



ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة الرابعة (اليوم الثاني)

من الدورة العادية الاولى لمجلس الامة الثاني عشر المنعقدة في صباح يوم
الاثنين الواقع في ٢٢/جمادى الآخرة/١٤١٤ هجريه الموافق ١٢/٦/١٩٩٣
ميلادية

الجلد (٣١)

العدد (٤)

■ جدول الأعمال ■

صفحة

- ١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة .
- ٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات .
- طلب معلرة مقدم من سعادة السيد عبدالعزيز جبر.
- ٣ - استكمال مناقشة السادة النواب للبيان الوزاري وقد تحدث السادة النواب التالية
اسماؤهم .
- ١ - السيد عبد موسى النهار.
- ٢ - الدكتور محمد عضوب الزين .
- ٣ - السيد طه الهباهيه .
- ٤ - السيد خالد عبدالنبي .

هكذا من الشاهل

- ٥ - السيد سالم الزايدة.
- ٦ - السيد محمد الحنيطي.
- ٧ - الدكتور عبدالحافظ الشخايبه.
- ٨ - السيد نادر الظهيرات.
- ٩ - السيد حمزة منصور.
- ١٠ - الدكتور راتب السعود.
- ١١ - السيد احمد القضاة.
- ١٢ - السيد ابراهيم سماره.
- ١٣ - السيد حاتم الغزاوي.
- ١٤ - الدكتور عارف البطاينة.
- ١٥ - السيدة توجان فيصل.
- ١٦ - السيد جميل الخشوش.
- ١٧ - السيد ضيف الله المومني.
- ١٨ - الدكتور بسام العموش.
- ١٩ - السيد سميح الفرح.
- ٢٠ - السيد انور الحنيد.
- ٢١ - الدكتور محمد الحاج.
- ٤ - ما يجد من اعمال.

٥ - تعين موعد وموضوع الجلسة القادمة.
عينت يوم الثلاثاء الموافق ١٩٩٣/١٢/٧.

هكذا من الأعمال

محضر الجلسة

- ٩ - معالي الدكتور زياد فريز : وزير التخطيط
 - ١٠ - معالي السيد احمد العقابله : وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة
 - ١١ - معالي الدكتور عبد السلام العبادي : وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية
 - ١٢ - معالي الدكتور محمد مهدي الفرحان : وزير الزراعة
 - ١٣ - معالي السيد سامي قموه : وزير المالية
 - ١٤ - معالي السيد سلامة حماد : وزير الداخلية
 - ١٥ - معالي الدكتور محمد الصقور : وزير التنمية الاجتماعية
 - ١٦ - معالي السيد راضي ابراهيم : وزير التمرين
 - ١٧ - معالي السيد خالد الغزاوي : وزير العمل
 - ١٨ - معالي السيد طلال سطعان الحسن : وزير دولة للشؤون الخارجية
 - ١٩ - معالي الدكتور طارق السحيمات : وزير البريد والاتصالات
 - ٢٠ - معالي الدكتور عبدالرحيم ملحس : وزير الصحة
 - ٢١ - معالي الدكتور خالد الزعبي : وزير دولة للشؤون القانونية
 - ٢٢ - معالي الدكتور خالد العمري : وزير التربية والتعليم
 - ٢٣ - معالي الدكتور محمد عقاش العدوان : وزير السياحة والآثار
- في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الاثنين الموافق ١٩٩٣/١٢/٦ ميلادي ، عقد مجلس النواب جلسته الرابعة/يوم ثاني من الدورة العادية الأولى برئاسة دولة السيد طاهر المصري وحضور أمين عام مجلس الأمة السيد صالح الزعبي .
- وتغيب باجازة من الأعضاء السادة : لا أحد
- وتغيب بمعذرة من الأعضاء : السيد عبدالعزيز جبر.
- وتغيب عن الجلسة الأعضاء السادة : لا أحد.
- وحضر من الحكومة
- ١ - دولة الدكتور عبد السلام المجالي : رئيس الوزراء وزير الخارجية والدفاع
 - ٢ - معالي الدكتور معن ابو نوار : نائب رئيس الوزراء
 - ٣ - معالي الدكتور سعيد القل : نائب رئيس الوزراء وزير التعليم العالي
 - ٤ - معالي السيد طاهر حكمت : وزير العدل
 - ٥ - معالي الدكتور جواد العناني : وزير الاعلام ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
 - ٦ - معالي السيد وليد عصفور : وزير الطاقة والثروة المعدنية
 - ٧ - معالي الدكتور عبد الله عوييدات : وزير الشباب
 - ٨ - معالي الدكتور هشام الخطيب : وزير المياه والري.

٢٤. معالي السيد ايديب الهلوسة : وزير النقل
٢٥. معالي الدكتور فواز ابو الغنم : وزير دولة
٢٦. معالي الدكتور امين محمود : وزير الثقافة
٢٧. معالي الدكتورة ريماء خلف : وزيرة الصناعة والتجارة
٢٨. معالي السيد عادل ارشيد : وزير دولة
٢٩. معالي الدكتور عبدالرزاق النصور : وزير الاشغال العامة والاسكان
وحضر من الامانة العامة السادة : -
١- الدكتور حسين ابو عرابي
٢- السيد علي الحسبان
٣- السيد محمد الرديني
٤- السيد غسان النجداوي
- افتتاح الجلسة -
دولة رئيس المجلس :
بسم الله الرحمن الرحيم
النصاب قانوني ونستأنف الجلسة بمناقشة الثقة، المتحدث الاول السيد عبيد موسى النهار.
السيد عبد الباقي جمو : دولة الرئيس اري ان مجلس المدخنون في جهة وغير المدخنين في جهة اخرى، فالتدخين ضرر والرسول عليه الصلاة والسلام يقول لا ضرر ولا ضراره، او امنعوا التدخين اثناء الاجتماعات.
دولة رئيس المجلس : ساحة الاستاذ والرضلاء الكرام هذا امر بامكانكم ان تصرفوا به فيما بينكم، نرجو ملاحظة ما تفضل به
- ساحة الشيخ عبد الباقي جمو حيث انني سمعت هذه الملاحظة من آخرين، فالامر ارجو ان تدبرونه فيما بينكم وشكراً، المتحدث الذي سيل السيد عبد موسى النهار هو الدكتور محمد عضوب الزين.
السيد عبد موسى النهار :
بسم الله الرحمن الرحيم
دولة الرئيس، السادة الزملاء النواب الاخوة الافاضل : السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،
في اول خطاب القيه من على هذا المنبر احبي شعبنا الكريم الذي اوصلنا بصوته الحر لتقولوا كلاماً حراً لا تأخذكم في الحق لومة لائم، كما احبي شهداء الامة الذين يتساقطون على ارض فلسطين العزيزة.
ايها الاخوة : اليوم نبحت في امر هام وهو موضوع الثقة بحكومة دولة الدكتور عبدالسلام المجالي التي تقدمت بخطاب العرش السامي على انه بيانها الوزاري، ففي رأيي انه لا يحق لها ذلك للأسباب التالية :
اولاً : انني اقدر عالياً خطاب العرش السامي كخطاب توجيهي يرسي قواعد عريضة للسياسات المختلفة للدولة فهو يخلو من التفصيل لصفته التوجيهية.
ثانياً : سبق وان بينت رأيي بدستورية البيان الوزاري وكنت من الذين طالبوا باعادة المسألة إلى المجلس العالي لتفسير الدستور وذلك لامتناعي انه قد نشأت حالة جديدة لم

- تنطبق عليها المادة ٣/٥٤ من الدستور لاسيما وجوب استمرار الحكومة بعد ان حلت المجلس السابق واجرت هي نفسها الانتخابات العامة، وانني اعتقد ايضاً ان ذلك لا يتماشى مع روح الدستور والاعراف البريطانية التي سارت عليها حياتنا الديمقراطية.
ثالثاً : انني اتسامل مع الذين يتساءلون وهم كثر، اما كان اجدى واصوب يا دولة الرئيس لو تجددت الحكومة وتوجهتهم إلى المجلس الكريم ببيان وزاري واضح المعالم لطلب الثقة على اساسه؟
رابعاً : انه من المعلوم ان الكثيرين من السادة النواب كانوا قد ابدوا الرغبة وحتى الطلب من دولة الرئيس تشكيل حكومة جديدة حسب الاجراءات المقترحة التالية :
١- ان يواكب تشكيل الحكومة التشاور مع الكتل النيابية والسادة النواب عموماً وذلك، تجسيدا لمبدأ التعاون بين السلطين، وان يرسخ هذا النهج الشورى في كل الامور ذات الشأن الهام.
٢- التوجه إلى المجلس ببيان وزاري غير خطاب العرش السامي لطلب الثقة على اساسه. وكان المقصود من ذلك كله تعزيز التعاون بين السلطين التشريعية والتنفيذية لما فيه خير هذا البلد وشعبه الطيب الواعي.
غير ان دولة رئيس الوزراء لم يقم بأية خطوة من هذه الخطوات المقترحة انفة الذكر ولم يعبر انتباهها لآراء واقتراحات السادة
- النواب، وقام بدلاً من ذلك بالتعديل الوزاري الاخير بدلاً من التشكيل الكامل واكتفى بخطاب العرش بياناً للحكومة بطلب الثقة على اساسه. وانني اعتبر ذلك - لاسيما في اول عمر المجلس الكريم بداية غير سليمة ومؤثراً سلبياً للعلاقة بين السلطين التشريعية والتنفيذية.
كما انه اعطى انطباعاً عاماً بان الانفراد في الرأي سيسود اعمال الحكومة وعدم اخذ بعين الاعتبار آراء وتوجهات مجلس النواب في مختلف القضايا العامة والمصرية وعدم قدرة المجلس على مواكبة الاحداث، كما ان ذلك سيؤثر سلباً على ثقة الشعب بالحياة الديمقراطية النيابية وستهتز الصورة المشرفة النموذج للديمقراطية في الاردن أمام الرأي العام العربي والعالمي.
وانني أود ان انبه بصوت عال إلى الضرر الكبير الذي سيقع على الديمقراطية وثقة الشعب بوجودها اذا ما تم تهميش دور المجلس النيابي.
ومادام ان مجلسكم الكريم قد اعتبر خطاب العرش السامي هو بياناً للحكومة، فاني اتوجه بالتوصيات العامة التالية :
١- العمل على تنمية الحس الوطني والانتباه الصادق على تراب الاردن الطهور عملاً وقولاً متمثلاً بالمرتكزات التالية :
* خلق المناخ المناسب امام المواطن لممارسة حقه في قول الكلمة الهادفة الملتزمة مع احترام الرأي والرأي الاخر وذلك

هذه من أعمال

بالحوار الهادف البناء وتعزيز النهج الديمقراطي في مختلف مناحي الحياة.

* العمل على تفعيل بنود الدستور ودستورية القوانين والأنظمة بما فيها تعديل قانون الانتخابات بحيث يحقق عدالة التمثيل وتطوير وتبسيط الإجراءات التي تسهل على المواطن القيام بواجباته تجاه الديمقراطية والانتخابات العامة.

* العمل على تطوير الجهاز الإداري وذلك باتباع الأصول العلمية في التخطيط والتنفيذ والإدارة حسب الكفاءة والمؤهلات وبناء دولة المؤسسات.

* الاتفاق : السعي الجاد لتكثيف الرقابة على جميع أبواب الاتفاق الحكومي والحد من استنزاف الموارد الاقتصادية وتوجيه الاتفاق باتجاه المشاريع الإنتاجية للحد من الاعتماد على المصادر الخارجية خصوصاً المواد الاستراتيجية سواء منها المواد الغذائية والمواد الأولية الداخلة من الصناعة الوطنية.

* الزراعة : العمل على رسم سياسة زراعية ثابتة المعالم ومستوعبة لكافة الأساليب العلمية المتطورة، والتوسع في مشاريع التصنيع الزراعي، ومعالجة الناحية التسويقية بشكل الفصل، ودعم تربية الثروة الحيوانية والاستغلال الأمثل لمنتجاتها المتعددة بكافة الوسائل والطرق وذلك من أجل الوصول إلى تحقيق

هدف الأمن الغذائي. والعمل على تنظيم العاملين في هذا القطاع في اتحاد عام للمزارعين.

* البطالة : الحد من ظاهرة البطالة تأتي في رأيي عن طريق اتباع ما يلي :

١ - التوسع في المشاريع الإنتاجية من زراعية وصناعية وكذلك المشاريع الخدمية.

٢ - إعادة النظر بمناهج التعليم وخطته بحيث تتلائم مع حاجات سوق العمل المحلي والعربي وذلك من خلال المناهج التعليمية لكافة مراحل التعليم.

٣ - وضع خطط وبرامج تدريب عملية وطنية عامة واعتماد برنامج توجيهي اجتماعي لتوعية الأيدي العاملة الأردنية للقبال على كافة أنواع العمل وذلك للحد من الاعتماد على العمالة الوافدة.

* الصحة : بالرغم من وصول المستوى الصحي في الأردن إلى مكانة مرموقة على الصعيدين العام والخاص إلا أنه لا يزال هناك العديد من مناطق المملكة بحاجة إلى خدمات صحية متطورة أكثر وإنشاء مراكز صحية ومستشفيات لتعميم الخدمات الصحية وتطبيقاً لعدالة توزيع الخدمات الصحية من أجل الوصول إلى (تأمين صحي شامل) لكافة المواطنين.

* الثقافة والشباب : ولما كان للشباب الدور الأساسي في بناء مستقبل الوطن فلا بد من رعاية قدراتهم وطاقاتهم الرعاية الصحية من خلال وسائل اعلام متميزة ودور ثقافة متخصصة ومراكز شبابية تنمي المواهب والقدرات لهذه الشريحة الأساسية من شرائح مجتمعنا الأردني مع تأكيد على حماية المحافظة على الهوية الوطنية والموروث الحضاري لهذه الأمة.

* القوات المسلحة : قواتنا المسلحة واجهتنا الأمنية نفتخر ونعتز بها وهي درع الوطن وسيج الامة تستحق منا كل الدعم والمساندة.

* المرأة : لا ديمقراطية كاملة دون مشاركة المرأة والتي هي الام والاخت والابنة والزوجة وهي نصف المجتمع يقع على كاهلها اهم مسؤولية وهي تربية الاجيال، وعليه فلا بد من العمل على تعزيز مكانتها في المجتمع لتأخذ دورها الحقيقي في البناء والأعمار والحياة العامة.

* الثقافة : التأكيد على الثقافة العربية الاسلامية في مواجهة محاولات النيل من تاريخنا وحضارتنا وتربيتنا الوطنية وذلك من خلال الوسائل التشكيفية المناسبة.

ب - على الصعيد القومي :

* بالنسبة لقضيتنا المركزية الاولى قضية

فلسطين فانني أؤيد دعم الوحدة الوطنية للشعب الفلسطيني وقراره الحر ضمن الاطار العام لكون فلسطين تخص كل العرب.

* ان يكون السلام المنشود قائماً على اساس العدالة الدولية التي تضمن للشعب الفلسطيني كامل حقوقه على ترابه الوطني ودولته العربية المستقلة.

ج - القدس : بمثابة القلب لقضيتنا المركزية الاولى وهي مصدر اعتزازنا وقلبتنا الاولى فلا يمكن ان نسبح كمسلمين ومسيحيين بالتفريط بذرة من ترابها الطهور.

د - المصالحة العربية : ان ما خلفته حرب الخليج من الآثار المدمرة على الامة العربية في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتقدم التكنولوجي والموارد الطبيعية والاموال العربية تجعلنا جميعاً نحس الخطى إلى ازالة آثار هذه الحرب المدمرة وذلك بالسعي الرسمي والشعبي إلى اعادة اللحمة العربية والمصالحة القومية من اجل ان تأخذ الامة العربية موقعها الصحيح بين الامم.

لا بد من العمل على فك الحصار الجائر عن الشعب العراقي الشقيق لا ستعادة مكانته بين اشقائه وابناء امته لما له من اهمية في تعزيز قوة الامة العربية وصمودها تجاه التحديات.

لا بد من العمل على فك الحصار الجائر عن شعبنا العربي في ليبيا ومناصرتهم. ودعم ومؤازرة شعبنا في الصومال الشقيق ضد الفقر والاستعمار والفرقة.

هكذا من المأخوذ

هـ - وأما قضايا وشؤون دائري الانتخابية فإني سأرجو مناقشتها حين تقديم الموازنة العامة. وقبل أن اختتم خطابي هذا أقتنى على دولة رئيس المجلس أن يوجه نداءً باسم هذا المجلس ويناشد الاخوة في اليمن أن يحافظوا على الوحدة وإن لا تكون بادرة أخرى لضرب فكرة الوحدة العربية. والله يرعى المسيرة الخيرة في ظل قائدنا جلالة الملك المعظم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام،
شكراً للسيد عبد موسى النهار والكلمة الآن للدكتور محمد الزين، والمتحدث الذي يليه السيد طه الهاشمي.

الدكتور محمد الزين :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس، أيها الزملاء الكرام :

اسمحوا لي أولاً أن أرحي التحية أعطرها إلى مقام صاحب الجلالة الملك المعظم الذي هيأ للاردن هذا الجو الديمقراطي الذي يفخر به كل أردني، حيث أصبح اسم الاردن مرادفاً للديمقراطية والحرية وحقوق الانسان.

السيد الرئيس، أيها الزملاء المحترمون : سأطلق في مناقشتي للحكومة التي اعتمدت خطاب العرش السامي بياناً وازياً لها، من عاور خمسة هي :

١ - السياسة الخارجية .

٢ - اللامركزية والحكم المحلي .

٣ - البطالة والفقر .

٤ - الاستثمار في مجال الصناعة .

٥ - القطاع الزراعي .

١ - في السياسة الخارجية : أننا نؤيد جهود الحكومة بالعمل على تحقيق أكبر قدر ممكن من التعاون والتنسيق والتكامل بين جميع الدول العربية الشقيقة في إطار المصلحة العربية الواحدة والمستقبل الراعد لاستعادة الامة العربية مكانتها بين الامم والتي تليق بتاريخها ورسالتها العظيمة .

وكذلك تعزيز التعاون مع جميع الدول الاسلامية والصديقة على أساس الثقة والاحترام المتبادل في اطار المصالح المشتركة .

وهنا أيها الزملاء الافاضل، اود أن انوه بالتقدير لتوجه الحكومة للنهوض بمؤسساتنا الدبلوماسية لاداء دورها في تعزيز روابط الاردن مع دول العالم، بصورة تؤكد وجهه الاذن المشرق من خلال من يمثلون الوطن بفكاهة وجدارة وكرامة وإن تكون سفاراتنا في الخارج ملاذاً وصوناً للطالب والمواطن الاردني المغترب .

٢ - اللامركزية والحكم المحلي : وأما عن التوجه في تطبيق اللامركزية الادارية فإني أقدر هذا التوجه وأرى أن ينسجم مع التوجه الديمقراطي الشامل في بناء المؤسسات الديمقراطية في بلدنا، ونجسداً لمبدأ مشاركة المواطن في مسيرة التنمية، فيما يعنيه ويحتاجه وتحديداً لواجباته وحقوقه وإتاحة الفرصة للجميع للمشاركة في تحمل المسؤولية في إدارة شؤونهم المحلية .

وأرى أنه ضامناً لنجاح هذا التوجه فإنه لا بد من العمل على تطوير الجهاز الاداري بحيث يصبح جهازاً فاعلاً وقادراً تتولاه خيرة الكفاءات من أبناء الوطن ولا بد من تفويضهم الصلاحيات الكافية لتمكينهم من انجاح هذه التجربة .

٣ - البطالة والفقر : أن توجه الحكومة في الحد من مشكلة البطالة من خلال الجهود المشتركة بين كافة المؤسسات والأجهزة المعنية لهو توجه يحتاج إلى مشاركتنا جميعاً وخاصة تفعيل دور القطاع الخاص وزيادة الاستثمارات في مختلف الحقول وتدعيم صناديق التمويل للتشغيل الذاتي كصندوق التنمية والتشغيل وصندوق المعونة الوطنية وصندوق الزكاة لتسهم جميعاً وبشكل إيجابي فاعل في الحد من مشكلة البطالة وتنويع مصادر الدخل للامر الفقيرة، وتحقيق التنمية الرفيعة الشاملة والتنمية الاجتماعية على المستوى الوطني من خلال تأسيس المزيد من الجمعيات التعاونية والخيرية وتطوير أهداف الجمعيات التطوعية الحالية والقائمة، والقيام بالدراسات اللازمة لتقييم عطاء مؤسساتنا القائمة في هذا المجال من منطلق أهداف التنمية وعلى أساس يدعم مؤسسات العون الاجتماعي في القطاعين العام والخاص ليصل عطاؤها المواطنين كافة وحيثما وجدوا، في الريف والبادية والمدينة من خلال برامج مدروسة للتنمية للحد من الهجرة إلى المدينة وتقديم الخدمات

٤ - الاستثمار الصناعي : وعلى الصعيد الاستثماري الصناعي فإن تقدم الصناعة الاردنية في مجالات عديدة لم يعد موضوع نقاش أو تساؤل ولكنني أرجو أن تقوم الحكومة بدراسة شاملة لهذا القطاع لتعرف المجلس النيابي على سليات وإيجابيات هذا القطاع من معرفة واقع حال الشركات، المالي والاداري، وحتى لا يطنى النجاح في صناعة ما على التعثر في صناعة أخرى، حفاظاً على مستقبل جهودنا جميعاً في هذا المجال الحيوي الهام، وإن تكون خدمات المدن الصناعية والحرفية ومراكز التدريب المهني شاملة لكل انحاء الاردن وحيثما كان ذلك ممكناً.

هكذا من المثل

وعلى هذا الصعيد ايها الزملاء النواب فإن الحكومة تقول انه وفي سبيل توفير مناخ استشاري مستقر، فقد تم تسجيل أكثر من ٨٤٣ مشروعاً صناعياً تؤمن أحد عشر ألف ومئتي فرصة عمل. وتم تسجيل ٤٠١٧ شركة، فهل لنا ايها الزملاء الافاضل ان نتساءل من وزارة الصناعة والتجارة عن مواقع هذه المصانع وامكن عمل هذه الشركات وهل روعي فيها التوزيع الجغرافي حيثما امكن ذلك لخلق فرص عمل جديدة للمواطنين الاردنيين الباحثين عن عمل، وهل تم اجراء دراسات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية لهذه الشركات قبل ترخيصها او هي مجرد أرقام تضاف إلى سجل الشركات؟ وهنا استأذن زملائي بانني سأقول لدولة رئيس الوزراء وما أقوله الآن قلته في جلسات سابقة في مثل هذه المناسبة. كثيراً ما نمتب على اهل ريفنا لهجرهم قراهم والذهاب إلى المدن، ولكنني ارى ان تلوم وزارة الصناعة والتجارة لعدم توزيع رقععتها الصناعية لتشمل الريف لمعرفتي بان مواطن الريف اذا وجد كسب العيش والخدمات الضرورية فانه من أكثر شعوب امتنا تمسكاً بأرضه وحب لوطنه والتفافه حول قيادته.

وكم اتنى من هذه الحكومة ان تأخذ بعين الاعتبار ما قلت.

٥ - الصعيد الزراعي : وهل الصعيد الزراعي فائتي أمل ان تترجم الطموحات التي تضمنها البيان في هذا المجال وإقماً يلعبه المزارع الاردني حيثما كان وأن تصل

الخدمات وتوفر الاحتياجات التمويلية والتسويقية الى هذا المواطن بشكل يحقق له دخلاً ازيد ومستوى حياتياً أفضل. ونعلم جميعاً ان القطاع الزراعي يعاني العديد من المشكلات التي تكاد تكون في نظر مزارعنا مشاكل مستعصية لطول بقائها ومن أهمها المديونية الزراعية والتسويق الزراعي وتطوير وسائل الانتاج وتوفير المدخلات الزراعية بشكل ميسر وبسعر مناسب.

وبغير ان تكون هذه المطالب حقائق واقعة فان حديثنا عن التنمية الزراعية والريفة يبقى حديثاً نظرياً لا يصل إلى وجدان مواطننا.

اننا نعترف جميعاً ان مصادر التمويل الزراعي مع ما تواجهه من بعض الصعوبات قد قدمت الكثير، واسهمت إيجابياً في التنمية الزراعية.

السيد الرئيس، ايها الزملاء الكرام: عندما أناقش بيان الحكومة - اية حكومة - فائتي اغض الطرف عن أشخاصها لكي يكون حجم الحكم دقيقاً بعيداً عن المؤثرات الشخصية. وهنا أود ان اؤكد اننا لسنا فريقين متضارين بل شريكين يعملان سوياً لحخير الوطن والمواطن قاسمنا المشترك الدستور والميثاق الوطني... ولا بد لنا ان نؤمن جميعاً بان الامن والاستقرار في الأردن بقيادته الهاشمية هما الضمان الواقعي لاستمرار مسيرة البناء والنماء... وان المستقبل هو الامل ومشاركة المواطن في بناء وجوده هو حق وواجب، وبناءً على ذلك فقد اكد البيان على ان التعاون

وتوطيد العلاقة بين السلطات الدستورية الثلاث بمفهوم موسي هو مطلب شعبي لتحقيق المصالح الوطنية العليا وعلى رأسها بلورة مفهوم دولة القانون باعتباره الضامن لحقوق الانسان والكافل لامنهم وطمأنيتهم.

وبعد ايها الزملاء الافاضل : فهذه هي النقاط الرئيسية في مناقشتي، وسأترك ملاحظاتي حول المواضيع الأخرى، لمناقشتها مع الحكومة - اذا ما قدر لها الفوز بثقة هذا المجلس - اثناء مناقشة الموازنة العامة للدولة.

اللهم هب لنا من أمرنا رشداً... واحفظ اردننا الغالي في ظل قيادة الحسين العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،،

دولة رئيس المجلس : عليكم السلام، شكراً للدكتور محمد الزين، الكلمة الان للسيد طه الهباهبه، والمتحدث الذي يليه السيد خالد عبد النبي.

السيد طه الهباهبه :

بسم الله الرحمن الرحيم

سيدتي الرئيس، حضرات الزملاء الكرام: يوم الثلاثاء الماضي تشرفتا بلقاء جلالة الملك المعظم، ونقلنا اليه تأييدنا وتقديرنا للخطاب القومي الشامل الذي افتتح به مجلسنا الثاني عشر، وما نحن اليوم، نجلس لمناقشته باعتباره بياناً وزارياً لحكومة الدكتور عبدالسلام المجالي الامر الذي يتطلب منا توضيح بعض القضايا الواردة فيه والاستفسار عن دور الحكومة في تفسير تلك القضايا والتي سوف أشير إلى أبرزها :

لقد ورد في صفحة ١٥ حديثاً عن الادارة وتنظيمها وتفعيلها لمواكبة العصر والنهضة التي يشهدها الأردن، وطوال السنوات السابقة ونحن نسمع عن التطوير الإداري، ومع ذلك فان الادارة تزداد سوءاً يوماً بعد يوم، فهناك دوائر ومؤسسات ما تزال تهيمن على سياساتها المحسوبة والمصالح الذاتية والزاجية في النقل والتعيين مما جعلها مرتبطة بشخص المسؤول وأقاربه دون رقابة او رادع واصبحت بذلك مؤسسات فاشلة وخاسرة مادياً وإدارياً، واصبحت عبئاً على خزينة الدولة وعلى الوطن والمواطنين.

سيدتي الرئيس : واذا نظرنا في صفحة ١٨ فهناك حديث عن حركة فكرية وثقافية والمؤلف الاردني وتأمين مستقبله ومستقبل اولاده بضمان اجتماعي او صحي او سكن يأويه هو واسرته؟ ان الاديب الاردني يعيش في ضائقة مالية خانقة فهل هناك نية لدى الحكومة لتحسين اوضاع هذه الفئة الواعية المبدعة من مواطنينا.

اما الحديث عن الفن والفنانين فائني اتساءل اين وصل مشروع تأسيس نقابة الفنانين الذي يزال في الادراج منذ عدة سنوات؟ والكل يعلم ان الفنان الاردني يعيش محاصراً لأسباب كثيرة اهمها عدم تقديره من الجهات التي انشئت من اجله ولرعايته.

سيدتي الرئيس، حضرات الزملاء: اما حول الاعلام الاردني وحول الاستراتيجية الاعلامية في صفحة ١٩ فلست ادري اين هذه

هذه من الأعمال

الاستراتيجية التي تحدثت عنها الحكومة؟ فانا اسمع واقرأ الكثير ولكنني اقول كما يقول المثل «اسمع صوتاً ولا ارى طحناً»، وعلينا ان نقوم بتحسين البرامج الارضية قبل ان نتطلع إلى القضاء.

وهنا اشير الى ان الصحفي الذي اعتقد بان مجلس النواب سوف يعطي الثقة للحكومة حتى لو قدمت فاتورة استراحة الكرك هو ذات الكاتب الذي طالب بالبحث عن خليفة لجلالة الملك اثناء ازنته الصحية، واستغرب من اقحام مقالة وتصويره وتوزيعه من قبل بعض الزملاء... فهذا الكلام يجب ان لايعتينا من قريب او بعيد ولنا مستعدين للوقوع تحت ضغوطات وراء ظاهرها خدمة الوطن وباطنها مشكوك فيه.

سيدي الرئيس : في صفحة ٢٩ حديث عن الزراعة وصناديق التنمية، فابن الحلول التي تحمي الثروة الحيوانية، ومشاريع الرعي؟ وماذا عن مشاكل اللحوم التي نستوردها باسعار تزهق جيب المواطن والتي لم تعد في متناول او مذاق الطبقات الكادحة الفقيرة؟ واين الثروة السمكية التي تمنع بها كل الشواطئ العربية المجاورة الا شواطئنا في مدينة العقبة ناهيك عن اضهاد الصيادين وملاحقتهم وتعريض حياتهم وحياة ابنائهم للخطر.

ونحن ندعي باننا بلد زراعي، ولكن اين هي الخطط الزراعية؟ واين هي القوانين التي تحمي المزارع وتحافظ على ارضه.

سيدي الرئيس : ان الوضع البيئي في الاردن قد لحقه تدمير كبير، ولست ادري لماذا تعثرت القوانين التي وضعت عام ١٩٨٢م وكذلك الدراسة المعدلة؟ واذا لم نبادر إلى دعم المؤسسة العامة للبيئة التي وردت في البيان صفحة ٣٢ فاننا سنواجه مشاكل بيئية خطيرة علينا تداركها قبل فوات الاوان.

اما موضوع المياه صفحة ٣٣ فلا يتوقف عند تمديد الشبكات المائية وانما المهم ان نحافظ على مصادر المياه، وعدم الاستنزاف الجائر والسريع لاحتياض المياه، وهي مشكلة تعاني منها الشريك بشكل خاص، فقد اثبتت الدراسات ان هناك انحساراً كبيراً في حوض الشوك المائي الممتد من منطقة الفجيج الى منطقة جبال الهيشة وقد بلغ الانحسار مع نهاية موسم الشتاء الماضي حوالي ٧٥ متراً، وهذا يعني انه خلال السنوات الخمس القادمة سوف يتملح هذا الحوض وذلك بسبب الضخ الهائل لري مزارع التفاح شرق الشوك، ولا نعتقد ان التفاح الذي لايراه اطفال الشوك اهم من اجيال الشوك القادمة، وهذا كلام تؤيده الدراسات المتوفرة في مركز الرصد في وزارة المياه والري.

سيدي الرئيس : ان الحكومة مطالبة بترجمة الافكار التي وردت في خطاب العرش وبالتالي في بيانها الوزاري وهي مطالبة بتطبيقها تطبيقاً حازماً يتلاءم ومصالح الشعب، فنحن جميعاً جئنا لخدمة قواعدا الشعبية التي تنتظر منا حماية مصالحها في ظل منظومة اردنية شاملة،

برلمانية او في حكومة مصيرها اكمال دور معين اما ان تنجزه بفعالية او ان تتركه لمن يخلفها سلباً او ايجاباً.

٢ - بعض فقرات الميثاق الوطني الاردني تنص على :

١ - الايمان بالله واحترام القيم الروحية والتمسك بالمثل العليا والتسليم بحق كل انسان في الحياة الحرة الكريمة هي منطلقات اساسية في بناء الدولة وتطور المجتمع نحو الافضل.

ب - الاردنيون رجالاً ونساء امام القانون سواء لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات ملتزمون بمصلحة الوطن العليا.

٣ - الاسلام شريعة الله وهو دين الدولة العادل والذي ان تمسكنا به لن نضل ابداً وقد كانت رسالة سيد البشر هي اتمام مكارم الاخلاق والعدالة الاجتماعية وصون لكرامة الانسان.

دولة الرئيس، الاخوة النواب :

٤ - الاردن ومنذ تأسيسه كان ولا يزال ملاذاً للعرب الاحرار وعوناً لمن لا يجد الحرية في بلده يجد استقرار يؤمن له حرية التعبير والعيش الكريم وهذا نهج خطه الهاشميون منذ البداية واستمرار بتأسيس الامارة حتى سلمت الراية الكريمة إلى جلالة الملك الحسين المعظم. الشعب الاردني طلاب وحدة وطلاب تكامل فكري واقتصادي لهدف اسمى هو وحدة العرب ورص

واخيراً ستظل هذه الحكومة امام نظرنا وسمعنا، ونمد لها يد العون والمساعدة طالما انها تعمل بالحق والعدل، اما اذا حادت عن ذلك لا قدر الله فلنا معها حساب وحديث اخر، وعلينا كنواب ان نبتعد عن مقاييس الحب والكره الشخصي في تعاملنا بالقضايا العامة التي تهم الوطن وتدافع عن حقوق المواطنين وكرامته وحرية وعلينا ان نكون جهازاً نسياً لمراقبة اداء الوزراء بشكل عملي مدروس ومدمع بالوثائق والحقائق.

نحن نؤمن بالمعارضة الجادة المبررة القائمة على الحق والعدل لا المعارضة التي تلبس عباءة المصالح الشخصية، والتي تعتمد على المزاجية والمزايدة واستعراض العضلات لان هذا الوطن بحاجة إلى كل السواعد والافكار ضمن اطار الحوار الهادئ واحترام الرأي الآخر في ظل قيادة هاشمية رائدة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام، شكراً للسيد طه الهباهبه والكلمة الان للسيد خالد عبدالنبي، والمتحدث الذي يليه السيد سالم الزوايدة.

السيد خالد العجارمة :

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على رسوله الامين

سيدي الرئيس، الاخوة النواب الكرام :

١ - اننا في هذا البلد ننتقل من مفاهيم ومركزات اساسية ثابتة لا تتغير في دورة

صفوفهم في وجه التيارات المتصارعة في هذا العالم الذي لا يجترأ إلا القوي.

٥ - القضية الفلسطينية عشناها بالضمير الأردني الصافي والشعور الأخوي الصادق ووقفنا إلى جانب الحق الفلسطيني بكل ما أتناه الله من قوة حكومية وشعباً، تحملنا المزايدات والتشكيك بالنوايا صبرنا طويلاً وتعرضنا للاساءات حتى جاء يوم الفرج وجاء معه الفلسطينيون لحل مشكلتهم متنادين شبيهاً وشباباً سياسيين ومحاربين متعاونين وأصبح أهلها ورجالها هم الطرف الأول وأصبحنا طرفاً له مسؤولياته نؤمن بوحدة الشعبين ونفتش عن الحل الذي يوصلنا إلى الهدف بأقل الضرر.

نادى أهل فلسطين بالسلاام بعد جهاد مرير افقدهم خيرة الشباب شهداء في سبيل التحرير وتعرض الفلسطينيون في فلسطين المحتلة لكل انواع الاضطهاد والعذاب والتشرد والسجون وصبروا ورضخت اليهود للسلاام بعد ان مزمتهم غزة وسكانها ومناضلين الضفة الغربية واشبال الحجارة ويعدها نقول ما دام الشعب الفلسطيني يريد السلاام فنحن معه على ان يكون سلااماً عادلاً ترتقي فيه عرب فلسطين والذين يحفظ للاجيال كرامتها ويعيد الحقوق لاهلها.

دولة الرئيس، ايا الاخوة

٦ - التشكيلة الحكومية من الاخوة الوزراء ابتداء هذا البلد الطيب مع تحفظنا على

ادائهم المستقبلي فاني ارى ان تعطى لهم الفرصة وان قصرنا لا سمح الله فسوف لن يكونوا يعيدون عن المحاسبة والمساءلة وسيستمر الحوار معهم لما فيه مصلحة الوطن والمواطن.

اما الرئيس فدولته والذي كان له شرف الخدمة العسكرية عندما لم يكن اي طبيب اردني في ذلك الوقت بالقوات المسلحة فانا اعرفه رجلاً حصيف الرأي مفكراً ومخططاً حسن السيرة وقد ترك بصمات مضيئة في هذا البلد الطيب فنظم الخدمات الطبية الملكية واشرف على مشروع معالجة العائلات والذي لولاه لما صار وقوم المدينة الطبية. وهو الذي تحمل مسؤولية المفاوضات العربية الاسرائيلية ووصل بقدرته التفاوضية ما لم يصل اليه انسان اخر.

٧ - الشباب يا دولة الرئيس امل الامة وقادة المستقبل بحاجة إلى الرعاية الاكثر والاشراف الاوفر وتأمين بعض مطالبهم وإيجاد بعض المراكز والنوادي التي تجمعهم حتى يتعرف الشباب على بعضهم ويتقاربوا وحتى تصبح وحدة الحال اقوى وامتن واخذ الطريق الصحيح الصوب في مسار الحياة الصعبة وباتجاه الحياة الافضل لنخلق منهم جيلاً متعاوناً موجهاً لخدمة الوطن بكل همة عالية.

٨ - يتطلع الاردنيون الى إيجاد معاهد فنية بدلاً من كليات المجتمع الكثيرة والمتشرة في كل انحاء المملكة. فنحن بحاجة إلى مهنيين

ومهن خاصة والتي ينذر وجودها وبحاجة إلى دراسة وافية وتخطيط سليم لحاجات البلد من نواقص المهن وأمكتتها وتعبثتها بمهارات قديرة لعنا نتخلص من العمالة الوافدة وحتى نحتمي الدخل الوطني ونحافظ على العملة الصعبة التي تخرج من هذا البلد الى بلدان العمالة الوافدة ونحافظ على المستوردات المدعومة فقط لهذا الشعب الكريم.

٩ - هموم المزارعون كثيرة وأهمها سيطرة الدولة على النمط الزراعي والتسويق ومعالجة الديون التي تراكمت منذ زمن طويل وأصبح جميع المزارعين أيتاماً كانوا يرزخون تحت طائلة الديون والفوائد المتركمة.

المطلب الرئيسي اعفاء المزارعين من الفوائد واعتبار الديون قروض طويلة الاجل وبجدولة بسيطة تساعد المزارع على العيش الكريم مع امكانية وفاء كامل بالتسديد. اعفاء صغار المزارعين والتي لايزيد ديونهم عن عشرة الاف دينار من كافة ديونهم لعلهم يجدون ما يمكنهم من اعادة ترتيب اوضاعهم الزراعية والمالية والمعيشية.

دولة الرئيس، ايا السادة النواب :

١٠ - البطالة هي حديث المجالس وحديث الشباب والاهل والعشيرة وأرباب العمل والصناع، فالشباب الجامعي وحلة شهادات كليات المجتمع ينتظرون دورهم منذ سنوات عبثاً ثقيلاً على عوائلهم وحملات

يقع على كاهل الحكومة، فبالجامعات كثيرة وكليات المجتمع أكثر والخريجون يزودون سنة بعد سنة والمشاريع والمصانع لا تقبل مؤهلاتهم قليلة والاعتقاد على الوظائف الحكومية يتزايد ومهما زاد التشكيل بالدوائر الحكومية فلن تكون الدولة لها القدرة على استيعاب كل الخريجين سنوياً ولن يستوعبهم سوى المشاريع الأهلية أو مؤسسات تعاونية تساهم الدولة برأس مالها أو قسم منه ضمن قيود عادلة ومنصفة.

١١ - القوات المسلحة الباسلة متقاعدين وعاملين لهم منا كل التقدير والاحترام وكل الدعم والمساعدة برفع رواتبهم للمساعدة في تأمين متطلبات المعيشة العالية لهم ولعائلاتهم.

١٢ - الانتخابات النيابية التي وصلنا منها إلى هذا الصرح العظيم يحتاج إلى اعادة دراسة وتقييم لقانون الانتخابات ونجزة المناطق الانتخابية بحيث تصبح دائرة لكل نائب ملفتاً النظر بان الانتخابات هذه كانت مثلاً للنزاهة وأكثرها تنظيماً وإدارة وسيطرة.

١٣ - لي بعض المطالب الادارية الاخرى :

أ - توسيع قاعدة التأمين الصحي بحيث يشمل الجميع.

ب - إيجاد سياسة صناعية مفتوحة.

ج - عدم رفع الدعم الحكومي عن المواد

هكذا من الأشغال

التموينية وخصوصاً السكر والرز والطحين.

د - تخفيض سعر السولار والكاكز والبتزين قدر الامكان.

هـ - تخفيض الجارك عن السيارات وزيادة عمر السيارة القابلة للجمر إلى عشرة سنوات وخصوصاً السيارات ذات الاحجام الصغيرة.

و - تقوية صناديق المعونة الوطنية وزيادة رأس مالها.

ز - تعزيز الحركة الرياضية.

ح - اعادة المعالجات الطبية للفقراء على نفقة الحكومة.

ط - خطة مائية مسيطر عليها لتأمين مياه الشرب لكل الناس بأسلوب عادل.

١٧ - نتطلع إلى مصالحة عربية نظيفة تعيد للامة العربية قدرتها وكرامتها.

١٨ - البيان الوزاري للحكومة الرشيدة شامل لكل ما تحتاجه البلد وفيه بكل المتطلبات وليس له أي غشرة وسيكون عنواناً للعمل الصالح الثمر. وبالحكومة الرشيدة كل الثقة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

دولة رئيس المجلس : شكراً للسيد خالد عبدالنبي، الكلمة الان للسيد سالم الزوايدة والمتحدث الذي يليه السيد محمد الخطيبي.

السيد سالم الزوايدة :

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيد المرسلين

دولة الرئيس، حضرات النواب المحترمين :

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يسعدني في مستهل كلمتي هذه ان أتقدم إلى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك الحسين المعظم بوافر الشكر وعظيم التقدير، على ما تفضل به جلالة من محافظته على الديمقراطية، وتصميمه الاكيد على اجراء الانتخابات في موعدها المقرر وعلى انتاجها بجو من النزاهة والحياد فله من أبناء الجنوب انصار الثورة العربية الكبرى كل الاحترام وكل التقدير والعرفان واجين الله ان يستمتع بموفور الصحة والعافية ليبقى فخرأ وعزاً لكل اردني وعربي شريف.

دولة الرئيس، حضرات النواب المحترمين :

ان الامال المعلقة على هذا المجلس كبيرة من قبل شعبنا الاردني الكريم الوفي الذي اودع الينا الامانة وهو ينتظر منا ان نكون خير ممثلين له، وعليه ارجو ان يكون والدنا في القول والعمل مخافة الله جلّت قدرته ثم خدمة وطننا وشعبنا والمصلحة العامة وقول الحق مهما خلا الثمن، وان مصلحة الوطن تحتم علينا مجلساً وحكومة ان نتعاون لخدمة الاردن والاردنيين الشرفاء من كل المناسبات والاصول والاكد الحرص على اتجاح هذا الانجاز الرائع من الديمقراطية والذي يعتز فخراً لشعبنا ونموذجاً يحتلى.

مطالب ابناء البادية الجنوبية هي :

١ - التعليم : ان اشد ما يعانيه ابناء بدو الجنوب هو عدم قدرتهم المادية على الحاق ابنائهم في الجامعات الاردنية مما يمهّد السبيل إلى زجهم في صفوف البطالة، لان انعدام وجود جامعة في محافظته معان هو سبب رئيسي لتدني المستوى التعليمي في المنطقة. لان الابناء واولياء امورهم يعلمون مسبقاً ارتفاع كلفة التعليم الجامعي مما يسبب عندهم الاحباط، والاهمال عند الطلبة في المرحلة الثانوية ومن هنا اطالب الحكومة بانشاء جامعة حكومية في محافظة معان لتخدم ابناء المحافظة وبناء بدو الجنوب ولينالوا نصيبهم من العلم اسوة بابناء المحافظات الاخرى. كما اطالب الحكومة بتوسيع الابنية المدرسية وتوفير الكادر الوظيفي المدرب ذو الخبرة والكفاءة، ولا ان تكون هذه المدارس مجالاً لتحصيل الخبثات ومخاطات تجارب للمعلمين الجدد والذي ينعكس سلباً على تحصيل الطلبة العلمي.

٢ - الصحة : اطالب الحكومة بتفعيل دور المراكز الصحية ورفدها بالتخصصات اللازمة واطالب بتزويد هذه المراكز بسيارات الاسعاف حيث ان هنالك مراكز صحية بعيدة عن المستشفيات كما في مراكز قرى وادي عربة.

٣ - الكهرباء : في عصر التطور والتقدم الذي اصبح فيه الكهرباء امراً ومطلباً ضرورياً

دولة الرئيس، الزملاء النواب : اننا نعيش في مرحلة سياسية ذات ابعاد خطيرة تتطلب منا جميعاً موقفاً حازماً نابع من وحدتنا الوطنية وتصميماً أكيداً على تحقيق السلام العادل المشرف واننا نؤيد بل ونندعم قرار الشعب الفلسطيني الشقيق في تقرير مصيره ليكون حراً وكريماً على أرضه ووطنه واننا نقدر جهود جلالة الملك وحرصه الاكيد وتصميمه لتحقيق السلام الشامل والعادل في هذه المنطقة التي شهدت من النكبات والمهجرات ما شهدت.

دولة الرئيس، حضرات النواب الكرام: ان جيشنا العربي درع الوطن وقرة عين القائد حامي النهضة الحديثة للاردن يتطلب منا كل الاحترام والتقدير ونتطلع إلى ايلاء الحكومة الدعم المتواصل لهذا الجيش الذي اصبح ويفضل قيادة جلالة الحسين من خيرة جيوش العالم خبرة وكفاءة وتدريباً. واصبح محط فخر واعتزاز ابناء هذا الوطن كذلك يحظى بتقدير العالم وشهد له القاصي والداني لما يتحل به من صفات الجندية الشريفة حيث اصبح نشامى الوطن ابطال القوات المسلحة والامن العام يمثلون الاردن في قوات حفظ السلام وهم سفراءنا الذين اعطوا صورة مشرفة للجندى الاردني اينما وجدوا وحيثما كانوا.

واطالب الحكومة باعادة النظر بنظام التقاعد العسكري وكذلك غلاء معيشة العائلة بحيث يشمل جميع افراد العائلة.

دولة الرئيس، الزملاء النواب : ونحن في صدد مناقشة بيان الحكومة لا بد لي من طرح

فانني اعلم المسؤولين عن هذه الخدمة الوطنية بان هناك قرى لاتزال تقيء سراجاً من الكاز لتشق عتمة الظلمة ولتلتهمس النور. وعليه فانني اطالب الحكومة بالعمل على إيصال التيار الكهربائي إلى قرى وادي عربية وهي (المعمورة، القريرة، بئر مذكور، الريشة ورحمة) بالإضافة إلى قرية رم السياحية علماً انها من اقدم قرى المحافظة وكذلك قرية الفيضلية والصالحية والشاكرية.

٤ - الاتصالات : في عصرنا الحالي أصبحت وسائل الاتصالات من الضرورات الملحة واصبح تقدم هذه الوسائل يعم اغلب مناطق المملكة الا ان منطقة البادية الجنوبية بشكل عام لم تحظ بهذه الخدمة بالشكل المرضي حيث ان الخدمة الهاتفية اليدوية هي المعممة في تلك المنطقة والتي لاتفي بالغرض المطلوب في ظل التزايد السكاني وحاجات المواطنين المتزايدة على الخدمة الهاتفية، علماً بان منطقة وادي عربية معزولة عن العالم الخارجي والداخلي من حيث الاتصالات واطالب بتحويل المقاسم النصف آلية الموجودة حالياً إلى مقاسم آلية مباشرة اسوة ببقية مناطق المملكة ونحن لا نطالب باكثر مما ينعم به الاخرون في مملكتنا العزيزة.

٥ - الشباب : ان الشباب هم عماد الامة وهم نصف الحاضر وكل المستقبل وهم قطبي الرمح في عملية التقدم والبناء وهم الحلقة

الارسخ والاقوى في بنيان المجتمع، من هذا المنبر اطالب الحكومة الى توجيه السياسة الشبابية في مناطق البادية الجنوبية واعطائها الاهمية البالغة حيث لاحظني هذه المناطق الا بمركزين للشباب في كل من القويرة والجفر. وفي الوقت الذي اصبحت النية تتجه لانشاء مراكز شبابية نموذجية فانني اطالب الحكومة ببناء مركز شباب القويرة بدل البناء الحالي الذي لايفي بالغرض الذي اعد من اجله واستجار مبنى لمركز شباب الجفر وانشاء مراكز في كل من الحسا والحسينية وقرى النعيمات والديسة. حيث ان هذه المراكز هي المتنفس الوحيد للشباب لاستغلال اوقات فراغهم استغلالاً نافعاً ومفيداً وتطوير قدراتهم وتنمية الروح الوطنية لدى شباب المنطقة.

٦ - السياحة والاثر : اطالب الحكومة الاهتمام بالاماكن الاثرية الاسلامية المتواجدة في البادية الجنوبية مثل الخيمية ورم وطالب بتفعيل دور المكاتب السياحية في منطقة رم والديسة.

٧ - البطالة : ان من اكبر المسموم التي تعاني منها البادية الجنوبية تفشي البطالة وبشكل متزايد بين ابناءها ولم تساعد المشاريع الزراعية التي انشئت في المنطقة والشركات المتواجدة ايضاً ضمن المنطقة على حل هذه المشكلة، وعليه فانني اطالب الحكومة باعطاء ابناء البادية الجنوبية اولوية العمل في هذه المشاريع والشركات.

للسيد محمد الحنيطي والتحدث الذي يليه الدكتور عبدالحافظ الشخانة.

السيد محمد الحنيطي :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس، حضرات النواب الكرام: حمد لله ان من علينا بالامن والامان والحرية والديمقراطية التي ارتضاها قائدنا لنا وارتضيناها لانفسنا، وادعو الله ان يمنحنا من امرنا رشداً ففسر وسط المخاطر التي تحيط بنا بحكمة وبصيرة نافذة ورؤية واضحة، فبيني البلد الاثموذج والوطن النبيع والمواطن الموفور الكرامة.

دولة الرئيس، الاخوة الزملاء : ان الظروف التي يمر بها بلدنا الحبيب خطيرة ودقيقة تقتضي منا النظر والتبصر واخذ الامور بروح الحكمة والتعقل، فنحن أمام مسؤوليات كبار جسام، نرجو من الله العلي القدير ان يعيننا فيها على المواقف الصادقة الامينة التي نحفظ بلدنا ووقتنا ووجدتنا.

ان الامانة والامال الكبيرة التي حملنا اياها شعبنا الطيب تتطلب منا الصدق والاخلاص لرسم ملامح مستقبل هذا الشعب ليصل إلى الكمال المنشود.

دولة الرئيس، حضرات النواب : ارجو ان اضع بين يدي مجلسكم الكريم بعضاً من المسموم والقضايا التي يعاني منها سكان الدائرة الرابعة التي اتشرف بتمثيلها، والتي يسرنى ان اعرفها بانها الدائرة الواقعة جنوب وشرق عمان:

٨ - الاراضي : ان ما يقلق ابناء الجنوب هو عدم تطويب اراضيهم حسب المقاسم العشائرية ولم نجد مبرراً لعدم تطويب هذه الاراضي علماً بانه تم تطويب المقاسم العشائرية في المناطق الاخرى، وانني اطالب الحكومة بتشكيل فرق للمساحة لتقوم بالاعمال اللازمة في هذه المناطق ليتمكن اصحابها من استغلالها.

٩ - المياه : اطالب الحكومة بالاسراع في توصيل المياه للقرى التي لغاية الان لم تصلها المياه ومنها (الصالحية، الشاكرية) وكذلك بناء خزان مياه اسمتي لقرية الريشة لعدم صلاحية الخزان الحالي حيث ان المياه تصل الى المواطنين ملوثة وغير صالحة للاستخدام البشري. وكذلك فتح الابار الاتوازية المتواجدة في اراضي الحاد الشرقية (شرق الجفر) للتخفيف على المواطنين ومرير المواشي في تلك المناطق.

١٠ - المرأة : اطالب الحكومة الاهتمام بالمرأة في البادية الجنوبية وذلك بالاخذ بيدها من خلال فتح المراكز التدريبية وتعليمها المهن اليدوية التي تساعد على النهوض بأسرتها وكذلك الاهتمام بخرجات الجامعات والمعاهد وذلك باعطاء الاولوية لمن بالتعيين في مناطقهم.

اما من حيث الثقة فاني اعلقها على استجابة الحكومة لمطالبتي لابناء بدو الجنوب.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام شكراً للسيد سالم الزايدة، الكلمة الان

هذا من الأعمال

١ - الفقر والبطالة : يعاني سكان هذه المنطقة من هاتين المشكلتين بصورة واضحة حيث وصل الفقر إلى حد يترتب عليه سلبات كثيرة، وقد يؤدي إلى كارثة اجتماعية، وعلى الحكومة أن تسارع إلى وضع برامج وطنية قادرة على تخفيف هذه المشكلة مع ضرورة توسيع برامج المعونة الوطنية. أما البطالة فيجب على الحكومة أن تضع البرامج الكفيلة لمعالجتها تدريجياً، وأن تسعى إلى إقامة المشاريع الانتاجية التي توفر فرص عمل لشبابنا العاطلين عن العمل.

٢ - الخدمات الصحية :

أ - تخلو هذه المنطقة من وجود مستشفى حكومي لمعالجة المواطنين رغم أن الحكومات السابقة درست هذا الموضوع وكان هناك توجه لإنشاء مستشفى في المنطقة الشرقية لتخفيف العبء على مستشفى البشير، إلا أنه وللأسف الشديد فإن هذه المحاولات لم تخرج إلى حيز التنفيذ علماً بأن الأرض يمكن توفيرها من أراضي الدولة المنتشرة في المنطقة.

ب - تخلو المنطقة من شبكات الصرف الصحي على الرغم من الكثافة السكانية وقيام المواطنين بدفع رسوم المجاري دون أن يستفيدوا من هذه الخدمة، ولذا فأنني أطالب الحكومة بالأسراع في إنشاء شبكات المجاري لهذه المنطقة

حفاظاً على الصحة العامة وسلامة البيئة.

٣ - الخدمات التعليمية : على الرغم من أن وزارة التربية والتعليم تسعى إلى إقامة إبنية مدرسية لانتهاه من نظام الفترتين إلا أن هذه المنطقة لا تزال تفتقر إلى الكثير من المدارس ويحالي طلابها من نظام الفترتين، لذا أطلب الحكومة العمل على حل هذه المشكلة بأسرع وقت ممكن.

٤ - طريق الحزام الدائري : لقد تم إنشاء هذا الطريق الدولي الهام منذ السبعينات، ورغم الكثافة المرورية عليه وحيرته واهميته فإن الحكومات السابقة لم تعمل على توسعة الجزء المتبقي منه والواقع ما بين مثلث البيسي ومثلث جرك عيان، أناشد الحكومة إعطاء هذا الطريق الهام الأولوية، واعتباره مشروعاً وطنياً.

٥ - الواجهات العشائرية : أطلب الحكومة بسرعة العمل على حل مشكلة واجهة عشائر البلقاء الشرقية، علماً بأن جميع الواجهات العشائرية أو أغلبها في المملكة قد تم حلها.

وأرجو أن انتهز هذه المناسبة لاثوه بالجهد المشكور الذي بذله معالي أمين عمان الكبرى وجهاز الامانة لانجاز مشروع مترو الحسين الوطني في منطقة وادي القطار بالدائرة الرابعة ومساحة ١٢٠٠ دونم خلال فترة زمنية قياسية.

وماتوفيتي إلا بالله وما اعتمادي الا عليه، واشكره تعالى ان يسر لنا جميعاً ولذا الشعب الطيب الكريم ملكاً صالحاً. . ملك القلوب واستولى على المشاعر واستوطن العواطف بخلقه الرضي وسلوكه الابوي، فهو محبتنا عند الاختلاف وحببتنا على كل خلاف.

سيد الرئيس، حضرات الزملاء : اسمحوا لي ان اهتمكم جميعاً بشقة شعبنا الغالية. . سائلاً العلي القدير ان اكون وياكم جديرين بهذه الثقة. . وأهلاً لحمل الامانة وقادريين على خدمة الوطن واعلاء شأنه فالآمال المعقودة على هذا المجلس كبيرة. . والمخاطر المحدقة بهذا الوطن كثيرة والتصدي لها يتطلب ان نكون بحجم المسؤولية ويتطلب ايضاً سلطة تنفيذية متميزة بالكفاءة والنظافة.

فهل سنثبت اننا فعلاً اهل للمسؤولية؟؟ ام اننا لا نسمح الله سنخلد من انتخبنا؟؟ هذا يعود لممارستنا هنا تحت هذه القبة. . فعلياً ان نضع المصلحة الوطنية العليا فوق كل المصالح والاعتبارات، وان لا نخاف في الحق لومة لائم.

فلنكن امينين للديمقراطية التي افرزتنا ولنعمل معاً على ترسيخها وتعميقها وجعلها نهج حياة. . . لنمارس في كل مكان في البيت في الشارع في المدرسة والمتجر والمختبر في المكتب وبين الوزير ومروسيه. . . فالديمقراطية ليست شعار. . بل ممارسة. . لتتعلم مسوية ان نتعامل مع بعضنا بشكل ديمقراطي وان نتعامل مع الآخرين كذلك

دولة الرئيس، حضرات النواب الزملاء المحترمين : لقد اخترت ان اوجز في كلمتي هذه دون ان ادخل في المناقشة التقليدية لبيان الحكومة الوزاري ذلك لان خطاب العرش السامي الذي تفضل جلالة الملك القائد بالقائه في افتتاح دورة مجلسنا الثاني عشر قد اعتمدته الحكومة بياناً وزارياً لها.

ولقد قصرت كلماتي على الامور الاساسية التي تعاني منها دائرتي الانتخابية علماً بأنها قد تكون نموذجاً للمشاكل التي تعاني منها دوائر انتخابية اخرى. ونحن ان كنا نقفل هموم وقضايا دوائرنا إلى الحكومة في نطاق عملنا كمجلس نيابي، فأنني اؤكد انني لا اغفل عن امكانات الدولة وقدراتها ولا اطلب المستحيل لكنني اضع حاجات عادلة واساسية للنظر فيها بعين التقدير والاعتبار، متمنياً للمجلس الكريم التوفيق في المهام الكبيرة التي تنتظره على الطريق.

حفظ الله الاردن وحفظ لنا حسيننا العظيم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام، شكراً للسيد محمد الحنيطي، الكلمة الان للدكتور عبدالحافظ الشخاينة، والمتكلم الذي يليه السيد نادر الظهيرات.

الدكتور عبدالحافظ الشخاينة :

بسم الله الرحمن الرحيم

سيد الرئيس، اعضاء المجلس الكريم: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،

كلنا من أهل

لتصبح هذه سمة المجتمع الاردني
للديمقراطية السياسية والتي قطعت شوطاً
كبيراً بتوافر مناخ الحريات العامة وحرية الرأي
والرأي الآخر وحرية التعبير والصحافة
والتمثيل النيابي، والتعددية السياسية
والاحزاب وسيادة القانون، كل هذا ضروري
لكنها لن تكتمل، الا بقانون انتخاب
عصري، يسير بنا للامام على طريق بناء دولة
عصرية منبئة اساسها الحق والعدل والمساواة
وتكافؤ الفرص بين المواطنين جميعاً على طريق
بناء دولة المؤسسات وبناء المجتمع المدني،
كخطوة لا بد منها للحاق بركب الحضارة
والتقدم، فالديمقراطية ليست شعاراً يرفع
ويرتكب تحته اسوأ انواع الاستبداد فليس كل
من رفع شعار الديمقراطية ديمقراطي، وهنا
يتضح حجم المسؤولية التي تقع على عاتقنا
نحن ممثل الشعب من اجل حماية الديمقراطية
ورعايتها وخاصة من مدعي الديمقراطية
فيجب ان يكون للديمقراطية غالب واسنان
للدفاع عن نفسها وخاصة من القوى التي
يمكن ان تنمو في احشائها وتتسبب الفرصة
لتنقض عليها وعلى الديمقراطيين وتبقى
ديمقراطيتنا ايا السادة عرجاء اذا اقتضت
على الديمقراطية السياسية ويجب تحقيق
الديمقراطية الاجتماعية فلا معنى للديمقراطية
والحرية بالجوع، ولا معنى لها بالعوز والمرض
فالفرق ايا الزملاء اشد عبودية من ابي عبودية
كانت وهنا يتضح ان الالتزام بحقوق الانسان
الاقتصادية والاجتماعية والثقافية جزء لا يتجزأ
من الديمقراطية ويجب ان تكون كافة هذه

- وهنا انصت الجميع واستمعوا لأذان
الظهر - ثم اكمل الدكتور عبدالحافظ الشخانة
كلمته :

الدكتور عبدالحافظ الشخانة: إن الفقر
هو بمثابة قنبلة يمكن ان تنفجر في أي
لحظة... وحينها ستذهب على الأخضر
واليابس وستفوض كل المكاسب التي حققت
... ومن لا يصدق ليسأل التاريخ... فان
فيه العبرة والعظة لمن يريد ان يتمتع ويعتبر.

دولة الرئيس، أعضاء المجلس الكرام:
اعترف بانته لا يوجد لي أي موقف جاهز

الناس الذين وثقوا به واستوثقوه واستودعوه
اماناتهم ان يمنح الثقة لأي حكومة لسواد
عيوننا او بياضها، هكذا فقط لمجرد كونها
حكومة.

وفي نفس الاتجاه وبمتشهي الصراحة اقول
ايضاً، انني لا انظر لهذه الحكومة الموقرة،
ولأي حكومة - كخصم ولكنني اؤمن باننا
نكتمل بها وهي تكتمل بنا... في اطار من
التعاون الثمر البناء الذي يسمى المشاكل
ويسمى الحلول. وعلى اساس الطرح
الموضوعي والمحدد للقضايا القائمة والملحة،
وتحليلها وتحليل اسبابها، وفي الوقت نفسه
بيان تصوراتنا وطرح حلولها، وتفريد خطواتنا
واجراءتها، وصولاً إلى طرح سياسات
واضحة، مفصلة نستطيع مناقشتها ومحاورتها،
وبالتالي التصويت على اعتمادها او رفضها فيما
يعود على البلاد والعباد بالخير والعز والفلاح.

دولة الرئيس، الزملاء المحترمين:
الحكومات لا تتشكل ولا تتبدل ولا تعدل
لمجرد التشكيل والتعديل والتبديل، ولا
تتشكل ولا تعدل على اساس الشللية
والحمسوية وانما تتشكل وتتبدل وتعدل
استجابة لضرورات الواقع ومقتضيات
المصلحة العامة، ولما تمليه تقوى الله في
تصريف شؤون الناس بكل كفاءة وقدرة
وفاعلية وفي حقوق المواطنين في ادارة نظيفة
تخدمهم وتخفف عنهم وطأة ظروف الحياة
الحديثة ومتطلباتها المتزايدة كياً ونوعاً، وبهذا
وحده تستقر الدول وتندوم.

ومسبق من الحكومة الموقرة واعترف انني لم
اتخذ موقفاً جاهزاً ومسبقاً من الحكومة حتى
يكون تصويبي حكوماً بذلك الموقف الجاهز
والمسبق، سواء كان سلبياً منها او ايجابياً،
حجياً للثقة او منحها لها.

لان مثل هذا الموقف غاية لا تدركها أي
حكومة، مهما قدمت ومهما وعدت. ومهما
عرضت من حلول، ومهما وفرت وتوفر لها
من اسباب النجاح والفلاح، حتى لو كانت
تلك الحلول الترياق الشافي لكل ما نعانى من
مشاكل.

ذلك ان اقتناع الرافض بالمطلق، مسألة تقع
وراء قدرات أي انسان او مؤسسة ومحاولة
ارضاء من لا يريد ان يرضى هي اشبه بمن
يحاول ان يحرث البحر.

وهذه عدمية لا اؤمن بها، ولا ادعو لها،
ولا اتعامل بها، ولا اتعامل مع من يؤمن
ويتعامل بها.

لا نرفض لمجرد الرفض، ولا نعارض
لمجرد المعارضة، لا نرفض ولا نعارض
لتسجيل المواقف الشخصية، استيفاء لحسابات
وثارات شخصية، واستغلالاً لهذا المنبر تحت
هذه القبة وللمهمة المقدسة والجليلة التي
شرفنا شعبنا بحملها، على حساب الشعب
والوطن والمواطن، وعلى حساب تعطيل
وارباك آلية الدولة في تصريف شؤون الناس
ومرافق حياتهم.

إلا انني اعترف وبمتشهي الصراحة اقول انه
لا يجوز ولا يحق لأي نائب يحترم نفسه ويحترم

هكذا من الأصول

سيدى الرئيس، حضرات النواب: اننى لا اعرف على ماذا سأمنح هذه الحكومة او لماذا سأحجبها، فعندما تبصر في برنامجها الاقتصادي لا تجد إلا كلاماً عاماً لا يظهر أي ملامح خاصة او توجه لهذه الحكومة اللهم إلا التركيز على ميزايها وضرورة الالتزام ببرنامج التكيف الاقتصادي. وهنا لا بد من الإشارة إلى ان اذا كان هذا شر لا بد منه فلا بأس للعمل فيه شريطة عدم المس بالمستوى المعيشي للناس، وشريطة عدم المس بالمكاسب التي حققها شعبنا على كافة الاصعدة.

من تعليم مجاني إلى تأمين صحي، إلى دعم المواد الاساسية، ان بيان الحكومة غير مرضي اطلاقاً في مجال الزراعة حيث لا يظهر أي اهتمام يذكر بهذا القطاع الحيوي والاساسي فالأردن بلد زراعي وسيبقى هكذا فلا بد من اياة الزراعة جل اهتمام، ولا بد من وضع سياسة زراعية واضحة المعالم تستهدف زيادة الزراعة كماً ونوعاً وتستهدف تحسين وضع العاملين في هذا القطاع، وسأناقش ذلك بتفصيل أكثر حين مناقشة الموازنة.

سيدى الرئيس، حضرات النواب: اما بالنسبة للقضية الفصلية والاساسية المطروحة علينا بقوة، قضية السلام مع اسرائيل. فلا بد من التأكيد باستمرار على ثوابتنا القومية والوطنية التي نتمسك بها كشرط اساسي لأي اتفاقية سلام.

فالفك الحصار عن العراق ومرافقته على أي اتفاقيات ستبرم يجب ان يكون شرط اساسي من شروطنا.

سيدى الرئيس، حضرات الزملاء، اما توجه الحكومة نحو اللامركزية في الادارة والتنمية فأنني اطالب بالتمهل قبل الاقدام على مثل ذلك. ولا بد من دراسة متأنية وجادة بهذا الموضوع واعتقد ان الاجهزة التي ستولى القيام بذلك في كل محافظة ليست مهيأة بعد، بلل هكذا مسؤولية، ثم ان الأردن بلد صغيرة لا يحتاج لكل ذلك.

سيدى الرئيس، حضرات الزملاء: ان من اهم الواجبات الملغاة على عاتق هذا المجلس الكريم بناء علاقات راسخة سليمة بين السلطين التشريعية والتنفيذية وتصحيح ما طرأ على هذه العلاقات من خلل وشوائب من خلال ترسيخ قيم ومعاني التعاون المتبادل بينها على اسس النزاهة والاحترام وتحري مصالح الشعب والوطن حتى لا تطفئ سلطة على أخرى فيحدث الخلل وتتعرض المسيرة وتصاب مصالح الناس بالاذى والضرر واول ما يخطر على البال في هذا المقام معرفة الاسباب التي جعلت الحكومة تلجأ إلى حل مجلس النواب السابق، التي تشكلت وهو غير منعقد وباجازة. ولم تتعامل معه او تحتك به حتى تنشأ اسباب الحل نتيجة التفاعل والاحتكاك.

ثانياً: ان الديمقراطية لا تعني استفراد الحكومة وتفرداها في مجالات الحكم وتعمل وتتصرف كما لو كانت وحدها ويجب ان تحكم التعيينات والتنقلات والاحالات في المواقع العليا، الحاجة لرفع كفاءة العمل وتطويره ورفعته بالقدرات المؤهلة والمدرية.

ثالثاً: اريد ان انبه إلى ضرورة ما نشهده من تبدل سياسة كل وزارة بتبدل الوزير ويلغي كل ما فعله سلفه سواء ماتعلق بسياسة الوزارة او ما تعلق بكبار الموظفين حتى شاع ما يشبه حالة الرعب بينهم، كلما احس هؤلاء بقرب تشكيل للحكومة او تعديل لها، مما ينعكس بالاذى والضرر على اداء الجهاز الوظيفي كله.

سيدى الرئيس، حضرات الزملاء: اريد ان اسمع من الحكومة الموقرة توجهاتها وسياساتها نحو تحقيق العدالة الاجتماعية وهي اسمى مما ننشده وما نسعى اليه في حدود ما هو ممكن ومستطاع، لا شيء مستحيل فاذا ما توفرت النية الصادقة وتوفرت الارادة والعزيمة فان كل شيء يسون، وما كان مستحيلاً يصبح ممكناً ويبقى فقط حسن التصرف بامانة وحكمة فيما بين ايدينا من امكانيات وتوجيهها نحو تحقيق هذا الهدف العظيم بتعاون الجميع وتكاتفهم.

سيدى الرئيس، ان الثقة امانة والامانة تحتاج لضمانة والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

دولة رئيس المجلس: وعليكم السلام، شكرًا للدكتور عبدالحافظ الشخابه، الكلمة الان للسيد نادر الظهيرات والمتحدث الذي يليه السيد حمزة منصور.

السيد نادر الظهيرات: بسم الله الرحمن الرحيم دولة الرئيس، الزملاء النواب: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

نجتمع اليوم لمناقشة بيان الحكومة بعد انتخابات طلب جلالة الملك حفظه الله وبعده ان تكون نزوية فاختار شعبنا الكريم استجابة لجلالته الحرة من ابنائه ليحملوا الامانة التي فوضهم بها تشريعاً ورقابة على الجهاز الحكومي، وبهذه المناسبة نطلب من الله جل جلالته ان يحفظ قائد الوطن ويأخذ بيده لتكميل مسيرة الخير والعطاء لهذا الوطن.

هذا من الله على

كلنا من الشعب

دولة الرئيس، الزملاء النواب : ان خطاب العرش هو بيان وزاري يشرف اية حكومة ان تجعل منه برنامجها ويشرف اي مجلس امة ان يحاسب اية حكومة على اساسه ومن هنا فان منحي للثقة او حجبها سيكون ضمن الاطر التالية وقبل ان احدد هذه الاطر اسمحوا لي سيدي الرئيس ان ابيدي الملاحظات التالية :

١ - هناك عتب لي ولبعض الزملاء المستقلين على دولة الرئيس والذي نكن له كل المحبة والتقدير عدم استشارته لهم او الاجتماع بهم خاصة وان عددهم يزيد عن كثير من الكتل البرلمانية الاخرى.

٢ - اسجل عتبنا على الصحافة الكريمة والتي نعتز بها وعطاء العاملين فيها عما تم نشره في صحافتنا من عبارات لا تليق باعضاء هذا المجلس الكريم.

٣ - حجب الثقة ومنحها .

ارجو ان استاذن زملائي النواب بالحديث عن وجه من وجوه المعارضة والتأييد في المجلس السابق وهي لا تعني باي حال من الاحوال جميع اعضاء المجلس السابق او الحالي وتعامل الادارة الحكومية ومؤسسات الدولة معها فالمعارض من هذه الشريحة كان يحظى من الجهاز الحكومي بكل المحبة والتقدير ويزار ويستشار ولا يرد له طلب ولا يغلق بروجه باب طلباته ميسرة وحقوقه مصانة يودع ويستقبل من جميع المعنيين بكل الاحترام والتبجيل له ما يطلب وعليه ان يأمر بقطاع

كما يقولون حصل على كل ما يريد الوزارة والسيارة والبيارة وغيرها كثير.

اما النائب المطاوع فكان يستشار في حالتين عند طلب الثقة في الحكومة ، وعند رئاسة مجلس النواب ، واذا ما قام بزيارة لوزير او امين او مسؤول يتعلق بطلب من المطالب كان الجواب دائماً انتم نواب الامة تمثلوا الشعب يجب ان تتعاونوا معنا لتطبيق العدالة والقانون ولم تخض على مخالفته هذا الوزير او الامين ساعات فقط ترضية لفلان أو علان!

اما الاطر التي اراها اساساً لنح الثقة للحكومة فهي :

١ - شخصية رئيس الحكومة والذي اعترف سلفاً بأنه رجل مواقف ، وخلفيته الوظيفية ثبتت نظافته واستقامته.

٢ - الطاقم الوزاري.

٣ - بيان الحكومة.

٤ - ممارسة الحكومة الحالية وعطاؤها في الفترة التي سبقت الانتخابات.

٥ - جواب رئيس الحكومة على تساؤلات الزملاء النواب والذي اعتبره تكملة لبيان الحكومة

سيدي الرئيس : ان التعاون بين السلطين التشريعية والتنفيذية واجب لمحبته الظروف الحالية ضمن اطر مصلحة الوطن ، وان التعامل مع المرحلة الحالية بمزيد من الشجاعة والحس بالمسؤولية والوعي بحماية للوطن وبنائه من اي خطر او تأمر ، وتعزيزاً لكانته ونهضته

وصوناً لكرامته وامته واذهاره ، واتنا الان على اعتاب مرحلة جديدة وتحديات كبيرة وجسيمة تفرض علينا مسؤولية التصدي لها بحكمة وبصيرة وتوسيع دائرة الوعي والامل بعيداً عن كل اسباب الفرقة والضعف والهوان.

دولة الرئيس، الزملاء النواب : ان منح الثقة للحكومة يعتمد على برامجها وسياساتها في معالجة القضايا المستعصية والملحة التي يعاني منها المواطنون من خلال برامج وخطط طموحة تضعها ادارات كفوة ذات قدرات عالية وتنفذها كوادر فنية امينة وقادرة.

دولة الرئيس، الزملاء النواب : انني اشارك الحكومة ما جاء في بيانها دعمها للقوات المسلحة الاردنية سياج الوطن الساهرة على حدوده المحافظة على استقراره وقوات الامن العام والمخابرات العامة والدفاع المدني الساهرة على امن المواطن وسلامته ، فلها منا كل الدعم وعلى الحكومة ان توفر لها كل وسائل الدعم لتبقى دائماً عنوان فخارنا ومبعث اعتزازنا ورافعة راية الشرف والمجد داخل الوطن وخارجه.

دولة الرئيس، الزملاء النواب : لم ارني بيان الحكومة ما يعالج قضايا المزارعين المستعصية واقعهم يزداد سوءاً سنة بعد اخرى وكثيراً ما طالبت ان تولي الحكومات اهتماماً أكبر بهذا القطاع والذي يعتبر رافداً رئيسياً للاقتصاد الوطني ، وملاًذا لعشرات الالاف من المواطنين الا اننا لم نسمع سوى الوعود.

فهل يجوز ان تبقى مشكلة المديونية دون حل ، انني لا اطالب الحكومة باعفاء المزارعين من هذه الديون ، ولكن اطالب باعفاء هذا القطاع من الفوائد التي اصبحت بحجم الدين نفسه نتيجة للخسائر المتتابة والتي لحقت بالمزارعين لظروف خارقة عن ارادتهم.

وهل يجوز ان تبقى مستلزمات الانتاج دون رقابة من حيث النوعية والجودة والسعر.

وهل يبقى الانتاج الزراعي يتلف ويرمى دون تسويق؟ وهل تبقى مراكز التسويق والتوزيع والتي كلفت الدولة الملايين مغلفة دون استعمال وزيارة إلى مبنى التسويق في مدينة الشونة الشبالية ليرى المواطن ان مركزاً كلف الدولة ما يقارب نصف مليون دينار تتعرض محتوياته للصداً وبنائه للخراب بعد اغلاق عمره عشر سنوات لماذا لا تخطط الحكومة لانشاء مصانع تمتص جزءاً من فائض الانتاج للمخضار والفواكه كمصنع رب البندورة في الاغوار؟ ولماذا لا تشجع الحكومة المصدرين على فتح اسواق في اوروبيا خاصة وان منتجاتنا الزراعية منافسة للكثير من الانتاج الزراعي للدول المتقدمة ويحتاج المصدرون الى الدعم من خلال تخفيض اجور النقل في شركة الطيران، اذ ان اجور الشحن مرتفعة جداً قياساً مع الشركات العالمية، كما انه يتوجب ان تكون هناك ابواب لدعم التصدير والمصدرين.

ان حل مشكلة المزارعين ليست معقدة بل ان حلها ممكن ان كانت النية متوفرة لذلك.

الادارة العامة: بات ضرورياً ان تقوم الحكومة بوضع الرجل المناسب في المكان المناسب وان تختار الموظف الامين القوي وخاصة في مواقع الادارة العامة وان تراعي العدالة في توزيع المناصب العليا والقيادية لجميع مناطق المملكة خاصة وان اية منطقة من مناطق المملكة لا تخلو من المؤهلات والمواصفات لملء هذه المراكز، كما وانه بات ضرورياً النظر في العديد من شاغلين المناصب الذي اصبح اداؤهم يسيء الى النظام بقدر ما يسبب الضرر للمواطن، ولا يجوز ان يبقى هؤلاء بعيدين عن رقابة اجهزة الدولة المختلفة.

التعيينات: سبق وان طالبت مراراً وفي مناسبات عديدة، واعود واؤكد اليوم بان العدالة تقتضي بان يكون باب العمل مفتوحاً للجميع ضمن اسس ومعايير عادلة وواضحة لا يجوز اختراقها او تجاوزها، كما وان العدالة تقتضي بان تاخذ كل منطقة نصيبها من التعيينات سواء كانت على مستوى الوظائف العادية او المراكز القيادية العليا، واثو هنا الى ان الاسس المطبقة في ديوان الخدمة المدنية ليس هي الافضل بل يجب تعديلها باسس اكثر وضوحاً وواقعية لتحقيق عدالة اكثر بين الحريجين، كما وانني اتبه هنا بضرورة الحذر من استغلال بعض الوزراء أو الأمناء أو المدراء مراكزهم في التعيينات وخاصة وظائف العقود والتي تم الغاؤها في المرات السابقة

حيث كانت ترصد للمحاسب والاقرار. وفي مجال التعيينات اطالب بانصاف فئة من الموظفين المجهولين والذين ساهموا مساهمة فاعلة في القضاء على مرض الملاريا في الاردن هؤلاء الموظفين يتقاضون راتب ثمانية شهور فقط واربعة الشهور الاخرى يوقفون عن العمل ليعودوا في العام المقبل مرة اخرى وهذا اجراء درجت عليه وزارة الصحة منذ مدة طويلة، لست ادري في اي شريعة او تحت اي قانون او نظام يحرم موظف من راتب اربعة شهور اطالب الحكومة انصاف هؤلاء الموظفين اسوة بغيرهم مع تطبيق نظام الخدمة المدنية عليهم. ومن المؤسف ان جزءاً منهم ومن كان له واسطة صنف ولانصاف ما تم ليس في عهد الوزير الحالي.

الضمان الاجتماعي والمعونة الوطنية: سيدي الرئيس: لقد كتبت قاصداً في وضع الضمان الاجتماعي والمعونة الوطنية في باب واحد لانها يعالجان شريحتين اجتماعيتين متشابهتين، ف صندوق الضمان الاجتماعي يغطي الالف العاملين والذين وصلوا سن الشيخوخة او المرض او العجز براتب تقاعدي للغاية الكبرى منهم بواقع خمسين ديناراً و صندوق المعونة الوطنية والذي تم انشاؤه لمعالجة شريحة اجتماعية تشغل حيزاً كبيراً في مجتمعتنا وتعماني من الفقر والبؤس يخصص للعائلة من ثلاثين الى اربعين ديناراً او اقل من ذلك، معنى ذلك ان متقاعد صندوق الضمان الاجتماعي لا يختلفون عن اخوانهم المستفيدين من صندوق المعونة الوطنية، وعلى هذا الاساس لماذا لا

يجمع الصندوقان في صندوق واحد ما دامت الشريحة واحدة والمخصصات متقاربة.

ان مثل هذا الواقع المرير (سيدي الرئيس) لمستقاعدي صندوق الضمان الاجتماعي يحتم النظر في زيادة رواتبهم تمكيناً لهذا القطاع الذي خدم الوطن من العيش الكريم اسوة بزملائهم باقي موظفي الدولة.

وزارة المياه والري: سيدي الرئيس، الزملاء النواب: لقد تم تأسيس سلطة وادي الاردن بقانون مؤقت بهدف تطوير الوادي في جميع مجالات الحياة، كما تم احداث وزارة المياه والري سنة ١٩٨٨ وربط السلطين بهما، علماً بان الربط لم يحدث اية تطورات ملموسة وتحسن على ادارة المياه وبقي دور الوزارة هامشياً والتي يجب ان تكون الجهة المرجعية لقطاع المياه شأنها شأن الوزارات المتخصصة، كما ان المتتبع لسلطة وادي الاردن يلاحظ انخفاض كفاءة ادارة وتشغيل مشاريع الري مما يترتب عليه زيادة في الكلفة ومدر في المياه نحن بأمس الحاجة اليها وذلك للأسباب التالية:

١ - عدم توفير المخصصات اللازمة لشراء الآليات والسيارات والمعدات وقطع الغيار وبما يتناسب مع طبيعة العمل.

٢ - الغاء حوافز الموظفين والذين تتوجب طبيعة عملهم اكثر من ست ساعات وبما يتناسب مع دورات توزيع المياه وتقسيمها على المزارعين.

٣ - التقسيمات الادارية الاخيرة والتي فتت

السلطة إلى مديريات واقسام عديدة انيطت مسؤولياتها باصحاب الخبرة والكفاءة فتحوط واجباتهم إلى الاشراف والرقابة بدلاً من العمل الفني الجاد.

٤ - غياب ادارة السلطة عن الميدان وبمركزها في عمان مخالفة للقانون مما يجعلها بعيدة عن مشاكل المواطنين ومعاملاتهم.

٥ - تغيير مواقع الفنين والاداريين على اسس لا تعتمد الخبرة والكفاءة.

٦ - ان التعيينات والبعثات في قطاع المياه وفي حالات كثيرة خرجت عن نظام الخدمة المدنية من حيث التخرج والكفاءة والراتب كما ان التعيينات اقتصر على منطقة دون الاخرى.

سيدي الرئيس، الزملاء النواب: ارجو ان اذكر ببعض الملاحظات عن سياسة التشجير وتوزيع الاراضي والابنية السكنية التي لا بد من ذكرها لتجنب السلبيات فيها لينعكس خيراً على منطقة الوادي:

١ - التشجير: اعطيت امتيازات لبعض المزارعين وصلت إلى فرض الامر الواقع سمح لهم بزراعة الاشجار وعدم وضع سياسة معينة على خطة تعتمد العدالة في توزيع الانماط الزراعية في زراعة الاشجار على الوحدات الزراعية في وادي الاردن وحسب المناطق وتبين ان مساحات الموز والحمضيات قد زادت كثيراً في بعض المناطق باستعمال اسلوب المخالفات في الوقت الذي يتمنى فيه بعض المزارعين

بزراعة دونم واحد من الاشجار.

٢ - توزيع الاراضي : لم تتبع السلطة القوانين المتعلقة بتخصيص الوحدات الزراعية للمتضررين مما ادى إلى حصول بعض المواطنين الذين لا علاقة لهم بالزراعة على وحدات زراعية اكثر بكثير من حقوقهم، وما ينطبق على الوحدات الزراعية ينطبق على الوحدات السكنية.

٣ - هناك العديد من الوحدات السكنية الشعبية والتي كلف بناؤها خزينة الدولة امراً طائلة تلت بالرفع من تقدم العديد من المواطنين لشراؤها ولم ينظر في هذه الطلبات حتى الان علماً بان اصحاب هذه الطلبات راجعوا ادارة السلطة مراراً ولم يتلقوا أية اجابة.

٤ - هناك العديد من مراكز التسويق والتوزيع والتي اقامتها سلطة وادي الاردن والتي كلفت الدولة الملايين وكان الغرض منها خدمة المزارعين في وادي الاردن وتم تسليمها للشركة مغلقة وغير مستعملة، مسؤولية من هذا الخراب المتعمد في المال العام؟؟

٥ - ان الازدهار الاجتماعية في وزارة المساء - ادارة السلطين كبيرة وفي مجالات متعددة تؤدي إلى زيادة الكلفة ومضمية للوقت.

٦ - ان تركيز الوظائف باحداث اقسام ودوائر كثيرة في سلطة وادي الاردن وسلطة المياه بما حوّل المتخصصين إلى وظائف ادارية داخل المكاتب وما يترتب عليها من

مكرتيرية سكرتيراً ومراسلين وسيارات ومكاتب لا لزوم لها.

وفي هذا المجال فاننا نطالب الحكومة الموقرة، بتزويد المجلس الكريم بمعلومات كاملة عن سد الكرامة، واره المعارضين والمؤيدين الفنية لانشاء هذا السد، وبيان عن الغاية من انشاء سدين محولين في وادي اليايس وكريمة واره المهتمين المعارضين والمؤيدين لانشاء هذين السدين، علماً بان طلباتي المتكررة كانت انشاء سدود مخزنية في هذه المناطق، وعلى مجاري الاودية الاخرى في وادي الاردن وليس سدود تحويلية غايتها محدودة ولا جدوى من انشائها.

دولة الرئيس، الزملاء النواب : لقد اقر مجلس النواب السابق فلس الريف لا يصال الكهرباء إلى جميع المواقع المحرومة من هذه الخدمة ومع الاسف الشديد وبالرغم من طرح العديد من العطاءات وخاصة لمناطق الاغوار وبالرغم من الوعود المتكررة الا ان العمل لم يجر حتى الان وفي المواقع التي طرحت لها هذه العطاءات.

العروبة والاسلام : سيدي الرئيس، الزملاء النواب : ان الامة العربية امة واحدة وروحها الاسلام ومن حقها ان تعيش وان تمارس نشاطها الحضاري في كيان سياسي موحد ومستقل يجمع شملها ويوجه مسيرتها لهدف الوحدة هو اعظم الاهداف والعمل من اجل الوحدة انبل الاعمال واجلها.

عملية السلام تمزق للصف العربي الواحد ويعطي العدو مكانة اقوى في فرض شروطه، كما انه يجب عدم التفريط في حقوقنا في الحياة ولست مع التطبيع قبل عودة الارض والحقوق كاملة غير منقوصة لجميع شعوب المنطقة وفي مقدمتها حق الشعب الفلسطيني الذي يتوجب من الجميع دعمه والوقوف إلى جانبه.

سيدي الرئيس، اما فيما يتعلق بطلبات منطقتي الانتخابية (الكورة والاغوار) فاني سأعرضها في خطبة الموازنة العامة.

وفما يتعلق بالثقة فان منحها او حجبها سيكون بعد الاستماع إلى رد السيد رئيس الوزراء وخاصة فيما يتعلق بقضايا الزراعة وسلطة وادي الاردن والادارة العامة.

رفقنا الله جميعاً لخدمة هذا الوطن تحت قيادتنا الهاشمية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،
دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام،
شكراً للسيد نادر الظهيرات الكلمة الان
للسيد حمزة منصور، والمتحدث الذي يليه
الدكتور راتب السعود.

السيد حمزة منصور :
بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله القائل «ولتكن منكم امة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر» وصلى الله على نبينا القائل «رحم الله امرأاً قال خيراً ففتم او سكت فسلم».

وهنا نسجل للفائز الذي كان وما يزال داعية تضامن عربي واسلامي جهده الدؤوب في جمع كلمة العرب والدفاع عن الاسلام والمسلمين وهنا يتوجب على المجلس الكريم ان يشكل لجاناً منه لفتح خطوط مع الدول العربية والاسلامية الشقيقة من خلال مجالسها البرلمانية والشورى لشرح منهج الاردن ومواقف قيادته وشعبه في الدفاع عن القضايا العربية والاسلام ضمن الاطر التي اقرها الدستور والثوابت التي وضعتها القيادة لتكون دعماً في جمع كلمة الامة امام الاخطار التي تحيط بها.

كما يتوجب على الحكومة فتح قنوات الاتصال مع الدول العربية والشقيقة من خلال وفود مؤهلة لهذا الغرض لتبديد السحب التي غطت المنطقة من جراء حرب الخليج حيث كان وما يزال للاجنبي الدور الكبير في توسيع شقة الخلاف عما تسبب في تردّي الواقع العربي انعكس بؤساً وجوعاً وموتاً على الكثير من الشعوب العربية وخاصة شعب العراق الشقيق الذي نطالب الحكومة بان تعمل جاهدة مع الدول العربية الشقيقة والصديقة لرفع الحصار الظالم عن هذا الشعب الصابر والذي لم يبخل يوماً على اشقائه العرب.

السلام : انني مع السلام العادل الذي يعيد الارض والحق لاصحابه كاملاً غير منقوص بما فيها القدس الشريف، وانني لست مع انفراد دولة عربية في السلام باعتبار ان الامن العربي امن واحد، ولان الانفراد في

استهل كلمتي بتحية عطرة أقدم بها إلى شعبنا الطيب الاصيل بجمع فثاته وفي كل مواقع هذا الشعب الذي ما دعي الا اجاب وما سئل الا اخطى واجزل العطاء وما استفتي في اي موقع من مواقفه استفتاء حراً نزيهاً الا كان منحازاً لمقيدته متميماً لحضارته وفيما لسلفه الصالح وكانت اخر استفتاءاته انتخابات نقابة المهندسين فكان بحق كما وصفه النبي الكريم ﷺ «تفتحرون الشام من بعدي من رفح إلى الفرات اهلها مرابطون الى يوم القيامة».

وتحية طيبة مباركة اتقدم بها إلى شعبنا الفلسطيني المجاهد دفاعاً عن المقدسات وذوداً عن الحرمات تحية الى شهدائه الابرار واسراه الاحرار ومجاهديه الاخيار ومبغديه الاطهار وهم يمزقون اتفاقيات الاستسلام وملاحق الاذعان من خلال عملياتهم الاستشهادية ومواقفهم البطولية وصمودهم الراجع وارادتهم الحرة المتمثلة في انتخابات القطاعات الطلابية والنقابية في بير زيت وغزة وجنين واخرها رام الله.

تحية إلى المقاومة اللبنانية الباسلة والشعب اللبناني المصابير في وجه الالة الاسرائيلية الاجرامية في زمن الهوان العربي والتخاذل الدولي.

تحية الى كل الاعضاء الحية في عالمنا العربي وامتنا الاسلامية الذين ظلوا على العهد لم يغيروا ولم يبدلوا ولم يزلوا.

دولة الرئيس، اصحاب الساحة والمعالين والسعادة النواب: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، فان جلسة الثقة من المناسبات القليلة التي يمارس من خلالها النواب دورهم في تقويم الحكومة برنامجاً واداء وهي مناسبة وطنية تتجلى من خلالها مسؤولية النائب وموضوعيته بعيداً عن التأثيرات الشخصية والفئوية والمصلحة كما تتجلى في سعة صدر الحكومة وقدرتها على الفصل بين التقويم الموضوعي الذي هو حق وواجب وبين التعاون الذي ينبغي ان يظل يحكم العلاقة بين السلطين التشريعية والتنفيذية بغض النظر عن الموقف من مسألة الثقة. وابدأ بمناقشة بيان الحكومة اقول بيان الحكومة وأمل ان يظل الحديث محصوراً في بيان الحكومة وليس في خطاب العرش السامي الذي رد عليه قبل ايام:

اولاً : الانتخابات النيابية : اشار بيان الحكومة إلى انها هيأت بقدرة وكفاءة عاليتين كل اسباب النجاح للانتخابات النيابية في جو ديمقراطي تسوده الحرية والعدالة وارى من حقي ان اتوجه إلى الحكومة التي ادارت العملية وادارات العملية باقتدار بالامثلة التالية :

١ - هل من القدرة والكفاءة ان يعيish المواطنون فترة من القلق والترقب وهم يتساءلون هل ستجري الانتخابات في موعدها ام انها ستؤجل الى اجل غير مسمى؟

٢ - هل من القدرة والكفاءة ان يكون استخراج البطاقة الانتخابية معضلة تحتاج إلى التنقل بين عدد من مراكز صرف البطاقات؟

٣ - هل من القدرة والكفاءة ان يصبح استخراج البطاقة امراً عسيراً لكثرة الاخطاء في كتابة المعلومات.

٤ - هل من القدرة والتزاهة ان يصرف لكثير من المواطنين عدد من البطاقات في عدد من مراكز الاقتراع.

٥ - هل من القدرة والتزاهة ان تصرف البطاقات بالجملة لصالح بعض المرشحين.

٦ - وهل من الديمقراطية والحرية والعدالة ان يتم انتزاع المعلمين من بيوتهم ومدارسهم واللقاء بهم بعيداً بحجة المشاركة في الدعاية الانتخابية.

٧ - هل من الديمقراطية والحرية ان يحرم المرشحون من ممارسة حق دستوري قانوني بإقامة المهرجانات الانتخابية؟

٨ - هل من الديمقراطية والحرية ان تمارس الضغوط على المواطنين لحرف ارادتهم وتوجيههم الى انتخاب بعض المرشحين دون غيرهم وتهديد بعضهم باجراءات انتقامية بحق ابنائهم من طلبة الجامعات او العاملين في بعض الوظائف الحكومية؟

٩ - هل من الديمقراطية والحرية ان تحاصر المقار الحزبية ويمنع مسؤولوها والمتسبون اليها والصحفيون من دخولها للحيلولة دون

عقد مؤتمر صحفي يشارك فيه المعلمون المبعدون؟

١٠ - هل من الديمقراطية ان تقطع خطوط الهاتف عن مقار المرشحين يوم الانتخاب لعاقة الحركة؟

١١ - هل من الديمقراطية ان يمنع المرشحون او بعض المرشحين بعبارة ادق من دخول قاعة الفرز الرئيسية ليسط رقابتهم على عملية استخراج النتائج؟

كل هذا بل اكثر من هذا ايها السادة قد حصل وتأتي حكومتنا اليوم لتقول لنا انها هيأت بقدرة وكفاءة عاليتين كل اسباب النجاح للانتخابات النيابية في جو ديمقراطي تسوده الحرية والعدالة وفاتها ان شعبنا من اذكى شعوب الدنيا واكثرها وعياً وادراكاً واقدرها على تسمية الامور باسمائها ولئن ضبط عواطفه وانفعالاته فليس مر ذلك الجهل والعجز ولكنه صبر الكريم وحلم الحليم.

وتشيد حكومتنا بتعديل قانون الانتخاب الذي حصر ارادة الناخب بصوت واحد استناداً الى الدستور والميثاق الوطني والحوار المسؤول بين أبناء الوطن العزيز!

ومرة اخرى تستخف حكومتنا بمقول المواطنين وذاكرتهم، فقد تجاهلت الحكومة موقف اكثر من ثلثي اعضاء مجلس النواب يوم التقوا في قاعة الصور في مجلس الامة محذرين من تعديل قانون الانتخاب واكدوا رغبتهم في عقد دورة استثنائية فيما اذا فكرت الحكومة بإصدار قانون مؤقت فعوقب هذا المجلس

كل هذا من أجل

المطالب بحق دستوري بالحل قبل انتهاء مدته الدستورية بتنسيب من حكومتنا الديمقراطية جداً! كما كان موقف الاعيان في حضرة صاحب الجلالة وكما شاهدتهم المواطنون على شاشة التلفاز واضحاً ازاء هذه القضية وكانت مراقف الاحزاب جلية في هذه المسألة حتى فكر الكثير منها بمقاطعة العملية الانتخابية ولكن تقديرها لدقة المرحلة وخطورتها حملها على المشاركة في هذه العملية الانتخابية على كره منها. لقد كان واضحاً تماماً أن هذا القانون غير ديمقراطي بل مصادم لروح الدستور الذي جعل اصدار القوانين المؤقتة في ظروف لا تحتمل التأجيل.

حضرات الاخوة، دولة الرئيس : لقد كانت ايها الاخوة اثار تطبيق هذا القانون مدمرة على نسيج وحدتنا الوطنية فلقد كرس كل اشكال التعصب الطائفي والاقليمي والعرقي والعائلي واحداث جراحاً تحتاج إلى سياسة راشدة لمعالجتها وتمهدها بالرعاية.

ان ما بناه الواعظ المخلص والمعلم الباني والمصلح الاجتماعي جاء ليهدمه هذا القانون وهو قانون تفرد به بلدنا دون بلاد الدنيا لنسجل في ذلك سبقاً وريادة ونفرداً!!

ويتحدث بيان الحكومة عن مبادئ سامية مستندة إلى الدستور كالحرية المسؤولية والتعددية السياسية الحزبية وحقوق الانسان ويعجب القارئ مما يقرأ فالمبادئ سامية والممارسات بخلاف ذلك، فهل من الحرية في شيء اعتقال المواطنين لفكرة اقتنعوا بها او عاطفة في صدورهم ويستمر الاعتقال شهوراً دون ان يحالوا إلى القضاء؟

هل من الحرية وحقوق الانسان ان يضيق على المواطنين اثناء سفرهم خارج البلاد واثناء عودتهم فتحتجز جوازات سفرهم ويطول ترددهم على دوائر التحقيق؟

هل من الحرية ان يضيق على المتسعين لبعض الاحزاب ويصبح انتهاؤهم الحزبي عائقاً يجرهم الوظائف والترقيات؟

هل من الحرية وحقوق الانسان ان يجرم المواطن الاردني من العودة إلى ارض الوطن؟ وهل كتب على بعض المواطنين ان لا يعودوا إلى اهلهم وذويهم إلا في التوايت؟

ثانياً : يشير البيان الوزاري أيها السادة والاخت الفاضلة، اشارة عابرة ولكنها صريحة إلى وحدتنا الوطنية القلعة الاخيرة التي نعتصم بها بعد الله عز وجل ولست ادري اي كيان يبقى لنا حين تشهد وحدتنا الوطنية لا قدر الله.

ان الحديث عن الاردن حديث عن بلد عذوب المساحة قليل السكان وعن شعب عربي مسلم وعن حضارة عربية اسلامية تشكل جزءاً من بلاد الشام هذا الشعب يواجه مصيراً واحداً لا يتعامل معنا وفقاً لشهادات ميلاد الاجداد. ولكن هذه الوحدة الوطنية المقدمة الأولى إلى اي وحدة اكبر يسمي الى نقائنها وصفائنها وممارستها ممارسات مؤسفة تشكل اسافين بين لبناتها حتى احتاج الامر مزيد من التأكيد على ضرورة تعزيزها والحرص عليها.

ان الوحدة الوطنية لاتتمزها قصيدة « ولا خطبة ولا بيان ولكنها تتعزز حين تستند إلى الحق والعدل والمساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين ليس من خلال النصوص الدستورية التي كفلت ذلك، او القوانين المرعية التي ضمنت ذلك ولا من خلال الميثاق الوطني الذي اكد على ذلك ولكن من خلال برنامج الحكومة وممارساتها.

المواطنون الذين يشكلون خيوط نسيج وحدتنا الوطنية يريدون مساواة حقيقية وفرصاً متكافئة وهم يتقدمون بطلبات القبول في الجامعات الرسمية وحين يتقدمون بطلبات توظيف الى ديوان الخدمة المدنية وحين يدخلون في منافسات ان حصلت منافسات لدى تشكيلات السلك الدبلوماسي.

ان هناك وظائف محصورة واخرى محظورة واخرى محجورة ومثل هذا لا يخدم التطلع إلى تعزيز وحدتنا الوطنية حتى على صعيد الخدمات فان مواطننا الحليم الصابر ضاق ذرعاً وهو يرى التفريق واضحاً بين منطقة ومنطقة وبين مدينة ومدينة بل بين اجزاء المدينة الواحدة حتى راحت بعض احياء عمان تبحث عن شهادة اعتراف انها من احياء عمان ليسيبها ظل من الوابل الذي تنعم به بقية الاحياء.

كيف استطاع ان اقنع خريج الثانويات بالمساواة وهو يرى خريج التسعينات يتقدم عليه في التعيين كيف استطاع ان اقنع الشيخ الذي يشمر ثيابه ليتحاشى اقلاد الشوارع في حيه بهذه المساواة وهو يرى احياء اخرى تزينها الاشجار والازهار والحدائق ونوافير المياه بل كيف استطاع ان اقنع سائق التوكسي الذي تصارع مركبته الحفر العميقة والشوارع المتآكلة انه من سكان عمان.

بل كيف استطاع ان اقنع المواطن الذي لا يجد ماء وضوئه او شربه وهو يرى المياه تنساب بيسر إلى برك السباحة حتى القانون تنساب بيسر إلى برك السباحة حتى القانون احياناً لا يخدم الوحدة الوطنية بل يعمل على تفكيك اوصالها، فهل يخدم قانون الانتخاب دائم ومؤقت وحدتنا الوطنية وهل يخدم توزيع مقاعد مجلس النواب توزيعاً عرقياً او طائفيّاً او جهوياً هذه الوحدة وهل يعزز هذا التوزيع المتخلف الذي لا يأخذ بعين الاعتبار العامل الاهم - العامل السكاني - هذه الوحدة.

آن للحكومة ان تبدأ بداية جادة على طريق تعزيز الوحدة الوطنية او لتكف عن التحدث عنها حتى لاتصبح هذه الكلمة ثقيلة على الأذن.

دولة الرئيس، الاخوة الزملاء : التسوية السياسية : لقد احتل الحديث عما سمي بقضية السلام مساحة واسعة من البيان الوزاري حيث اكد البيان على حل عادل ودائم ومشرف مستند إلى الشرعية الدولية، وكنت اتخى ان يقال «مستند إلى الشرعية الدينية» لان الشرعية الدولية هي شرعية الاقوياء القادرين على فرض قراراتهم على المنظمات الدولية حتى اصبحت الامم المتحدة واجهزتها ولجانها ملحقة بوزارة الخارجية الامريكية.

هكذا من المأخوذ

ان الحل العادل الدائم الشامل الذي ترضى عنه الاجيال القادمة هو الحل الذي لا يسمح بالتنازل عن شبر من ارض فلسطين الطهور، انه الحل الذي اعتمدته عمر بن الخطاب وصلاح الدين وقضى في سبيله الابهاء والاجداد شهداء في سبيل الله ودفاعاً عن مقدسات الامة واوطانها.

ان ما تم التوصل اليه من اتفاقيات على الصعيدين الاردني والفلسطيني وما يمكن ان يتوصل اليه في مراحل قادمة على جبهات اخرى يمثل هزيمة تهون امامها هزائم عامي ٤٨، ٦٧ لانها في هذه المرة لا تمثل هزيمة عسكرية ولكنها تمثل هزيمة لارادة الامة وتفریطاً بمقدساتها واوطانها وسيادتها ومستقبل اجيالها.

ان التوقيع على جدول اعمال المفاوضات الاردنية الاسرائيلية يوم ١٤/٩/١٩٩٣ م، يفتح الابواب على مصاريحها لمرحلة من السلام يحقق فيها العدو اليهودي حلمه التاريخي ببسط هيمنته على المنطقة برمتها سياسياً وثقافياً واقتصادياً.

ان من يقرأ كتاب الله عز وجل بامعان وبصيرة ومن يعي حقائق التاريخ يدرك تماماً ان اليهود هم اليهود كما وصفهم رب العزة تبارك وتعالى «تجدن اشد الناس عداوة للذين آمنوا اليهود والذين اشرکوا...» كما يدرك انهم وراء كل فساد وفساد.

ان بيان الحكومة يتحدث عن انبلاج فجر السلام الذي حرمت منه شعوب المنطقة

باسرها حتى الان وهنا اسأل الحكومة المزهوة بانجازاتها على هذا الصعيد هل انبلج فجر السلام في مصر الحبيبة بعد توقيع اتفاقيات السلام؟ وهل در السلام على شعب مصر لبنا وعسلاً؟

ان اتفاقيات السلام الموقعة بين العدو اليهودي وحكومة مصر زادت فقرراً ومدبونية وفجرت حرباً اهلية تنذر بشر مستطير وصدرت له الجواسيس وجيوش الخراب والايديز ممن يعيشون في الارض فساداً، كما اسهمت في تدمير صناعات القطن وهربت اليه بذور الاقيون ليشكل كل ذلك عوامل هدم للمجتمع المصري لتسهيل الهيمنة اليهودية عليه تماماً.

«أقول لحكومتنا الموقرة السعيد من وعظ بغيره».

دولة الرئيس، الاخيرة الزملاء : لقد أكد بيان الحكومة على العمل لتحقيق اكبر قدر من التعاون والتسيق والتكامل بين جميع الدول العربية الشقيقة وتعزيز التعاون مع جميع الدول الاسلامية الشقيقة ولا ادري هل سيسمح للحكومة ان تستخدم هذه المصطلحات في ظل الهيمنة اليهودية ام ان مصطلحات جديدة ستحل مكانها مثل اقليم الشرق الاوسط، وسيحال بين ناشتنا وترداد دبلاد العرب اوطاني» او «اخي جاوز الظالمون المدي».

لقد أشار بيان الحكومة الى انها شرعت في تطبيق اللامركزية ادارياً ومالياً ونقل سلطة اتخاذ القرار إلى حيث يكون المواطن. وهي

فكرة تستحق التقدير والاحترام ولكن هذه الصلاحيات ينبغي ان يارسها مسؤول كفاء امين يتم اختياره في ضوء معايير سليمة وإلا كانت هذه الصلاحيات سيقاً مصلتاً على رقاب الناس. ان معيار القوي الامين اصبح معياراً منسياً في هذه الايام فاذا ما عين مسؤول في موقع متقدم راح الناس يتساءلون عن روابط الدم او المصاهرة او المصلحة الشخصية التي اوصلته الى موقع المسؤولية، ان ظاهرة القفز عن الآخرين ظاهرة ملحوظة هذه الايام بحيث اصبح الحديث عن الاصلاح الاداري يبعث على التندر.

دولة الرئيس، حضرات الزملاء : لقد أكد بيان الحكومة على ايمانها الدائم بحرية التفكير والتعبير والمشاركة. وما امله شعاراً لو كان له وجود على ارض الواقع ان الحكومة التي منعت حملة الاقلام من الموظفين في المؤسسات الحكومية من حرية التعبير ليس من حقها ان تدعي هذا الادعاء. وان الحكومة التي تسجل ما يقول خطباء الجمعة وتطلق يد اجهزتها لتضيف إلى الخطبة ما تشاء من نسج الخيال يستكثر عليها ان تقول ان ايمانها دائم بحرية التفكير والتعبير الا اذا اعتبرت حرية التعبير محصورة في بعض ممن يمارسون ادواراً في التشهير بشرفاء الامة من خلال بيانات تتضح بالسوء دون ان تمارس الحكومة اي دور ايجابي في حماية اعراض المواطنين رغم الاحاح المستمر عليها لتفعل شيئاً ايجابياً في هذا الاتجاه ويكفي ان زميلكم الدكتور عبدالله المكايلة وزع ضده ثلاثون منشوراً، كان اخرها يوم

الاقتراح ان حرية التعبير لا يجوز ان يقيدوا إلا قيم الامة وتشريعها العادلة.

دولة الرئيس، حضرات الزملاء: اشار بيان الحكومة الى انها ستواصل السير في خطة التطوير التربوي والارتقاء بمهنة التعليم اداء ومكانة، ولا يخفي ايها السادة ان بعض المصطلحات اصبحت تثير مخاوف وهواجس ومنها مصطلح التطوير، انكم تعلمون ان عشرة كتب الفت في جمهورية مصر العربية في انتقاد المناهج والكتب المدرسية بعد مرحلة تطبيع العلاقات مع العدو اليهودي تحت مظلة التطوير التربوي، وقد اشارت بعض الصحف اليومية إلى ان اشارات جاءت من الخارج تحمل تدخلاً في مناهجنا وكتبنا المدرسية. ومن هنا فانا نحذر من اي محاولة تستهدف تشويه مناهجنا وكتبنا المدرسية التي ينبغي ان تظل مستندة إلى عقيدة الامة وقيمتها السامية.

وهنا أو ان احذر الذين يستغلون مظلة الحرية فيطالبون بتطوير للمناهج التربوية والكتب المدرسية بصورة تتصادم مع الدستور الذي نص صراحة على ان دين الدولة الاسلام واللغة العربية لغتها الرسمية.

كما نؤكد على ان اي تطوير للعملية التربوية لا يتال المعلم دوراً أساسياً فيه يبقى حرائه في البحر ان معلمنا يحتاج إلى التأكيد المستمر على دوره في اعداد الناشئة ولا يتأني ذلك الا بتوفير الحوافز المعنوية والمادية التي تكفل له العيش الكريم، ان اعتداءات كثيرة وقعت على معلمنا في عهد هذه الحكومة. لقد

هكذا من الأصول

اعتدت عليه يوم ابعده عن مدرسته ويته بحجج واهية واعتدي عليه يوم اصر اصحاب القرار على ان يتقدم بالتاس للعودة الى مركز عمله يتضمن تعهدا بالالتزام باخلاقيات المهنة. واعتدى عليه يوم جمعت قيادات تربوية في مراكز الوزارة بعد ان انتصر لها القضاء.

لقد آن الاوان ان يخرج قانون نقابة المعلمين الى النور بعد ان اقر مجلس النواب الحادي عشر مشروع قانون نقابة المعلمين والا فان معلمنا لن يفر لمن يضعون العراقيل في طريق اقرار قانون نقابتهم والتعامل مع مهنة التربية والتعليم باعتبارها مهنة بل في مقدمة المهن جميعاً.

اشار البيان الوزاري الى ان الوزارة بدأت بمراجعة شاملة للأنظمة والتعليمات المعمول بها في الجامعات واتمى على هذه الدراسة ان تحدد اساساً عادلة للقبول في الجامعات وان تضع حداً للتجاوزات، ان ابناء الوطن سواء في نظر الشريعة سواء في نظر الدستور ولكنهم ليسوا سواء امام الجامعات او اصحاب القرار في القبول في الجامعات. ان كل حديث عن الوحدة الوطنية والاصلاح الجامعي لا معنى له اذا لم تتحقق العدالة ويقتصر القبول على الاسس التنافسية. ان الاصلاح الجامعي يستدعي ان نشق بطلائنا ونحترم ارادتهم في اصدار تشريع يكفل لهم حقهم في اتحاد عام لهم يباوصون من خلاله دورهم الطلابي الفاعل.

وعلى صعيد التشريعات المتعلقة بالجمارك وضريبة الدخل فقد اشار البيان الى ان الحكومة تقوم باعادة النظر فيها واخشى ما اخشاه ان تحاول الحكومة تمرير قانون ضريبة المبيعات هذا القانون الذي سيثقل كاهل المواطن باعباء جديدة لا قبل له بها وتفتح باب قضايا ومشاكل تترك القطاع التجاري وتسيء اليه.

كما يتحدث البيان عن مراجعة الحكومة عدداً من الاتفاقات الاقتصادية والتجارية مع الدول العربية والاجنبية وأود او اؤكد على اهمية تفعيل الاتفاقات التجارية مع الاقطار العربية والاسلامية واحذر من الاتفاقات مع الدول الاجنبية واخشى ان يكون مقصوداً بها الكيان السرطاني اليهودي الذي سيهدد التعامل معه اقتصادنا الوطني.

لقد افرد البيان حيزاً كبيراً للعمل والعمال وآمل ان لاتشبع العمال وعوداً وان نسمع التزاماً من الحكومة بتأمين صحي للعمال وتحديد حد ادنى للاجور وللضمان الاجتماعي لا يقل في اي منها عن مائة دينار.

لقد اصبحت فاتورة الدواء والعلاج لا يطبقها كثير من المواطنين لعجز مستشفيات القطاع العام والمراكز الصحية عن استيعاب الحالات المرضية مما يضطر المريض الى ان يبقى تحت رحمة المرض او تحت ثقل ديون قد ترج به الى السجن او تحمله على بيع كونه الذي يؤويه امام الاسعار العالية في المستشفيات المناسبة.

لقد اكد بيان الحكومة على الاستمرار في توفير المواد الغذائية الاساسية باسعار مقبولة مع العمل على ايصال الدعم لمستحقه. ولقد تسربت بعض الاخبار الى ان نية الحكومة تتجه الى رفع الدعم عن المواد الاساسية استجابة لوصفة البنك الدولي واني لاحذر من هذا التوجه فما عاد المواطن يحتل اي زيادة في الاسعار ومن هنا فاني اطالب بتعهد واضح بان لا يمس موضوع الدعم ابداً.

دولة الرئيس، حضرات الزملاء : حاولت ان اجد في خطاب الحكومة اي توجه للسعي لتطبيق الشريعة الاسلامية انطلاقاً من ان شعبنا شعب مسلم وان دستورنا يؤكد على ان دين الدولة الاسلام وان حكومات سابقة كانت قد التزمت بالتوجه نحو تطبيق الشريعة الاسلامية ولكنني لم اجد اي اشارة لدى الحكومة في هذا الاتجاه وان اذكر الحكومة بان ما يعانيه شعبنا هو نتاج طبيعي لغياب العمل باحكام الشريعة الاسلامية وصدق رب العزة القائل « ومن اعرض عن ذكرى فان له معيشة ضنكا ».

وختاماً فان الحكومة الجديرة بالثقة هي الحكومة التي :

- تسعى لتطبيق شرع الله.
- تسمك بثواب هذه الامة.
- تحقق العدالة والمساواة بين سائر المواطنين.
- تصون كرامة الشعب وتحافظ على حقوقه.
- تعمق الوحدة الوطنية ممارسة لا شعاراً.
- تعزز الحياة الشورية الديمقراطية.
- وتعامل مع القضية الفلسطينية ومع قضية الصراع مع العدو اليهودي في ضوء الكتاب والسنة.
- وتعمل جادة لمعالجة القضايا الاساسية للمواطنين.
- والى ان تولد هذه الحكومة فاني (احجب الثقة)
- والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

كلنا من الشعب

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام
شكراً للشيخ حمة منصور ما خليت شيء
لزميلك ابو عاصم يا ابو عاصم. الكلمة الآن
للدكتور راتب السعود.

الدكتور راتب السعود :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على
أشرف المرسلين سيدنا محمد بن عبدالله، وعلى
آله وصحبه أجمعين.

دولة الرئيس، حضرات النواب المحترمين:
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،

فهذا هو المجلس النيابي الثاني الذي يشهده
الدان شعبنا العربي، في الأردن، ويرقبه
القاضي، شعبنا العربي وشعوب العالم أجمع،
خارج الأردن، بعد أن قرر هذا البلد
الصامد، بقيادة جلالة الملك المعظم حفظه
الله، أن يستأنف حياته السياسية لتكون قائمة
على الحرية والديمقراطية والتعددية السياسية.

ولاتني والحمد لله اردني حر، ولاي الله،
وانتهائي للاردن، واخلاصي لقيادة الاردن،
ولاتني عضو في هذا المجلس الكريم، اغار
عليه، وبهمني سمعته، واحرص لأن يبقى
طاهراً عفيفاً شريفاً منزهاً، فاني لا اقبل لهذا
المجلس الكريم، ولا لاي عضو فيه، ان
ينزلت كما انزلت غيره، وان يتهاوت بعض
افراد لاسف الشديد على مصالح ومنافع
شخصية، كامتلاك خطوط الباصات
والمعارات وتأمين البعثات العلمية للآخرين،

وتجميع الامتيازات الفئوية وممارسة الرذخ
الخطابي والتنظير السلا واقعي، كي يبقى
المجلس مهاباً، يمارس صلاحياته التشريعية
والرقابية التي اختاره الشعب لها، بقوة وامانة
وجرأة وحزم وصراحة.

وليعذرني زملائي الاعزاء، اذ لا يجوز لي
ابداً ان امارس عليهم دور المربي او المرشد او
الموجه، ولكنني كواحد من هذا المجلس،
اتطلع لأن يكون مجلسنا الكريم، اداء
وممارسات، كما كان المجلس الحادي عشر في
دورتيه الاولى والثانية، حين كان همه ان يعيد
النار عن الاردن والشعب الاردني، ولا ارجب
لهذا المجلس ان يكون كذلك المجلس في
دورتيه الثالثة والرابعة، حين كان هم البعض
فيه ان يقرب النار إلى قرصه.

اتنا معشر النواب، لمصرون ان نراقب
انفسنا قبل ان نراقب الحكومة، وان نوجه
انفسنا قبل ان نوجه الحكومة، ففاقد الشيء لا
يؤتيه، ولن يعطيه ابداً وصدق رب العزة اذ يقول :
«يا ايها الذين آمنوا لم تقولوا ما لا تفعلون،
كبر مقتاً عند الله ان تقولوا ما لا تفعلون».

دولة الرئيس، حضرات النواب المحترمين:
اتنا ونحن نناقش البيان الوزاري لحكومة
السيد عبدالسلام المجالي، والذي هو في
الاصل خطاب العرش السامي، يجب ان نتفق
على حقيقة ولا نختلف عليها، وهي فك
الارتباط بين محبتنا وولائنا لجلالة الملك المعظم
وتأييدنا لما جاء في خطاب العرش السامي من
جهة، ونقصدنا البناء الموضوعي للحكومة

ولييانها الوزاري من جهة اخرى، فلنلق جلاله
الملك خارج اللعبة، لعبة الثقة بالحكومة،
ولعبة مناقشة بيانها الوزاري.

ومن هذا المنطلق، ارجو ان يتسع صدر
الحكومة للملاحظات اربع عليها وعلى بيانها
الوزاري:

اولاً : ان رئيس الحكومة وفريقه الوزاري
الذي اختارهم موضع احترام وتقدير،
كأشخاص وللنطق يقول بان المؤهلات العلمية
والخبرات العملية للوزير تساعده في اداء عمله
بصورة علمية سليمة، ولا اظن ان السيد
رئيس الوزراء، الذي خبرناه ادارياً متميزاً
وقائداً ناجحاً، وكنا نأتي بنمطه الاداري لطلبة
الادارة في جامعة مؤتة مثلاً لاحدى المدارس
والنظريات الادارية الحديثة، اقول لا اظنه قد
وفق في اختيار المواقع لبعض وزرائه الذين
احترم اعتياداً على معياري التخصص والخبرة.

وسيبقى التخييط بدلاً من التخطيط يغلب
على اداء بعض وزاراتنا ومؤسساتنا اما المقولة
التي مجتناها جميعاً بان الوزارة منصب سياسي
فهي مقولة هراء. اذ ان واقع الحال يقول بان
من يقبض في رأس الهرم لاي وزارة او مؤسسة
يديرها وفق ما يشاء. فتراه يعين وينقل ويرفع
ويحيل على التقاعد ويشرع ويستحدث وظائف
لم نسمع في قاموس الادارة عن اسمائها،
ولادل على ما اقول الا ما كان يحدث في
وزارة التربية والتعليم وللحظ قبل عهد الوزير
الحالي.

واغتنتها فرصة لتذكير السيد رئيس الوزراء
بان الشعب ينظر اليه بامل ان بعيد النظر في
بعض مديري الدوائر المستقلة، فمؤسساتنا
بحاجة إلى قادة مبدعين لا إلى اداريين
بيروقراطيين، وسأضع امامكم يا دولة رئيس
الوزراء، ان شاء الله ما لدي من معلومات،
وما يستجد منها عن سوء الادارة والتجاوز
والدكتاتورية والمحابة والفساد الذي لحق
للاسف او قد يلحق ببعض المسؤولين، بغية
التصويب لا التشهير والتجريح.

ثانياً : لقد كنا نتمنى على الحكومة ان تؤثر
الشعب على نفسها. اما ان تقوم بزيادة رواتب
رئيس وأعضاء الفريق الوزاري ورئيسي مجلسي
الاعيان والنواب فقط، فهو امر يدعو للدهشة
لاكثر من سبب:

١ - اذ كيف لكم ان تخصصوا انفسكم بمثل هذه
الزيادات وتنتسبون باقي موظفي الدولة وفي
مقدمتهم منتسبي القوات المسلحة
والاجهزة الرديئة الاخرى.

٢ - وكيف لكم ان تتخذوا مثل هذا القرار في
وقت نتحدث فيه عن ارتفاع نسبة البطالة
والفقر.

فمن الاولى يا ترى: ان نوفر دخلاً لمن لا
دخل له ام نوفر دخلاً اضافياً لمن كان له
دخل؟

انني على ثقة بان السيد رئيس الوزراء
والحكومة سيعملون على زيادة رواتب موظفي
الدولة اسوة بمجلس الوزراء لا بزيادة اسعار

كل من اطلع

وابعاً : ولأن الانسان اغل ما نملك كما يقول راعي المسيرة ولأن الاردني هو ثروة الاردن الحقيقية، كان لابد من الاهتمام بتربيته وتعليمه. ولقد احسنت الحكومة صنعا حين تعهدت بالمضي قدماً في خطة التطوير التربوي. واذا ما التزمت الحكومة بالاصلاحات التربوية التي تضمنها البيان الوزاري فان خرجات النظام التربوي الاردني لن تقل في مستواها عن خرجات الانظمة التربوية في اليابان وكوريا الجنوبية.

انني اتمنى على الحكومة ان لاتغفل العنصر البشري القائم على تنفيذ خطة التطوير التربوي واعني المعلمين ومديري المدارس والمشرفين التربويين.

اذ لابد من تبني نظام الحوافز التشجيعية لكل اداء متميز ولا بد من تفعيل دور مدير المدرسة كمشرف تربوي مقيم ولا يكون ذلك الا بتوفير مساعد مدير لكل مدرسة والتدريب الفاعل على هذا الدور الهام والمتابعة المستمرة من قبل مديريات التربية.

ولابد من مضاعفة اعداد المشرفين التربويين فلست الخيال كيف لمشرف ان يتابع اكثر من (٢٠٠) معلماً كما هو الحال في الكرك والزرقاء. وسأوضح بين يدي الحكومة دراساتي العلمية انا وزملائي في الجامعات الاردنية حول هذا المجال فلعل وزارة التربية والتعليم تأخذ بها وتنهى حالة الطلاق البائن بينونة كبرى بينها وبين نتائج الابحاث في الجامعات الاردنية.

بعض السلع، كما انني على ثقة بان رئيس الوزراء والحكومة سيعمدون إلى زيادة تخصصات وزارة التنمية الاجتماعية والصناديق التابعة لها وسيدعمون الصناديق والهيئات المشابهة في اهدانها لاهداف وزارة التنمية الاجتماعية كي نحارب شبح البطالة ووحشية الفقر.

ثالثاً : تحدث البيان الوزاري باستحياء شديد عن علاقات الاردن بالدول العربية وسعيه لتحقيق التضامن العربي الكامل. لقد كان الاردن رمزاً للوحدة العربية وداعياً لتعزيز التعاون بين شعوبها. وهو اليوم مدعو من خلال حكومته لان يستأنف دوره الطليعي في توحيد الصف العربي وينبذ الخلافات العربية ومعالجة الجراح التي خلفتها حرب الخليج.

اننا بحاجة إلى بناء علاقات متميزة مع كل الدول العربية، ولكننا بحاجة إلى علاقات اكثر تميزاً مع دول آسيا العربية. واذا كان الاردن مدعواً لان يخطو الخطوة الاولى باتجاه المصالحة الاردنية - الخليجية لانه ورث الثورة العربية الكبرى التي جاءت لتجسد مبادئ الوحدة ومعاني التضامن ومفاهيم التعاون، الا انه - اي الاردن - مدعو لان يحجم عن تقديم اي تنازل عن عزته وكرامته وكبريائه.

على ان مصالحة كهذه وبخاصة مع المملكة العربية السعودية، وان كنا نتمناها ونسعى اليها، يجب ان لا تكون ابداً على حساب استمرار الحصار الظالم على الشعب العراقي.

دولة الرئيس، حضرات النواب المحترمين: انني ادرك كامل الادراك بأن الوقت المناسب لطرح احتياجات الدائرة الانتخابية التي منها قدمت إلى هنا هو جلسة مناقشة الموازنة. الا انني وحرصاً على عدم سماع العبارة التقليدية من رئيس الحكومة في مثل ذلك الوقت وهي «ان الموازنة قد اعدت ولا مجال لكثير من التغيير والتعديل»، وسنولي هذه الطلبات العناية اللازمة في الموازنات القادمة». أقول: من اجل هذا فسأعتمد إلى طرح اربع قضايا رئيسه هم محافظة الطفيلة، والامل بخدوني ويحدو ابناء محافظة الطفيلة بان تجهد هذه القضايا عند السيد رئيس الوزراء الاهتمام الكافي:

١ - تحويل كلية الطفيلة للمهن الهندسية إلى كلية للعلوم والاداب ترتبط بجامعة مؤتة، لا نطالب بجامعة وإنما فقط بكلية من جامعة ولا يخفى عليكم ان مشروعاً كهذا لن يوفر لابناء المحافظة فرصة التعليم بنسب اقل فحسب، وإنما سيولد في المحافظة حركة عمرانية وتجارية وثقافية مما يحسن الواقع الاقتصادي الاجتماعي المتدني هناك.

وبمناسبة ذكر اسم جامعة مؤتة، والحديث هنا عن الجناح المدني، الذي يزيد عدد الطلبة فيه عن ستة آلاف طالب وطالبة، فأنا لا ولن اطالب بدعمها وإنما اطالب باتصافها، فيكفيها ما عانتها وما زالت تعانيه من شح الموارد وقلة المباني ونقص الاجهزة والمعدات والآليات.

٢ - انشاء طريق الجرف الطفيلة وطوله (٣٥) كم سهلية باربعة مسارب والاهتمام بالطرق الزراعية بالمحافظة، وبمناسبة الحديث عن الزراعة، فهل يعقل يا دولة رئيس الوزراء وكم اتمنى ان يكون موجوداً لكي يسمع - ان تبقى الطفيلة - وهي محافظة زراعية بالدرجة الاولى - اقل المحافظات حظاً من تخصصات الطرق الزراعية حتى مقارنة مع عمان العاصمة وهل يعقل ان تبقى الطفيلة خالية من اي سد اسمنتي او ترابي، وهل يعقل ان تبقى واجهة الطفيلة الخورية تنقسمها المحافظتين الاخرين في اقليم الجنوب، الكرك ومعان.

اني على ثقة، وهكذا يأمل ابناء محافظة الطفيلة بان عدل رئيس الحكومة سيعيد للطفيلة وجهها الزراعي وللطفيلة حقوقهم.

٣ - ان ظاهراً المسجرة من الطفيلة إلى عمان والزرقاء والعقبة لا تمثل ظاهرة فريدة على مستوى اقليم الجنوب فحسب وإنما تتعداه إلى الاردن بأكمله. وكى نوقف هذه الظاهرة المرضية وكى نبدأ مشروع الهجرة المعاكسة إلى الطفيلة، فإننا نأمل من دولة رئيس الوزراء والحكومة الاستجابة للدعوة التي اطلقها صاحب السمو الملكي الامير الحسن حفظه الله خلال الاجتماع الذي ترأسه سموه بتاريخ ١٤/٤/١٩٩٢ في منجم فوسفات الحسا ونادى بضرورة اقامة مدن جديدة للعاملين في اقليم الجنوب او المهاجرين منه. واعتقد ان من بين الحضور

هكذا من الأشغال

زميلين عزيزين الدكتور عبدالله النور والاستاذ عبدالكريم الكباريتي.

ان اقامة مشروعات اسكانية جديدة بنظام جديد وتصميم يتلاءم مع الظروف الاجتماعية للناس هناك من شأنه الا يعزز الهجرة العاكسة للطبقة فحسب، بل ويجعل الطبقة مكان جذب واستقرار فيها لمن يفكر بالفرار منها، واخص هنا بلدة عيمة التي هاجر ومازال يهاجر منها اكثر من ٩٠٪ من سكانها ليشكلوا ما يعرف اليوم بحي الطفيلة بعمان وتعداد يزيد عن اثني عشر الف نسمة.

٤ - تشير الدراسات العلمية ان الطفيلة من اكثر المحافظات حظاً من جيوب الفقر ومعدلات البطالة. ومن اجل هذا فاننا نطالب ان يكون عام ١٩٩٤ عاماً وطنياً للتنمية الاجتماعية في الطفيلة. فالتاس هناك - ولست بمبالغ ايها السمعون ابداً - يتحرون يطيء. ولكن عزيمتهم وكرامتهم وكبرياءهم التي زرعوها في نفوسهم الحسين حفظه الله تأسى عليهم ان يصرخوا كما يصرخ غيرهم ويتذمروا ويولولوا. وفي هذا المجال فاني اوجه التحية إلى صندوق الملكة علياء للعمل الاجتماعي التطوعي ممثلاً بصاحبة السمو الملكي الاميرة بسمة على الجهود الحرة التي تبذل في مجال تأهيل الاسر الفقيرة.

دولة الرئيس، حضرات الزملاء المحترمين: لا اعتقد ان الاردن قد واجه عبر تاريخه تحديات داخلية وخارجية اصعب مما

يواجه اليوم او ما ينتظره في الشهور القليلة القادمة التي آمل بالحكومة العزيزة ان تكون على مستوى هذه التحديات فتقتي بشخص رئيسها عالية جداً.

اما اذا ما حازت الحكومة على الثقة، فليكن معلوماً لدينا ان ساعة العمل قد ابتدأت واننا ضمن صلاحياتنا - سنكون لهم عوناً في كل ما من شأنه خير الاردن ومنفعة الاردنيين.

ولن نتوانى عن فضح اي سلوك او ممارسات خاطئة او لا مسؤولية لاي وزير، كائن من كان، جرب الوزارة لمرات عديدة ام يجربها لأول مرة. فنحن في قارب واحد والنجاة تيمنا جميعاً.

والله اسأل ان يوفقنا جميعاً لما فيه الخير وان يحفظ قائد الوطن.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

دولة رئيس المجلس: وعليك السلام، شكراً للدكتور راتب السعود، المتحدث الاخير الدكتور هاني حجازين.

الدكتور هاني حجازين:

سيدي دولة الرئيس، حضرات الزملاء الاناضل: بنيت دولتنا الاردن على قواعد متينة من التعاون والتكامل وحماية الوحدة الوطنية واللحمة الداخلية والامن والاستقرار، فابنعت ثمار الديمقراطية والتعددية السياسية بكل اتجاهاتها مدعمة بجهود جلالة الملك الهاشمي والتي الفرزت

الانتخابات النيابية الثانية عشر في جو تسوده العدالة والحرية والنزاهة، فكانت حرية الترشيح والانتخاب حسب ما منحه القانون، فاصبح مجلسنا الحالي عملاً لكافة الاطراف الحزبية والسياسية.

دولة الرئيس، حضرات الزملاء: نحن اعضاء المجلس النيابي وصلنا إلى هذا المنبر بثقة الشعب لنقل همومه وتطلعاته إلى الحكومة بعيداً عن المصالح الشخصية والتعصب الاعمى وذلك بالتعاون مع السلطة التنفيذية للعمل كفريق واحد للمحافظة على مكتسبات هذا الوطن والذود عن حقوق المواطنين وصوننا من أيدي العابثين مرسخين قواعد الديمقراطية بمفهومها الحضاري. فمصلحة الوطن امانة في اعناقنا جميعاً فلنضعها نصب اعيننا مهما تعددت الاتجاهات السياسية والفكرية.

دولة الرئيس، الاخوة الاعضاء: ان خطاب العرش السامي هو بيان الحكومة دستورياً لا خلاف عليه، والمتضمن في هذا البيان يراه شاملاً متكاملًا في فقراته معبراً عن طموحات الشعب وآماله.

١ - ان ظهور قوى وضهور قوى اخرى على الساحة الدولية تتطلب منا وحدة الصف العربي بشكل افضل التي طالما دعا لها قائد البلاد وسيدها.

٢ - السلام مطلب الشعوب، فالسلام المبني على العدل والمتضمن الحقوق المشروعة لكافة شعوب المنطقة وتوفير الامن

والاستقرار لها مع بقاء القدس عربية. ٣ - نطالب بتطوير قواتنا المسلحة والاجهزة الامنية، فهم الدرع الواقعي لهذا البلد وامته في السلم والحرب لتواصل مهامها المقدسة خير قيام.

٤ - لنعمل على تطوير بلدنا اقتصادياً من خلال انشاء الصناعات المتوسطة والثقيلة وتشجيع الصادرات.

٥ - تشجيع الزراعة ودعم المزارعين باستغلال الاراضي من خلال انشاء السدود وتوفير المستلزمات الزراعية بأسعار منخفضة والقروض الميسرة وتسهيل عملية التسويق داخلياً وخارجياً للحصول قدر المستطاع على انتاجية افضل والتركيز على انتاجية المحاصيل الزراعية وخاصة الاستراتيجية منها والتركيز على الثروة الحيوانية وعدم تصديرها للخارج.

٦ - نفخر في بلدنا الاردن بالتطور المستمر في المجالين الصحي والتعليمي الذي يشهد له العالم ونطلب المزيد من هذا التطور ودعمه لمواكبة التطورات المعاصرة.

٧ - شبابنا الجامعي يطرقون ابواب العمل طلباً للعيش الكريم حيناً لو خصصت الشركات الكبرى في الجنوب نسبة مثرية من ارباحها لتشغيل هؤلاء الشباب كضريبة اجتماعية نطلب من حكومتنا الموقرة تطبيق ما جاء في بيانها الوزاري نصاً وروحاً ولنعمل معاً بجد واخلاص وتفان. ولا مانع ان وجد معارضاً بيننا ان كان ذلك

هذه من الملاحظات

لمصلحة الوطن الذي هو فوق الجميع، وإنني لأرى أن رئيس وأعضاء الحكومة المؤقتة من أهل العزائم القادرين على حمل الأمانة والله ولي التوفيق وشكراً.

دولة رئيس المجلس : بارك الله فيك يا دكتور هاني، شكراً لك، أيها الاخوان ايها الاخوة، سوف ارفع الجلسة لكي نستأنفها في الساعة الثالثة تماماً، شكراً.

(وهنا رفعت الجلسة لتناول طعام الغداء)

- استئناف الجلسة -

دولة رئيس المجلس : بسم الله الرحمن الرحيم، نستأنف الجلسة، للتكلم الأول الدكتور احمد القضاة لئيفضل.

الدكتور احمد القضاة :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس، حضرات النواب :

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

استمعنا باهتمام بالغ الى الخطاب الملكي السامي في افتتاح الدورة العادية الاولى لمجلس الامة الثاني عشر، والذي هو البيان الوزاري لحكومة دولة الدكتور عبدالسلام المجالي، لقد جاء الخطاب الملكي وافياً لكل الانجازات السابقة في اردننا الصامد، وللطموحات المستقبلية التي نتمنى على الحكومة ان تنجزها. لقد خطا الاردن خطوات ثابتة في مسيرته الديمقراطية، ولكي تتعزز هذه المسيرة، وثبتت جلودها في مجتمعنا، فلا بد ان يواكبها تطور في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والعلمية والثقافية، وتحديث التشريعات التي

تكفل نمو الاردن وتطوره، حتى يستطيع الصمود في وجه الضغوط الدولية، ويكون النموذج الذي يحتذى في الحرية والديمقراطية وحقوق الانسان، وليصبح مصدر اشعاع لمجتمعاتنا العربية وللدول العالم الثالث.

دولة الرئيس، حضرات النواب : اعود الى البيان الوزاري واؤكد على الامور التالية :

- على الصعيد الداخلي :

١ - ضرورة الاهتمام بالبطالة التي بلغت حداً ينذر بالخطر، فهناك آلاف الشباب عاطلين في مدننا وقرانا، فكل الحكومات السابقة كانت تشير الى هذا الامر، ولكن افواج الشباب العاطلين تدفع بهم المؤسسات التعليمية موجة بعد اخرى، ولم نستطع لالان الحد منها والتقليل من خطرها، فهذه الطاقات الشابة المعطلة خسارة اكيدة للوطن واهدار لثرواته. كما ان البطالة تؤدي الى الفقر، مما ينعكس سلباً على المجتمع بعامه، وربما يؤدي ذلك الى اضطراب وفوضى اجتماعية. فخطر البطالة يتفاقم، والوعود غير كافية، بل يجب إيجاد السبل والحلول للحد منها، وبالسرية الممكنة.

٢ - اطلب من الحكومة العمل على استقطاب رؤوس الاموال، من اجل اقامة المشاريع الصناعية الانتاجية، مع التركيز على الصناعات الخفيفة، وتشجيع الصناعة السياحية وقيام المشاريع التي تخدمها، فهذا المطلب له علاقة بالمطلب الاول.

٣ - اشرار البيان الوزاري الى القطاع الزراعي، ولكن الذي اؤكد عليه، ضرورة رعاية المزارعين، وإيجاد الاسواق لتصريف منتجاتهم، مع الاخذ بعين الاعتبار توزيع قسم من اراضي الدولة على قطاع الشباب، واعطائهم القروض الكافية لاستغلال تلك الاراضي، مما يخفف من البطالة، ويزيد من الدخل القومي.

٤ - اؤكد على الرعاية الصحية، وايصالها لكل المواطنين، وتعميم التأمين الصحي، وخصوصاً على ذوي الدخل المحدود من المواطنين.

٥ - العمل وبشتى الوسائل من اجل إيجاد مصادر للطاقة، وتكثيف التنقيب عن النفط. ومعالجة الصخر الزيتي، وذلك للتخفيف من فاتورة استيراد الطاقة التي تثقل كاهل الموازنة.

٦ - الاهتمام بالبيئة، وعاربة سبل التلوث مهما كانت، وإيجاد الحلول لها، مع مراقبة المبيدات والمواد الكيماوية الناتجة عن مخرجات المصانع التي تلوث سدودنا ومصادرنا المائية، والتي تنعكس سلباً على زراعتنا وصحة مواطنينا.

٧ - اما عن موظفي الدولة والعاملين فيها، فكل الدلائل تشير الى ان جزءاً كبيراً منهم يعيش مع خط الفقر او دونه بقليل، لذا اطلب بالتخفيف عن هذا القطاع الكبير من المواطنين واعباتهم المعيشية والحياتية، وذلك بزيادة رواتبهم بنسبة التضخم وغلاء الامعار شهراً بشهر او سنة بسنة. فعلى

المحافظة على الطبقة الوسطى، لانها الاساس الاول والركيزة القوية لكل امة.

٨ - اطلب بمراجعة شاملة لبرامج التطوير التربوي، والاهتمام بالعلوم التطبيقية والفنية والمهنية، لخلق الكوادر المدربة القادرة على مواكبة المرحلة القادمة، والقرن الحادي والعشرين. مع دعم الجامعات الحكومية وزيادة عددها، والاهتمام بعضو هيئة التدريس خوفاً من تسرب الكفاءات العلمية التي نحن بأمر الحاجة اليها، واعادة النظر بالقوانين والانظمة الجامعية، وتفعيل دور مجالس الجامعات، لكي تبقى بؤرة اشعاع علمي وثقافي لبلدنا، ونموذجاً في الممارسة الديمقراطية.

٩ - اؤكد وأصر على دعم القوات المسلحة الاردنية، وقوات الامن العام والمخابرات العامة، فهي جميعها درع الوطن الذي يحميه، وينشر الامن والطمأنينة والاستقرار في نفوس المواطنين، كي يبقى الاردن دوماً واحة الحرية والديمقراطية وحقوق الانسان.

١٠ - أثنى على ما جاء في البيان الوزاري حول تطوير الجهاز الاداري، والداعي إلى الابتعاد عن البيروقراطية والمحسوبية والفردية. فلا يجوز ان يكون في بلد الحرية والديمقراطية ذلك النفر المتسلط المتحكم في مؤسساته بلا رقيب، كما وأطلب بان لايبقى اي مدير او رئيس مؤسسة في مركزه لسنوات طويلة، لاننا بهذا نخلق

هكذا من الأشغال

مراكز قوى رهيبة ديكتاتورية ظلمة.

١١ - أما المرأة فهي نصف المجتمع، وقد خطا الاردن خطوات رائدة في اعطائها بعض حقوقها كالترشيح والانتخاب وتولي المراكز المتقدمة في الدولة ومع ذلك فاني اطالب النهوض باوضاع المرأة الاردنية، وتمكينها من ممارسة حقوقها، كمواطنة وعاملة، وربة بيت، وايجاد التشريعات التي تكفل حقوقها المشروعة ضمن تقاليدنا وقيمنا المتوارثة.

١٢ - اطالب الحكومة بضرورة اعادة النظر بقانون الضمان الاجتماعي، مع التأكيد على تميم الضمان الاجتماعي ليشمل المواطنين جميعاً. فالقانون الحالي لا يضمن الحياة الكريمة للمتقاعدين بجميع فئاتهم، لذا نود قانوناً يحمي شيخوخة المواطن والمقعد والمريض من الفقر والعوز والحاجة.

١٣ - اما بالنسبة للاعلام، فاني اؤكد على ضرورة الاهتمام بالاعلام المرئي والمسموع والمقروء، والابتعاد عن بث البرامج التي تؤثر سلباً على اطفالنا وشبابنا، والتي تتناقى مع عقيدتنا وقيمنا وتقاليدنا، وتراثنا العربي الاسلامي، مع التأكيد على البرامج التي تعمق الانتماء للوطن والامة، وتعزيز الولاء للقيادة الهاشمية الحكيمة، وتغرس في المواطنين الاخاء والمودة والقيم النبيلة، وتؤكد على الوحدة الوطنية. مع الاخذ بعين الاعتبار اعداد واستقطاب الكفاءات والكوادر المدربة، كي نكون قادرين على

مواكبة اعلام المرحلة القادمة، الذي سيدخل كل بيت من بيوتنا. فلا نستطيع محصين انفسنا الا بالمواجهة الاعلامية للدورومة القادرة على المنافسة. اما الاعلام المقروء، فاني اؤكد على حرية الكلمة المستزمة، واحترام الرأي والرأي الاخر، فالصحافة هي السلطة الرابعة، التي نستطيع ان تبني وتدمر في ان واحد، لذا فاني اشد على حرية الكلمة بموضوعية ودون اسفاف.

دولة الرئيس، حضرات النواب: ان المرحلة القادمة من اخطر المراحل التي يمر بها الاردن، بل والمنطقة العربية جميعها. لذا فاني اطالب على الصعيد الخارجي بما يلي:

١ - لقد صار الاردن مع العملية السلمية منذ مؤتمر مدريد، ووفر المظلة الشرعية لوفد منظمة التحرير الفلسطينية، ثم حدث ما حدث من تطورات عن تلك العملية. اتنا مع السلام العادل الدائم المشرف الذي ترضى به الاجيال القادمة، شريطة ان يكون على جميع المسارات العربية ذات العلاقة. واطالب الحكومة من بيت الامة بان لا توقع اتفاقاً للسلام الا اذا حققت المسارات الاخرى تقدماً واتفاقاً، وادعو الحكومة بان تطلع الشعب ومثليه على كل ما يحدث على المسار الاردني أولاً بأول، وان نتعامل مع هذه العملية بعلمية ومرجعية سياسية واقتصادية وثقافية قوية، بحيث نحافظ على حقوق الاردن في ارضه

ومياهه واقتصاده وهويته وكيانه.

٢ - اطالب الحكومة وادعوها الى ان تعمل ويكمل السبل والوسائل الممكنة من اجل التقارب العربي، فالاردن وريث الثورة العربية الكبرى ومن دعاة الوحدة والتضامن، وعمان كانت ومازالت عاصمة الوفاق والاتفاق، وهي المهينة لاطلاق المشروع النهضوي العربي القومي بخطاب وفهم جديدين.

٣ - ادعو الحكومة الى الانفتاح على الوطن العربي والعالم الاسلامي، والعالم، وتوثيق العلاقات السياسية والاقتصادية والعلمية والثقافية مع الدول الاسلامية في دول الاتحاد السوفياتي سابقاً، وايصال رسالة الاردن القومية والانسانية بكل جرأة ووضوح.

٤ - ان ارتباط الاردن بالقدس ارتباط تاريخي ومبدئي، لذا فنحن مع دعوة الحسين، بان تكون القدس رمزاً للسلام الابدي في العالم بين المؤمنين من اتباع الديانات السماوية الثلاث.

٥ - نحن مع التنسيق مع الجانب الفلسطيني في عملية السلام، وضرورة المحافظة على حقوقنا الاردنية، وعدم التفريط بها بأي شكل من الاشكال.

دولة الرئيس، حضرات النواب: اكتفي بهذا الخطاب الذي تضمن ملاحظاتي على البيان الوزاري، من الناحيتين الداخلية والخارجية، اما الامور المتعلقة بدائري

الانتخابية وهي دائرة عجلون، فسوف اطرحها عند مناقشة مشروع الموازنة.

انني مقتنع تماماً بان حكومة دولة الدكتور عبدالسلام المجالي ستكون قادرة على انجاز ما نرجوه منها، وانها ستقود عملية السلام والعلاقات الخارجية بقوة وجرأة، دون تفريط بحق من حقوقنا. اما على الصعيد الداخلي فاننا سنراقب ادائها وخصوصاً في معالجة البطالة وجيوب الفقر، واعداد الشباب للقرن الحادي والعشرين، والاصلاح الاداري ووضع الشخص المناسب في المكان المناسب، فالمحسوبة قتلت بلدنا، وهدمت كفاءات شبابنا، وشردهم من وطنهم، اما الاقتصاد فهو الركيزة الاولى لكل تقدم، فأمل سن التشريعات التي تؤدي الى ازدهار اقتصادنا وتقدمه. ارجو ان نتعاون جميعاً للسير في هذا البلد الى الافضل والاحسن، وبما يضمن ازدهاره وتقدمه ليصبح الدولة النموذج بقيادةه وقوانينه وانظمته التي تعزز الحرية والديمقراطية وحقوق الانسان.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

دولة رئيس المجلس: عليكم السلام، شكراً للدكتور احمد القضاة، الكلمة الان للسيد ابراهيم سمارة والمتحدث الذي يليه السيد حاتم الغزالي.

السيد ابراهيم سمارة:

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين دولة الرئيس، الاخوة الزملاء النواب الكرام:

كلد من الأعمال

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد
يقول الله تعالى «اما الزيد فيذهب جفاء
واما ما ينفع الناس فيمكث في الارض» صدق
الله العظيم.

إنه ليشرنفي ويسعدني ان أحاطب الخيرة
والصفوة من ابناء هذا الوطن العزيز، والله
أدعو ان يبارك جمعنا، ويسدد على طريق الخير
والحق خطانا، لنواصل مسيرة الديمقراطية
البرلمانية والشورى تحت قبة هذا المجلس،
مستذكراً ومذكراً بالتحديات التي تواجه وطننا
سواء منها ما يتعلق بمواقف الاردن القومية
والدولية، او مستلزمات التنمية الشاملة من
شح الموارد المالية ومحدوديتها، الامر الذي
يتطلب منا جميعاً ان نعبق وياين راسخ،
وان نعمل على رص الصفوف ونبذل كل
عناصر التفرقة، مستعصمين بالمبادئ
الاساسية للاسلام من توحيد للخالق، وانكار
للذات، وسواسية عباد الله، وعدم التمييز
بينهم الا بتقوى القلوب وبقاء الضمائر
وصلاح الاعمال وصدقها، مستهدين بقول
الرسول ﷺ «ليس الايمان بالتمني انما الايمان
ما في القلب وصدقه العمل».

دولة الرئيس، الزملاء الكرام : حقاً لقد
سطر الاردن ملحمة وطنية رائعة بوحدة ابنائه
وتكاتفهم وانتمائهم الاصيل لوطنهم،
ومسكهم بالشوايت التي التقي عليها الشعب
فكراً وسياسة، ليستأنف مسيرة العمل
والبناء، واداء الرسالة بخير الاردن وامنتيه
العربية والاسلامية، مستلهماً من الثورة العربية
الكبرى غاياتها واهدافها ورسالتها العربية

الاسلامية الخالدة. فكان الاردن قيادة هاشمية
مظفرة وشعباً ايماً مؤمناً، الوريث الصادق لها
ولخلها، والخلف الامين للسلف الصالح من
رؤادها وطلاتها.

دولة الرئيس، الزملاء الكرام : انتهز هذه
المناسبة لاشيد بكل التقدير والاعتزاز بما قطعه
الاردن على طريق ترسيخ النهج الديمقراطي
واقامة دولة القانون، التي ينعم المواطنون في
ظلها بالحرية والمساواة والعدل والامن. وقد
كان إصرار الحكومة على اجراء الانتخابات
النيابية في موعدها المقرر على الرغم مما يسود
المنطقة من احداث متسارعة، دليلاً واضحاً
على عزم القيادة الحكيمة لهذا البلد في تعزيز
وترسيخ اركان النهج الديمقراطي والذي لا
رجعة عنه في كل الظروف والاحوال.

وبالنسبة لمسيرة السلام، فإننا نعي ونقدر
الظروف الدولية التي دفعتها إلى الامام، كما
اننا نقدر ما أولاه الاردن بكل طاقاته
وامكاناته من دعم للقضية الفلسطينية. وما
وفره لاخواننا في الوفد الفلسطيني المفاوض
من مظلة التمثيل لاستعادة ارضه وحقوقه
الشرعية على ترابه الفلسطيني... هذا، وان
مرحلة السلام القادمة ستفرض علينا اعباء
وتحديات كبيرة تستوجب منا ان نكون مهيبين
للتفاعل معها للالادة من ايجابياتها، وللتخفيف
قدر الامكان من اثارها السلبية. وذلك من
خلال تعديل ومن التشريعات والقوانين التي
تتسجم ومتطلبات هذه المرحلة.

اما القوات المسلحة دوج الوطن في الحرب
وفي السلم، وفخرونا واعتزازنا على الدوام،

فندعو الحكومة الرشيدة إلى دعمها ورعايتها
تدريباً وتسليحاً وتطويراً، والاهتمام بأفرادها
ومتسببها عاملين ومتقاعدین، وتحسين
أوضاعهم ورواتبهم، ودعم صندوق الاسكان
العسكري لاستقرار أسرهم في مساكن
يرتضونها، ونرضاهم هم.

وكذلك الاجهزة الامنية العزیزة، والعیون
الساهرة للعیون القریرة، فندعو الحكومة إلى
تعهدنا بالاهتمام الذي يكفل لها حسن اداء
واجباتها ومهامها بتطور مستمر يراعي حق
العصر عليها. ويمكنها من ان تظل قوية
بالحق والمعرفة النامية لحماية امن الوطن
واستقراره.

وبالنسبة للامركزية الادارية، ودورها
التمثلي في تفعيل دور المحافظين والاجهزة
التنفيذية والمجالس التنفيذية والاستشارية،
تخفيفاً لابعاء المواطنين بإيصال كافة الخدمات
لهم في اماكن سكنهم، فانني أؤمن توجه
الحكومة إلى اللامركزية الادارية هذه، ولكنني
أسأل : إلى أي مدى ستعمل الحكومة على
وضع الشخص المناسب في المكان المناسب في
مرحلة التطوير الاداري، علماً بان هناك
كفاءات وطنية مجربة وعيزة في ابداعها وصدق
انتمائها تعيش الان في الظل، أو بعيدة عن
فرص التعبير عن ذاتها المبدعة في خدمة
الوطن.

دولة الرئيس، الاخوة الزملاء الكرام : إن
تأكيد حق المواطن، والصحافة، ووسائل
الاعلام في حرية الرأي والتعبير واجب
وطني، اذا أردنا لمسيرتنا الديمقراطية الشورية

ان تترسخ وتعمق وتزدهر سلوكات مسؤولة.
كما ان تطوير العملية التربوية بتوظيف
مدخلاتها الكفيلة بالتنشئة المتكاملة المتوازنة
للانسان الاردني واجب وطني، يبدأ في المعلم
والعمل على رفع مستواه علمياً، ومهنياً،
وسادياً، واجتماعياً، ومعنوياً، ترجمة للمبدأ
التربوي القائل: أعطني المعلم الذي أريد،
وخذ الجيل الذي تريد. كما انه ليس من نافلة
القول ان أدعو الحكومة إلى زيادة العناية
بالحركة الرياضية والكشفية والانشطة الشبابية
بهدف حشد طاقاتهم واستغلالها وتوجيهها،
وأعداد الشباب لمستقبلهم وتحمل مسؤولياتهم
تجاه وطنهم وامتهم، قدعم الاندية والاتحادات
الرياضية بما يمكنها من اداء رسالتها في خدمة
الشباب عماد الوطن ورصيده الخالد، واجب
وطني.

اما في المجال الصحي، فادعو الحكومة إلى
الاسراع في تنفيذ وإنجاز مستشفى الملك
عبدالله في جامعة العلوم والتكنولوجيا، وزيادة
عدد الكوادر لطبية المؤهلة في المستشفيات
الحكومية وتزويدها بكل المستلزمات الوقائية
والعلاجية، خاصة في الارياف والبرادي...

وبالنسبة للمجال الزراعي، فنؤكد على
الحكومة بضرورة الاهتمام بهذا القطاع حفاظاً
على أمننا الغذائي، وذلك بدعم المزارعين
وتفعيل دور المؤسسات المعنية كمؤسسة
الاقراض الزراعي، والمنظمة التعاونية،
ومؤسسة التسويق الزراعي... وكذلك بالنسبة
للصناعة الوطنية فندعو إلى دعمها ورعايتها
وتيسير السبل لرؤوس الاموال المحلية،

وتعزيز استثمارها في المجال الصناعي وتشجيع الصناعات الوطنية وحماتها.

دولة الرئيس، الاخوة الزملاء : ان الارض المعيشية للغالبية من افراد الشعب تستدعي اهتمامكم والعمل على الحد من ارتفاع الاسعار كي لا يتفاقم الامر وتزداد حدة مشكلة الفقر، وخاصة بين قطاع موظفي اجهزة الدولة المختلفة، وعليه فإننا نطالب الحكومة بدراسة السبل والامكانيات المؤدية إلى تحسين الاوضاع المعيشية بزيادة رواتب موظفي الدولة والحد من ظاهرة الغلاء وارتفاع الاسعار، خاصة في ظروف تشكل فيها مشكلة البطالة تحدياً رئيسياً آخر يتطلب مراجعة لكافة السياسات والمشاريع التي أنشأتها الحكومة لحل مشكلة البطالة، وخص بالذكر صندوق التنمية والتشغيل، وصندوق ضمان قروض المشاريع الصغيرة، وصندوق المسونة الوطنية، وذلك بتفعيل دورها لتساهم في توفير فرص العمل التي نطمح اليها.

دولة الرئيس، الاخوة الزملاء : اما فيما يتعلق بمشكلة الطرق في المملكة، فانها ما زالت دون المستوى المأمول، بجانب البطء في تنفيذ بعضها او البطء في صيانة بعضها الاخر، فطريق اريد - جرش - عمان ولا يخفى عليكم متى يؤدي بتنفيذها حديث الشعب في كل مناسبة خاصة إزاء الوعود المبكرة بوقت انجازها واستعمالها دون ان نرى وفاء بالوعد، واسأل الحكومة هل في نيتها اتخاذ الاجراءات الجادة اللازمة لسرعة الانجاز وتقليل الهدر في المال والوقت مما يعانيه

مواطنونا في الطرق البديلة ومنذ سنوات؟ اما شبكة المياه وشبكة الاتصالات فهي متآكلة وتحتاج إلى تغيير وزيادة في خطوطها لزيادة خدمة المواطنين.

اما بالنسبة للبعد القومي، وبعد الامن القومي بالذات فيتطلب العمل على راب الصدع وجمع الشمل العربي، وهذه احدى المسؤوليات الكبرى على عاتق هذه الحكومة، وهذا المجلس الموقر، وصولاً إلى علاقات عربية عربية، وعربية دولية، سليمة وواضحة، تحفظ الوجود العربي، والكرامة العربية.

وفي ختام قولي هنا اسأل الحكومة : إلى أي مدى ستلتزم في تنفيذ ما وعدت به من خلال بيانها الوزاري خطاب العرش السامي لاقدر منها نقتي؟

بكل تأكيد دولة الرئيس نحن معاً في خدمة الوطن والمواطن في ظل قائد الوطن وباني نهضته.

حفظكم الله ورعاكم وسدد بالرشد خطاكم انه نعم المولى ونعم النصير والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

دولة رئيس المجلس : شكراً للسيد ابراهيم سمارة، الكلمة الان للسيد حاتم الغزاوي والمتكلم الذي يليه الدكتور عارف البطانية.

السيد حاتم الغزاوي:

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس، حضرات النواب المحترمين:

يسرني بداية ان اتوجه إلى جلالة الملك الحسين المعظم راعي مسيرة هذا البلد باسمي آيات الحب والتقدير والاخلاص على تكريس النهج الديمقراطي في هذا البلد الذي كان هذا المجلس من ثماره. هذا البلد الذي يفاخر بان مواطنه صاحب القامة المنتصبة والجبين العالي هو رأساله الكبير والحقيقي وليس الدرهم والدينار. وهذا الشعب الصامد بوحده الوطنية ترسخ وتعمز كل يوم رغم كل عواصف التغيير التي طأطأت لها رؤوس الآخرين وبقيت فينا الرؤوس عالية تحط طريقها في عالم يكتفه الغموض لا مجال فيه الا للاقوياء واستطاع هذا البلد الصغير ان يكون كبيراً بلا عدد وقوياً بلا عدة وذلك بكم وبحكمة قيادتكم الهاشمية الشجاعة التي تعرف كيف تشق طريقها عبر المسالك الصعبة مسترشدة بنور الايمان موروثة عن صاحب الرسالة ﷺ وببصيرة لقيادة هم الرواد فيها. فهنيئاً للحسين بكم تلتفون حوله وهنيئاً لكم بالحسين مرشداً وملهماً وحامل الشحنة المضيئة عبر دياجير الظلام.

دولة الرئيس، الزملاء المحترمون : ليس احلى من ان يعيش الفرد واقعه والدول والحكومات ايضاً واقعها. وان السباحة عكس اتجاه التيار محفوفة بالمخاطر. فالاسلم ان يعترف المرء موقعه ويحافظ عليه لا ان يخسر ويتراجع خطوات إلى الوراء ولا أحسب هذه الحكومة الا انها تلمس طريقها وفق المعايير التي استقرت قواعدها بسرعة مذهلة يحميها ويرعاها النظام العالمي الجديد احادي القيادة.

وان اية حكومة تعيش مثل هذه الظروف القاسية، لابد ان تكون مسيرتها محفوفة بالمخاطر. فالامال والطموحات كبيرة وضيق ذات اليد يكبلها بالقيود وعوامل القوة والسيطرة القديمة والجديدة تهيئ بها إلى الاغوار السحيقة، فلتفرق بهذا البلد وتأخذ بيده كي نعبّر جميعاً إلى بر الامان، ولتذكر دائماً ان محلي الشعب هم اصحاب العيون الساهرة على الدوام حيث ينام الآخرون وما يسهون عنه اليوم يفتنون اليه غداً فلتعامل جميعاً وحسن الظن واذاً ولتنظر إلى المستقبل بعيون تشع منها اشراقه الامل.

دولة الرئيس، حضرات النواب المحترمين: من هذه المنطلقات، فان قواعد الانصاف تقتضي منا ان نعطي كل ذي حق حقه وان نسجل بكل شجاعة واضطلاع بالمسؤولية انجازات الحكومة وكل توجه خير تسعى للقيام به في المستقبل نحو تحقيق الخير لهذا الشعب والرفاهية المنشودة لاجياله المقبلة. واتنا والله جميعاً أبناء اسرة اردنية كبيرة واحدة تقودنا ان نقول للمحسن احسنت، ونمتلك الشجاعة لان نقول للمنحرف، قد والله انحرفت.

وتأسيساً على ذلك ومن وحي البيان الوزاري فإننا نسجل للحكومة:

١ - ايماننا بوحدة الامة العربية وعزمها تجاوز العقبات والسلبات التي تكتف مسيرة التضامن العربية واعتادها مبدأ نيل الفرقة والخصام واحلال التفاهم والوثام، وكذلك

كل من أراد
الكل من أراد

إيمانها بمفهوم الأمن القومي الشامل والمصالح المشتركة للوصول إلى المستقبل المشرق الكريم.

٢ - دعمها منظمة التحرير الفلسطينية لتحقيق الهوية الوطنية واحترام حقها في العمل لتحقيق أهداف الشعب الفلسطيني الشقيق وقضية المركزية الأساسية.

٣ - التوجه نحو تحقيق سلام عادل دائم ومشرف ترضى عنه الاجيال القادمة وتصونه، سلام يقرم على استرداد حقوقنا كاملة ويضمن للشعب الفلسطيني الشقيق حقوقه على ترابه الوطني.

٤ - ان القوات المسلحة والاجهزة الامنية المختلفة والدفاع المدني العام هي راعية امن الوطن واستقراره وحامية استقلاله ومنجزاته واعتبار حرية المواطن وكرامته الانسانية وامنه الشخصي والعام وثواب في سياسة الحكومة ينبغي الحرص عليها واستمرار توفير الرعاية والدعم اللازم لها ولتسيبها.

٥ - الشروع في تطبيق اللامركزية الادارية وتفعيل دور المحافظين والاجهزة التنفيذية والمجالس المحلية في المحافظات وتحقيق مبدأ الحرية والمشاركة في صنع القرارات وتحمل المسؤوليات ونقل سلطة اتخاذ القرار إلى حيث يكون المواطن.

٦ - مشاركة الجهود المبذولة للعمل على تطوير الجهاز الاداري بحيث تتواءم خبره الكفاءات من أبناء الوطن يعملون دون

غاية، او التمييز، بعيداً عن المحسوية والفردية وان استحداث ديوان الرقابة والتفتيش الاداري وتفعيل دوره هو نقطة مضيئة في هذا الاتجاه.

٧ - ايلاء الحركة الفكرية والثقافية والادبية والشبابية الاهتمام بما يحقق الرأي الحر لكل المواطنين، واطلاق حرية الصحافة المسؤولة ووضع استراتيجية للاعلام الاردني قادرة على التعامل مع المتغيرات على الساحتين العربية والدولية.

٨ - جهود الحكومة نحو تحقيق المزيد من الاعتماد على الذات وتخفيض اعباء الديون الخارجية من خلال اعادة هيكلة المديونية الامر الذي يحقق نظراً لما يتحلى به هذا البلد من مصداقية في الوفاء بالتزاماته، كما اننا نحمل جهودها في سبيل توفير مناخ استثماري مستقر يسهم في توفير فرص عمل جديدة للخريجين والعاطلين عن العمل.

سيدي الرئيس، الزملاء النواب : وتقتضي اصول المواطنة الحققة في مجتمع الديمقراطية الذي نحياه وقواعد الاضطلاع بالمسؤولية التي شرفنا شعينا الطيب بحملها ان تكون الامناء عليه الواعين لمهمومه وتطلعاته وايصالها إلى حيث لا يستطيع إلى ذلك سبيلاً وعليه فاني باسمه أقول :

١ - ان مواطننا يعاني احياناً من افتتات بعض الجهات الوظيفية على بعض حقوقه مبروطاً كلما علت درجة الوظيفة، يساعد في ذلك

طيبة القلب التي يتحلى بها غالبية مواطنينا وتحول دون وصولهم إلى صاحب القرار، فلم تكون طيبة القلب عبثاً على صاحبها ١٩١ واننا بانتظار جهود تطوير الجهاز الاداري وتفعيل دور ديوان الرقابة والتفتيش الاداري، وإلى ان تطل هذه الجهود التجاوزات والمخالفات فان لنا في صاحب الوظيفة ان يكون خلقه وضميره خير رادع وهذه لن نزرعها الانظمة والقوانين.

٢ - اننا نشتم جهود الحكومة في القضاء على البطالة وجيوب الفقر من خلال مشروع تنويع مصادر الدخل للاسر الفقيرة ودعم صندوق التنمية والتشغيل وصندوق المعونة الوطنية. فقد تساهم هذه المشاريع اسماً بالحد من مشكلة البطالة عند بعض الفئات ولكنها لا ترقى إلى سد جيوب الفقر بحيث تنهيا اسباب الحياة الحرة الكريمة للمواطنين. وكيف العمل مع البطالة من اصحاب المؤهلات والتخصصات . اننا نهيى بالحكومة ان لا تألج جهداً لمعالجة هذا الوضع بما يتيسر من امكانيات متاحة او في تهيئة الظروف للاستشارات الكبيرة من الخارج وكذلك البحث عن فرص عمل لهؤلاء الخريجين لدى الدول الشقيقة والصديقة.

٣ - أما في مجال التربية والتعليم، فانا لا ننكر ان المدرسة قد دخلت كل مواقعنا سواء بالريف او القرية او المدينة ولكننا في الوقت نفسه نتطلع ان يصل الكتاب الى يد

الطالب مع اطلالة العام الدراسي لا ان يتأخر اياماً او اسابيع، وان يكون في الصف مدرسه وليس بانتظار تعيينه ولا ان يشغل كاهل المدرس بتخصصه او سواء الامر الذي يتأثر معه العطاء. وانني انتهر هذه الفرصة ونحن على ابواب القرن الحادي والعشرين لثاندي بالصوت العالي ان قد أن الاوان كي تظهر نقابة المعلمين الى الوجود ترعى شؤونهم وتحمل همومهم وتدافع عن مصالحهم. اذ كيف يطلب المعلم بتربية النشء التربية السليمة وتعليمه التعليم الكفو والمستقيم وهو يئن تحت وطأة شظف العيش وهمم الحياة الكثيرة.

اما التعليم الازمالي فالواقع يقول ان الازمالي فيه يتعلق بتوفير مقاعد الدرس والكتب المجانية والمدرسين والالتزام بالانتظام بمقاعد الدرس من قبل اولياء الامور او الطلاب. فما اكثر من هم في سن هذه المرحلة وقد غادروا المدرسة او لم يدخلوها ابتداء فلم لا تفعل القوانين التي تعالج هذا الوضع.

اما بالنسبة لتكاليف الدراسة الجامعية فانها تشكل كاهل اولياء الامور وخاصة اصحاب ذوي الدخل المحدود وان تخفيض الرسوم او الغائها هو امر يستحق العناية من هذه الحكومة وسيقابل بكل الارتياح والثناء من قبل المواطنين. واذا ما تم ذلك فلتحكم الرقابة على الجامعات الاهلية في هذا الخصوص.

٤ - اننا نعتز بها وصل اليه الوطن من غبطة في

هكذا من الأعمال

المجال الصحي بحيث توفرت العيادة في كل قرية والمركز الصحي لكل مجموعة قرى والمستشفى في مركز كل لواء ومحافظة، ولكن المعاناة من نقص الدواء والمضادات والاختصاصيين كبيرة. فهل يتهيأ للوطن اسباب استمرار هذا الاعتزاز وهل يأتي اليوم الذي يتمكن فيه كافة المواطنين من الانتظام في تأمين صحي شامل؟

٥ - في مجال الزراعة :

أ - يعاني قطاع الزراعة من تلوث مياه سد الملك طلال حيث تصب فيه مخلفات بعض محطات التنقية لمياه الصرف الصحي الامر الذي ادى في بعض الاوقات إلى عزوف الدول المجاورة وسراها عن استقبال متوجات وادي الاردن.

ب - تعاني منطقة الأغوار من شح في مياه الري وذلك لاسباب تتعلق بالمصدر الرئيسي المتمثل في نهر اليرموك وأخرى تتعلق بنظام الري على الرغم مما تبذله سلطة وادي الاردن من جهود للسيطرة على هذا النقص متمثلاً بإنشاء السدود أو اتباع أسلوب الانابيب المضغوطة، وإننا نطالب - خاصة بعد اكتشاف هذه المشاريع أن تزود الأراضي المروية باستحقاقاتها من المياه وذلك حسب ما أعد من دراسات في هذا الخصوص. وإننا نطالب بتوزيع الأراضي المستثناة من التوزيع على مستحقيها من أبناء الوادي لا على المحسوبين والمتنفذين.

ج - وإلى أن تتم دراسة توزيع انواع المحاصيل على مختلف قطاعات وادي الاردن فإتينا نرى اطلاق يد المزارع فيما يتعلق بزراعة الأشجار المثمرة بضمانة الحد المسموح به من مياه الري المخصصة للدوئم الواحد. وإعفاء المزارعين المخالفين بزراعة الأشجار المثمرة الذين شجعهم على ذلك عدم وضوح القوانين التي تحكم هذا الخصوص.

د - أما فيما يتعلق بالتسويق الزراعي، فالمزارعون عموماً سراء في وادي الاردن أو الأراضي المرتفعة أو الصحراوية يعانون من قصور في هذا الخصوص. متمثلاً في تدني اسعار منتوجاتهم بحيث تكاد تغطي الحد الأدنى من النفقات الامر الذي احس بوطأته مستهلكو هذه المتوجات بما فيهم اصحاب الدخل المتدني. وإن المزارعين ليطالبون بوضع سياسة تسويقية يشترك في وضعها اتحاد المزارعين وخبراء في هذا المجال بما يحقق الربح المعقول للمزارعين حتى تستمر اعمال الزراعة ولا تتوقف لعدم وجود التمويل اللازم لها، ولعل إيجاد اسواق خارجية لتصدير هذه المتوجات والتوسع في إنشاء المصانع لامصاص الفائض منها وكذلك تيسير سبل الشحن الجوي من شأنها جميعاً أن تسهم بمعالجة هذه الناحية ولست اعلم احداً

من المزارعين يستطيع القيام بذلك. فمن يا ترى يكون؟

هـ - إن تكاليف وسائل الانتاج تثقل كاهل المزارعين وإن احكام السيطرة عليها من قبل الاجهزة المختصة فيما يتعلق بصلاحياتها وجودتها وكذلك ائتمانها من شأنها أن تدفع بالزراعة الى الامام مواكبة تطور العالم في هذا المجال. ولا انسى ارتفاع ائتمان مياه الري التي يعجز البعض أحياناً عن دفعها في ظل المواسم السيئة المتتالية التي يعيشها. ناهيك عن الكوارث الطبيعية المتمثلة بالسيول وموجات الصقيع المتلاحقة التي تقضي على مزارعهم نهائياً. ولعل استحداث صندوق للتعويض عن مثل هذه المخاطر يُعشئ الأمل في نفوس المزارعين ويمكنهم من استمرار الالتصاق بهذه الأرض رمز الخير والعطاء. وهذه المناسبة فإتني اعتبر أن ما تتقاضاه امانة العاصمة والبلديات الاخرى من رسوم على دخول المتوجات الزراعية إلى اسواقها المركزية خير رافد لهذا الصندوق.

و - ينوء المزارعون تحت وطأة المديونية لجهات الاقراض الرسمية المختلفة وكذلك الوسطاء والخيرين الامر الذي يجعلهم يعيشون دائماً كابوس تفصيل ضكوك هذه الديون ماثلة امامهم بالإضافة لعدم تمكن البعض منهم من الوفاء بشمن الأرض التي يفلحها رغم

مرور سنوات كثيرة على ملكيته لها ناهيك عما ترتب عليها من فوائد منذ ذلك التاريخ وإن المزارعين ليحدوهم الأمل أن تستجيب الحكومة للتخفيف من هذا العبء عليهم لا بل أن تعفيهم منه اسوة ببعض المشاريع التي سبق وأقيمت عشراتها في الماضي وليس احق من المزارع المسكين أن تقال عشرته وأن يجد المصدر الخنثون يلوذ به. ومن ذا يا ترى صاحب الصدر الخنثون غير الحكومة؟

ي - المبادرة لدفع فوائد المقترضين من المنظمة التعاونية والتي سبق وقامت الحكومة باعفائهم منها قبل حوالي العامين، علماً بأن مؤسسة الاقراض الزراعي قامت بدفع مثل هذه الفوائد منذ ذلك التاريخ

٦ - في مجال التأمين: ليس هناك شك بقدره شركات التأمين الأردنية على الوفاء بالتزاماتها تجاه المؤمن لهم حيث إن قانون مراقبة اعمال التأمين لعام ١٩٨٤ وتعديلاته والذي تشرف على تطبيقه وزارة الصناعة والتجارة قد نظم اعمال التأمين على اساس علمية صحيحة وتولدت الثقة العالية بسوق التأمين الأردني من قبل معيدي التأمين العرب والاجانب وإن استمرار هذه الثقة يتطلب تقليص عدد شركات التأمين العاملة مع ضمان حد أدنى معقول لرأس المال بحيث يكون الاشراف عليها متيسراً. ونظراً لشعب اعمال التأمين وتعامله مع

هكذا من الأعمال

٦ - البدء باستثمار خامات الفوسفات في لواء الكورة والتي ثبت توفرها بشكل تجاري مع ما تحققه من توفر فرص عمل كثيرة لابناء اللوامين.

٧ - انشاء كلية زراعة في منطقة الاغوار ترافده بالاختصاصيين من ابناء المنطقة والتي سينخرطون فيها مؤكداً نظراً لقربها.

٨ - زيادة الدعم المالي المقدم للبلديات والمجالس القروية لتقديم افضل خدمة للمواطن.

٩ - اعفاء المواد الخام اللازمة لصناعة عبوات البولسترين من الرسوم الجمركية حيث انها المادة الزراعية الوحيدة الخاضعة لمثل هذه الرسوم.

١٠ - دعم الامنية الرياضية وتهيئة الظروف المناسبة لها لممارسة نشاطاتها وكذلك التثديت الثقافية مع التوسع في فتح مراكز الشباب.

١١ - دعم الجمعيات الخيرية ورياض الاطفال.

١٢ - الاهتمام بحمامات المياه المعدنية في الشونة الشالية وطبقة فحل مع الاهتمام بالمناطق الاثرية في طبقة فحل.

١٣ - افتتاح مديرية قضاء في بلدة المشار تخدم قري اللواء الجنوبية ذات الكثافة السكانية العالية وكذلك توسيع خدمات مكتب احوال وجوازات المشار بحيث يصبح مكتب صرف جوازات.

١٤ - افتتاح مكتب لترخيص المركبات في

قطاعات واسعة من الجمهور، وتخفيفاً من ضغط العمل على المحاكم التي تحال اليها نزاعات هذه الشركات مع المؤمن لهم، فاننا ندعو الى انشاء محاكم متخصصة في قضايا التأمين للبت بها بالسرعة المطلوبة.

دولة الرئيس، حضرات النواب المحترمين: اما فيما يتعلق بدائرة لواء الاغوار الشالية والكورة الانتخابية فاني اخص مطالبها بما يلي:

١ - اعداد دراسة جديدة لواقع الخارطة الانتخابية في الدائرة من حيث عدد النواب الممثلين لما مع الاخذ بعين الاعتبار فصل اللوامين حيث قد خلا لواء الكورة من ممثل له في هذا المجلس واطنه الوحيد بين اقرانه.

٢ - التوسع في انشاء الابنية المدرسية لاستيعاب الاعداد المتزايدة من الطلاب وللحد من نظام دوام الفترتين.

٣ - توسيع شبكات الهاتف الالية في قري اللوامين وربط قري لواء الكورة الجنوبية بشبكة الهاتف الالي.

٤ - اصال التيار الكهربائي للتجمعات السكانية خارج مناطق التنظيم بتمويل من فلس الريف.

٥ - توسعة الطرق الرئيسية في اللوامين وكذلك الطرق التي تربط لواء الكورة بالاغوار حيث قد اثبتت ضرورتها خاصة مع تساقط الثلوج حيث كانت طرقاً بديلة جديراً عليها المواطنين.

لتلقى مصير الهلاك.

دولة الرئيس، النواب المحترمون : واخيراً فقد استبشر الموظفون العاملون والمتقاعدون من مدنيين وعسكريين وكذلك افراد اسرهم خيراً للزيادات التي طرأت على رواتب بعض المراكز والوظائف مؤخراً وهم ينظرون اليها على انها مقدمة لزيادات في رواتبهم فارجو ان لا تخلدوهم.

وفي الختام فاني اتوجه بالدعاء إلى العلي القدير ان يأخذ بيدنا جميعاً وان تعمل بروح الفريق الواحد لخدمة هذا البلد واعلاء شأنه بين الامم مسترشدين بقول حضرة صاحب الجلالة الملك الحسين المعظم «فلنبن هذا البلد ولنخدم هذه الامة».

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

دولة رئيس المجلس : وعليك السلام شكراً للسيد حاتم الغزاوي، الكلمة الان للدكتور عارف البطاينة، والمتحدث الذي يليه السيدة توجان فيصل.

الدكتور عارف البطاينة :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس، حضرات الزملاء المحترمين، من على هذا المنبر اتشرف بان ارفع التحية الى مقام صاحب الجلالة الملك المعظم الذي يواصل الجهد والعمل على ترسيخ الحياة الديمقراطية وخدمة اهداف هذه الامة.

دولة الرئيس، حضرات الزملاء المحترمين: فيما يتعلق بالمستقبل السياسي لقضية العرب المركزية وما وصلت اليه المفاوضات.

اللوامين في منطقة متوسطة وذلك نظراً لكثرة المركبات وللتخفيف من الضغط على المركز في اريد.

١٥ - نقل مكاتب سلطة وادي الاردن في عمان إلى منطقة الاغوار حيث انها المنطقة المعنية برعاية شؤونها.

١٦ - افتتاح مكتب للتدريب المهني في منطقة الكورة اسهاماً برفد المنطقة ببعض المهن المفيدة.

١٧ - توزيع ارض الدولة المتاخمة لحدود البلديات والمجالس القروية على المحتاجين وهم كثر لاقامة مساكن لهم عليها وكذلك سرعة انجاز المخططات المتعلقة بالاراضي التي تم توزيعها وتسليمها لاصحابها لوقف الغرامات الكبيرة التي يدفعونها.

١٨ - اعطاء الاولوية لابناء الوادي ممن يمتنعون الزراعة عند توزيع اراضي السلطة المستثناة من التوزيع.

١٩ - استمرار اجراء الصيانة اللازمة للطرق الزراعية وقنوات الري المحاذية لها.

٢٠ - التوقف عن ملاحقة المزارعين الذين قاموا بزراعة مساحة بسيطة من ارضهم باشجار الحمضيات اعتقاداً منهم، انها ستعين مستقبلاً بالاتفاق على ما يزعمون من خسروا تفتك بها الآفات ويلاحقها باستمرار تدني الاسعار واعادة ربط اراضيهم بشبكات الري التي فصلت عنها وانني بهذه المناسبة لانتساءل ما ذنب هذه الارض وهذه الاشجار تقطع عنها المياه

هكذا من أشعل

١ - تعديل قانون الانتخاب الذي اثار الشكوك لعدم تعديله وفق الاصول الدستورية لان الحكومة لم تكن مضطرة للتعديل بهذه السرعة، حيث اقتبست فكرة هذا القانون المعدل اقتباساً مبتوراً، فطالما انها عدلته ليصبح لكل ناخب صوت واحد كان عليها ان تجعل الدوائر الانتخابية بعدد اعضاء مجلس النواب لا ان تبقئها على حالها، وكم من المناطق الانتخابية حرمت من ممثل لها تحت هذه القبة، وبسط الامثلة ان مائة الف ناخب في لواء الكورة لم يمثلوا في المجلس النيابي الثاني عشر.

٢ - طالما ان الحكومة قد عدلت القانون بهذه السرعة، كان عليها ان لا تتبادى في خطاها، ولا تجعل من هذا القانون المعدل متعارضاً مع نص المادة السادسة من الدستور التي اعتبرت الاردنيين امام القانون سواء لا فرق بينهم في العرق او الدين او الجنس.

وخلاصة القول هنا ان تعديل قانون الانتخاب بهذا الاسلوب والمضمون وضع الحكومة والمجلس في موضع شبيهة كانت الحكومة في غنى عنه.

دولة الرئيس، حضرات الزملاء : جاء في البيان باننا نعمل على بناء دولة عصرية اساسها الحق والعدل والمساواة وكافؤ الفرص بين المواطنين، ونهيميداً لهذا المفهوم فان الحكومة احدثت حقبة وزارية للشؤون القانونية، دون الاشارة لاية علاقة تربط الوزارة المستخدمة وكلاً من ديوان التشريع ووزارة العدل

فانني على ثقة بان الاسس والشوايت الاردنية التي تقوم على تحقيق السلام العادل والشامل المودي لاستعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وتمكينه من تثبيت دولته المستقلة على ترابه الوطني، ستلتزم بها كل حكومة تتصدى لحمل المسؤولية، وستبقى عيون عملي الامة تراقب باستمرار مدى الالتزام بتلك التوايت، مذكراً الحكومة بما جاء في خطاب العرش السامي الذي لم يتطرق لموضوع التطبيق في هذه المرحلة، ذلك التطبيق الذي نسمعه على لسان بعض المسؤولين في هذه الحكومة من خلال تصريحاتهم المتلاحقة.

دولة الرئيس، حضرات الزملاء المحترمين : لقد اعتمدت هذه الحكومة خطاب العرش بياناً وزارياً لها... ذلك الخطاب الذي تضمن المبادئ الصحيحة لفلسفة الحكم بالسلوب واع تميز بالصراحة والوضوح والموضوعية وعالج جوانب هامة من متطلبات الوطن وتطلعات الشعب، الا ان التزامي بامانة التمثيل تقتضي مني ان اكون صادقاً مع الناخبين مثلاً انا صادق مع نفسي... ومثلاً تقتضي مني مناقشة الحكومة التي تتعهد بتطبيق هذه المبادئ...

جاء في البيان الوزاري ان الديمقراطية الاردنية قد قطعت شوطاً كبيراً في ترسيخ مبادئها. تلك المبادئ التي كفلها الدستور، نعم كفلها الدستور كنصوص مكتوبة لم تحاول هذه الحكومة تطبيقها عملياً وظهر ذلك من خلال تجاوزها على الاعراف الدستورية في مناسبات عديدة من أبرزها :

واللجان التي شكلتها الحكومة من المختصين المتميزين لاعداد مشروعات القوانين، مثلما لم نشر لمصير ما كانت تسمى بوزارة الشؤون البرلمانية بعد ان اسندت مهمة توطيد العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية لوزارة الشؤون القانونية.

دولة الرئيس، حضرات الزملاء المحترمين : اما في موضوع تطبيق اللامركزية الادارية مالياً وادارياً كان على الحكومة ان تترث بتطبيقها حتى يصدر تشريع الادارة المحلية والحكم المحلي بعد التشاور مع اعضاء مجلس الامة تمثيلاً مع الدستور نصاً وروحاً. ولو تجاوزنا هذه النقطة الى نقطة اخرى وردت على لسان الحكومة من انها ستواصل تطوير الجهاز الاداري، بحيث تتولا خيرة الكفاءات من القادرين على تجاوز البيروقراطية والمحسوبية والفردية، فاني اتساءل هنا عن الاسس التي اعتمدتها هذه الحكومة في التعيينات بالوظائف القيادية خلال الستة اشهر الماضية مثلاً اتساءل عن مدى التزام الحكومة بالاسس المشار اليها في البيان، مؤكداً ان تجاوزات قد حصلت وان الحكومة لم تراخ الاسس الواردة في البيان.

دولة الرئيس، ايها الزملاء المحترمون : عند تشكيل هذه الحكومة جاء بكتاب التكليف السامي ان عليها ضمان ضرورة استمرارية العمل، بالاضافة لمتابعة ما بدأته الحكومة السابقة، من مشاريع عديدة، وهذا ما أكد عليه خطاب العرش السامي. وهنا يذكر دولة رئيس الوزراء انه طلب من اعضاء الحكومة

السابقة لحكومته وضع وزرائه في صورة تلك المشاريع لضرورة الاستمرارية والاسراع في تنفيذها. وبياناً منا بالالتزام بالصلحة الوطنية قمنا بتنفيذ ما طلب منا وما يؤسف له ان بعض وزرائه لم يتفادوا رغبة دولته، اذكر على سبيل المثال لا الحصر ما حصل :

١ - في وزارة الاشغال العامة فيما يتعلق بطريق عمان / اربد الذي كان من المقرر انجازها في ١٩٩٣/٧/١٥ بعد عمل محورية طوله ٥ كم تقريباً، لم تنجز بعد لغاية الان رغم اعتماد سكان شمال ووسط المملكة على هذه الطريق، ومعاناتهم التي كلفتهم وتكلفتهم ارواحاً واموالاً وجهوداً باستعمالهم الطرق البديلة غير المؤهلة لهذا الكم من السير.

٢ - مثل اخر عندما اشارت الحكومة في بيانها من انها تعمل لرفع طاقة استيعاب المستشفيات الحكومية، ناقضت نفسها حين صدر قرار وزير الصحة بوقف مشروع توسيع مستشفى الاميرة بسمة الوحيد في اربد، والذي يخدم المحافظة بكاملها وذلك بعد ان جرت الدراسات المستفيضة واعدت المخططات التي تحملت بسببها الخزينة مبالغ لا يستهان بها، ومن ذلك يتضح ان الحكومة لم تلتزم بمضمون كتاب التكليف السامي فيما يتعلق باستمرارية وانجاز المشاريع التي بدأت بها الحكومات السابقة مما يدعوني للاعتقاد بان هذه الحكومة لم تلتزم بما تعد به في البيان الوزاري، واذا ما حصل ذلك فلكل مقام مقال.

هكذا من الأشغال

أما فيما يتعلق بموضوع دعم الحكومة للقطاع الطبي الخاص كما جاء في البيان، فلم توضح الحكومة في بيانها ماهية هذا الدعم، وهل هو على حساب القطاع العام، أملاً أن تكون الحكومة قد عنت تشجيع هذا القطاع، ولكن ليس على حساب قطاع آخر.

السيد الرئيس، حضرات الزملاء المحترمين: فيما يتعلق بكل ما تطرق له البيان الوزاري من أمور اقتصادية واجتماعية كمواضيع التصحيح الاقتصادي والبطالة ومكافحة الغلاء والفقر تلك الأمور التي تشغل بال مجلسنا ولم تشغل بال الحكومة حينما قررت زيادة رواتب أعضائها في هذا الطرف بالذات نعم التأكيد على ضرورة معالجتها، وإيجاد الحلول العملية لها اتني واختصاراً للوقت اكتفى في هذا اليوم بما أشار إليه الزملاء الكرام في هذه الأمور.

دولة الرئيس، حضرات الزملاء: لاحظنا جميعاً وشعرنا بالنبن من جراء الدور الاعلامي الرهيب الذي مورس ضد امتنا طوال السنوات الماضية وعلى الاخص منذ حرب الخليج حيث تماثلت أهمية الاعلام بشتى صنوفه.

وبرز منذ تلك الفترة الدور الريادي للاعلام الاردني ولصحافتنا المستقلة على وجه الخصوص.

إن الصحافة صنو الحرية بدونها تتحول إلى عنصر هدم وتضليل، وبقدر الحرية للمسؤولية والتأخذه تنمو الصحافة ومصادقتها ودورها

الوطني والقومي والاخلاقي. انني اذ اوجه خالص التحية لصحافتنا الاردنية ودورها الريادي ومصادقتها فاني انقل اليكم ما دار همساً طوال الاشهر الماضية من شكاوى رجال الصحافة الذين باتوا يشعرون بان وزارة الاعلام تمارس عليهم دور الرقيب مما يدعوني للطلب من الحكومة إيقاف هذه الممارسات الخاطئة.

دولة الرئيس، حضرات الزملاء: لا يفوتني بهذه المناسبة ان احيي ما جاء في خطاب العرش السامي من تقدير واعتزاز قائد الوطن وبانيه لمتسبي الجيش العربي، القوات المسلحة الاردنية واجهزة الامن العام والمخابرات العامة والدفاع المدني فهم ويحق كما وصفهم جلالة القائد الاعلى فرسان الامة ورجالها الصادقون الشرفاء فلهم منا جميعاً كل دعم وتقدير واكبار.

وختاماً أسأل المولى عز وجل ان يبقى الاردن واحة امن واستقرار في ظل القيادة الهاشمية التي قدمت عبر مسيرتنا الحرة الفكر النير والبصيرة الثاقبة والتضحيات الجسام.

قال تعالى: «وقل اعملوا فليسرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون».

صدق الله العظيم.

دولة رئيس المجلس: شكراً دكتور عارف البطاينة، الكلمة الآن السيدة توجان فيصل، والمتحدث الذي يليها السيد جميل الحشوش.

السيدة توجان فيصل:

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس، حضرات النواب المحترمين:

ان ما نقوم به اليوم هو أخطر مهمة بين مهامنا كافة فنحن الذين اختارنا الشعب لتقرر باسمه كيف تدار اموره وهذا هو معنى الديمقراطية - لا لنتولى هذه الادارة بانفسنا وانما نوكّل بها بلورنا جماعة اخرى هي السلطة التنفيذية بان نعطيها ثقتنا. وبالطبع نحاسبها لاحقاً إذا اخطأت او حادت عن الصواب. الا ان ملاحقة الخطأ بعد ان يتم، كما عرفتم بالتجربة السابقة، امر صعب ويستنزف الكثير من الوقت والجهد الذي كان يمكن ان يبذل فيما هو اجدى كما ان اثار الخطأ او الفساد لاتمحي بازالة مصدره، وليست مديونيتنا التي نن تحت ثقلها إلا مثلاً واحداً من نتائج بعض الخطأ وبعض القصور او التقصير وبعض الفساد، ليس الا.

ومن هنا فان الحذر في اتخاذ القرار والدقة في الامتحان ليستا نوعاً من التشدد والمغالاة، بل هو واجبنا الذي نامل ان يفهمه اخوتنا رئيس واعضاء الحكومة المكلفة، والذين نكن لهم جميعاً الاحترام، ولكن للعديد منهم مايزيد على الاحترام وهو الاعجاب والتقدير. ومع ذلك لاتملك الا ان نعاملهم كفريق واحد نحدد ملامحه الرئيسية بمجمل ملامح المراده من جهة وتوجهات ومواقف رئيسه من جهة اخرى.

أما الشق الثاني من تقييمنا لهذا الفريق، وهو برنامج الذي يترجم نواياه وخطة عمله والتزاماته امامنا كمجلس للشعب، فقد حاولنا ان نقنع الرئيس المكلف بتقديمه منفصلاً عن خطاب العرش في الحوار الذي

دار في هذا المجلس حول دستورية اعتبار خطاب العرش بياناً وزارياً للحكومة، ولكن اصرار الرئيس المكلف على الخطاب جعل العديد منا يتوقف عن متابعة الحجة الدستورية لانتنا ايقتنا ان الحكومة تصر على الاحتفاء بخطاب العرش، مع ان شعبية جلالة الملك تظل خاصة به ولا تخبر لغيره، ومع ان ما ورد في خطاب العرش اذا اخذ كيان وزاري لايعكس ملامح هذه الحكومة بالذات. فما ورد في خطاب العرش من منجزات مثلاً ليس بالضرورة منجزات او حتى توجيهات لهذه الحكومة قصيرة العهد بتولي السلطة، انها هي منجزات تراكمية لحكومات سابقة، وتوجيه عام صادر عن رأس الدولة لم تنز هذه الحكومة على ان اعلنت التزامها به، وغني عن القول ان اعلان الالتزام هذا بدينية وشرط مسبق لقيام اية حكومة اصلاً.

وحين لا تقدم الحكومة بيانها الخاص، اي حين لا تعد بشيء جديد مستقبلي، فانها لاتبقى لنا سوى اداءها القديم المجرب ليصبح المعيار الوحيد سواء في قياس قدرتها على الاداء المستقبلي، او في تلمس التزامها الفعلي بما ورد من توجيهات في خطاب العرش عند مباشرتها التطبيق الفعلي لسلطانها اذا حازت الثقة وليس هذا المقياس، يا حضرات السادة النواب، مقياساً او مؤشر بسيط. فما مارسته الحكومة هذه في هذه الفترة القصيرة، بغض النظر عن كمه وامتداده الزمني، فانه كبير جداً وخطير جداً في نوعه وعمق اثره على مختلف الاصعدة.

كلنا من الشعب

فمن أهم ما قامت به هذه الحكومة دون الحكومات السابقة أنها تبنت خطة إدارية جديدة اعتمدت لامركزية الإدارة في المحافظات، وبغض النظر عن الجدوى الموضوعية للخطة ذاتها، فإن الحكومة نفذت خططها هذه بأن جرت جزءاً من سلطات العديد من الوزارات إلى المحافظين والحكام الإداريين، وهم في الواقع موظفو وزارة واحدة هي وزارة الداخلية، وتسرع الحكومة في هذا الإجراء قبل أن تعيد تحديد علاقة الوزارات ببعضها البعض، وسلطة كل منها، بل - وهذا هو الأهم - تاريخ كل منها، فزادت بذلك من سلطة الحكام الإداريين الذين أثقلوا مسيرتنا في مراحل عدة بتجاوزات عرفية مازال الكثير منها مستمر حتى الآن، وذلك بدلاً من وقبل أن تعزز سلطة المجالس المنتخبة في هذه المحافظات والتي يجب أن تكون العماد الأول في عهد الديمقراطية، ووصل الأمر بها إلى الدعوة إلى أن يكون نواب المحافظات أعضاء في المجالس الاستشارية للحكام الإداريين!!

فهل يعقل، يا حضرات النواب، ومهما ساقطت الحكومة من مبررات تبدو براقية من الخارج، أن تصبح الوزارة التي مازالت تستعصي على المرحلة الديمقراطية وتعماند دخولها بأكثر من ممارسة نعرفها جميعاً، زاعني وزارة الداخلية، أن تضيق هذه الوزارة سيادة الوزارات وحلقة الوصل الأولى والكبرى ببعض الوزارات، وعنق الزجاجة التي تمزج بها كافة الخدمات الأساسية، والتي كان العديد منها

معيداً وخارج لعبة العصا والجزرة حتى في الفترة العرفية؟؟ هل يعقل أن تأتي الآن ونخلط ما يسمى - تجاوزاً - «الاعتبارات الأمنية» بكافة مناحي الحياة الخدمية البسيطة والضرورية؟ وهل يعقل أن يصبح نواب الأمة مجرد مستشارين عند بعض موظفي وزارة الداخلية!!

دولة الرئيس، حضرات النواب الكرام: هذه الحكومة التي لم تحقق شيئاً فعلياً في مجال حل مشكلة البطالة أو تحسين الدخل، أو التخفيف من وطأة الفقر، قامت برفع أسعار بعض أهم السلع الأساسية ومنها الوقود المستعمل في تدفئة الفقراء وهو الكاز، وعدد من المواد التموينية الأساسية بنسبة تتراوح بين ١٠ - ١٥ بالمئة. وهي نسبة تشكل خروجاً صريحاً على ما حدده خطاب العرش من ضبط للغلاء في حدود ٥، ٤، ٣٪، ونحن نعرف كربات وأرباب أسر، ما تبع هذا الموقف من قبل الحكومة من رفع لاسعار كافة السلع والمواد الاخرى التي هي اساسية ايضاً لمعيشة الانسان الحضارية او حتى شبه الحضارية، وينسب تقارب هذه او تزيد ولم تحرك الحكومة ساكناً لضبط هذا الانتفاع او تحاسب من قام به او حتى تبرر لنا حدوثه!! وما نحن على اعتاب شتاء جديد، واذا نسي مرفقونا فإتينا نذكرهم بأن الشتاء الماضي شهد حالات مجاعة ومرض تسببت بحالات وفاة غير معترف بها رسمياً، وشهد ايضاً حالات موت جماعي لاسر بأكملها اختناقاً بسبب عدم توفر وسائل التدفئة السليمة، وهي حالات ولو أنها

فرضت الاعتراف بها لفظاعتها ولكنها للأسف لم تفرض البحث الجاد في اسبابها وعلاج هذه الاسباب، وإلا لما جاءت بالذات خطوة زيارة سعر وقود التدفئة قبل خطوة علاج حالات الفقر هذه او حتى حصرها بدقة وموضوعية لمحاصرة احتمالات تعرضها لذات الكوارث والمآسي ثانية!!

دولة الرئيس، حضرات النواب الكرام: وفي الحديث عن الوحدة الوطنية ومدى إيمان والتزام الحكومة بها نذكر أولاً أن الأردن كان دوماً مجسداً لهذا الشعار حتى قبل أن يرفعه بهذا الاصرار مؤخراً بسبب ظروف سياسية طارئة حاول البعض استغلالها للثيل من هذه الوحدة ذلك أن الأردن، منذ قيامه كان بوتقة صهر للعديد من العرب وغير العرب من اصول ومنابت وعقائد متعددة جمعهم إيمانهم بهذا البلد وإجراء الحرية ورسالة الوحدة والتحرير القومية التي جسدها قيادته، وسأوى بينهم دستور لم يفرق في حق المواطنة وواجباتها بناء على عرق او دين أو اصل او منبت جغرافي للحدود ومن هنا فإن اصرار الحكومة الحالية على متابعة اجراءات بدأت في عهد الحكومة السابقة، بل بالاحرى تفعيل هذه الاجراءات التي تقدم على التثني في اصول بعض من يحمل الجنسية الاردنية بحكم الدستور والقوانين المبنية على هذا الدستور ومصادرة او الانتقاص من هذا الحق الدستوري لمؤلاء وحرمانهم حتى من حق اللجوء إلى القضاء لينظر في مظلمتهم، وكل ذلك تحت حجة (السيادة) كما تريد الحكومة

أن تفهمها، وكأن سيادة الأردن أصبحت مهددة من ابنائه ومن الذين ساهموا في بناءه وليس من الذين يحاولون املاء ارادتهم على الأمة من خارجها، أقول أن هذا الإجراء الذي يتم باسم السيادة الوطنية هو بعد ذاته خرق سافر للوحدة الوطنية.

دولة الرئيس، حضرات النواب الكرام: إذا كانت هذه الحكومة، كما سبق وذكر عدد من زملائي الكرام، لم تقدم لنا من برامج وإنجازات سوى ما اعتبرته إنجازاً في مباحثات السلام، فإتينا نحتفظ لأنفسنا بحق التقدم بتقييم مغاير تماماً لكل ما تم منذ بدء هذه العملية. وأذكر هنا أنني كنت شخصياً ضمن معارضي هذا التحرك منذ بداياته في مدريد، وليس معارضة للسلام، فليس فينا من لا يطمح أن يحل السلام بارضنا وبالعالم كله، ولكنه اعتراض على التوقيت والآلية والتي الآن، إذ أؤثر أن اقيم العملية بأكملها وبشموليتها العربية وليس بمنظار قطري، أرى أن المسؤولية عن كل ما نتج عنها وعلى كل مسار، تظل جزئياً على الأقل مسؤولية كل من بدأ بتحريك العجلة أصلاً في وقت كان التحرك فيه في هذا الإطار خطأ في نظر بعضنا، ولم يتم لهذا البعض في الحكومات المتعاقبة وفي هذه الحكومة، حرية التعبير الكافية المتعادلة، وبالتالي حق المشاركة بالحجم الذي يمثلونه في القرار الوطني الجماعي. وإضافة إلى التهميش الاعلامي الذي عانينا منه، فإتينا أيضاً من تعميم على الحقائق واحتكار للمعلومة من قبل الفريق المفاوض

هكذا من الأعمال

الذي ابقانا في العتمة فيما يخص الكثير مما كان يجري.

وإذا كان بعضنا الآن، وبعد ان أصبحنا نواباً قدمت له بعض التبريرات والمعلومات، فاننا نحتفظ بحق الشك المشروع في دقة اية معلومة او مبرر لا يطرح امام الاعلام لتكون لكافة الاطراف حق تأييده او تنفيذه او البحث فيه، فنحن لانشارك دولة الرئيس المكلف اعتقاده بان الاعلام لا يجب ان يقود السياسة وهو رأي ابداه في لقاءه معنا كتجمع فالاعلام هو اولاً مصدر المعلومات الاساسي لكافة الناس، وهو ثانياً منبر الحوار الحر البناء للجميع وليس للنخبة فقط نواباً ووزراء وفرق تناوض والبديل عن سياسة لا يشارك فيها الاعلام ويقودها الرأي العام هي سياسة يقودها رأي فردي او فئوي.

وعلى اية حال، لم تكن هذه هي الحالة الوحيدة التي تم القفز فيها عن حقوق الاعلاميين والحد من حرياتهم وتسلط الرأي الواحد عليهم، والذي لم يتجاوز رأي الحكومة واحياناً رأي بعض من نجح في منافسة الحكومة على هذا الاحتكار بأساليب هي ايضاً غير ديمقراطية اقول هذا عن تجربة كإعلامية لاكثر من عقدين قبل ان اكون برلمانية، وليست الاشهر الستة الاخيرة خير هذين العقدين بمقياس ان هذا عهد ديمقراطية وما سبقه كان عهد عرفية، وان كانت السنوات الأربع الماضية افضل فعلاً بالمقياس العام، وهذا ما يجعلنا نقول انه حتى الديمقراطية المقترحة تظل كنزاً يجب الحفاظ

عليه كما تحب تنميته.

وإذا كانت احدى اهم منزلقات ما سمي بالمسيرة السلمية انها سمحت بطرح مفهوم اقليم شرق اوسطى يضم تركيا واسرائيل، ويستثنى العراق المحاصر، فان هذا في رأي المتراضع تكريس لحصار العراق لا يتفق مع ما يعلنه الاردن دوماً من التزام بالسعي لرفع هذا الحصار الجائر، ولاكون اكثر تحديداً، فانه مما يؤخذ على هذه الحكومة بالذات انها مهدت لفئة دون غيرها سبيل الاستفادة من هذا الحصار والاتجار به وعليه، ولعل الاجدى هنا من لوم الحكومة ومحاسبتها ان اتوجه إلى زملائي في المجلس الكريم بطلب توحيد جهودنا كمثلين للشعب لا يرضيه هذا الحال لرفع الحصار فعلاً عن العراق الشقيق لا لمجرد الدعوة له في خطبتنا وشعاراتنا.

دولة الرئيس، حضرات النواب الكرام: انني اذ اسجل عميق تقديري لمعالي الدكتور رباح خلف وثقتي التامة بقدرتها على القيام بمسؤوليات الوزارة الموكلة اليها خير قيام فانني لا اعتبر مجرد تعيين امرأة في منصب سياسي قيادي دليلاً على توجه صادق لاتصاف المرأة، ولا بادرة لتصحيح ما لحق بها من غبن، فتعيين امرأة واحدة ينصف هذه المرأة القديرة، ولكن اعطاء الفرصة للكفوؤات على كافة مستويات المسؤولية، وتعديل القوانين التي تنتقص من حق المساواة التي منحها الدستور للمرأة هما الاجراءات الكفيلتان باتصاف القطاعات العريضة من نساءنا، وهو ما لم تحرك هذه الحكومة، وقبيلها الحكومات

السابقة، ساكتا من اجل تحقيقه.

ولكن هذه ليست الحالة الوحيدة التي يمتش فيها الدستور او يخرق بالخروج على نصه او روحه من قبل هذه الحكومة، فقد تم مثل هذا الخرق في شأن اخطر بكثير وهو الشأن الديمقراطي، ونحن مجلس جل اعضاءه ناضل وعانى سنوات من عصره وهو يدعو للديمقراطية، والديمقراطية هي التي وضعتنا في هذا الموقع اليوم.

ولاشير الى بعض تجاوزات الحكومة على الدستور وعلى الديمقراطية اذكر بالمادة ٥٤ - فقرة ٣ من الدستور موضع الخلاف في الجلسة السابقة بين رئيس الحكومة وبعض الزملاء النواب وتنص المادة على انه «يترتب على كل وزارة تولف ان تتقدم ببيانها الوزاري إلى مجلس النواب خلال شهر واحد من تاريخ تأليفها اذا كان المجلس منعقداً وان تطلب الثقة على ذلك البيان، واذا كان المجلس غير منعقد او منحللاً فيعتبر خطاب العرش بياناً وزارياً لأغراض هذه المادة» انتهى الاقتباس.

اي ان هذه المادة تحاول علاج مشكلة لا شرعية اية وزارة لا تحصل على ثقة مجلس النواب بان تحدد لها موعداً أقصى للحصول على هذه الثقة، وتغطي فترة عدم توفر هذه الغطاء الشرعي بمظلة الملك الذي هو السلطة العليا دائمة الشرعية في البلد، وذلك الى ان يعقد مجلس النواب فتشول إليه صلاحية اعطاء او حجب الثقة. اي ان المادة في نصها وروحها تقرر لا شرعية الحكومة بلا ثقة وهي مادة تقرر ضرورة الحصول على الشرعية من

مجلس النواب وليس الحالة العكسية التي خلقتها الحكومة حين بادرت بالتنسيب بحل المجلس الذي كان يجب ان ينعقد لا ان يحل ليصبح وجود الحكومة شرعياً.

ومما يؤكد هذا التفسير الذي ذهبت اليه الفقرة ٣ من المادة ٥٤ ما ورد في الفقرة ٢ من نفس المادة والتي تنص على انه «يوجل الاقتراع على الثقة لمرّة واحدة لا تتجاوز مدتها عشرة أيام اذا طلب ذلك الوزير المختص او هيئة الوزارة ولا يحل المجلس خلال هذه المدة».

وواضح هنا من تحديد التأجيل بمدة بهذا القصر، وهي عشرة ايام فقط، وبالنص على عدم جواز حل المجلس خلال هذه المدة ان مقصد واضعي الدستور الواضح الجلي هو عدم جواز حل المجلس النيابي بسبب التخوف من عدم اعطاء الثقة للحكومة، وهذا هو السبب الرئيسي الذي حل لاجله المجلس السابق، اضافة إلى رغبة الحكومة في تمرير تعديل قانون الانتخاب في غياب المجلس التشريعي ولدي من منطق الوقائع والبيانات ومن اقوال دولة الرئيس المكلف ما يشيخ صحة السبب الذي اورده حل المجلس.

اما السبب الذي اعلته الحكومة عندما قامت بالحل فهو سبب غير وارد وغير مقبول لانه ببساطة غير دستوري. فقد قالت الحكومة آنذاك انها حلت المجلس لعدم جواز نزول اعضاء البرلمان لانتخابات ثانية. وهذا مناقض للدستور حيث ان المادة ٦٨ - ١ تنص على ان «مدة مجلس النواب اربع سنوات شمسية تبدأ

هكذا من الأشغال

من تاريخ اعلان نتائج الانتخاب العام في الجريدة الرسمية» وتشير الفقرة الى جواز تمديد مدة المجلس من قبل الملك وليس اختصارها والفقرة ٢ من نفس المادة تنص على انه «يجب اجراء الانتخابات خلال الشهور الاربعة الاخيرة من انتهاء مدة المجلس، فاذا لم يكن الانتخاب قد تم عند انتهاء مدة المجلس او تأخر بسبب من الاسباب يبقى المجلس قائماً حتى يتم انتخاب المجلس الجديد» انتهى الاقتباس.

وبما ان النص الدستوري قد نص على وجوب قيام المجلس لاربع سنوات شمسية ووجوب اجراء الانتخابات في فترة هي من ضمن هذه السنوات الاربعة، فان التجاوز على الدستور هنا في اجراءات الحكومة لا لبس ولا مجال لشك فيه، والتجاوز على الدستور وخرقه هو خرق للديمقراطية.

وهذا الخرق لم يقتصر على حل المجلس بل تجاوزه الى اصدار قانون مؤقت دون توفر الشروط الدستورية كما نصت المادة ٩٤ - ١ وهي كون المجلس متحلاً او غير متعقد وفي امر يستوجب اتخاذ تدابير ضرورية لا تختمل التأخير، فالتدابير الخاصة بالانتخابات لم تكن طارئة، والحكومة تعرف كما نعرف جميعاً ان هذه الانتخابات اتية قبل اربع سنوات من موعدها والتدابير التي يمكن ان تؤجل اربع سنوات يمكن ان تؤجل بضعة اشهر اضافية حتى يأتي مجلس جديد يقوم بالتعديل، إضافة الى ان غياب المجلس القديم كان مفتعلاً وقسرياً لما لحاله هنا - ولتقرب المثال من دولة

على ضرورة منع تكرار ما حدث نهائياً، وذلك بالاسراع في تعديل قانون الانتخاب الحالي بما يضمن اعل قدر ممكن بشرياً من العدالة والنزاهة والديمقراطية.

ولان الديمقراطية، حضرات الزملاء الكرام هي الحل، وهي التي امننا بها قيادة وشعباً ونواباً، وهي التي افرزت هذا المجلس، وهي التي تتيح لنا ان نقف هذا الموقف باسم الشعب وامام الشعب فانهي ان لا نخذل نفسنا ونأخيبنا وان نكون فعلاً خيرة الخيرة التي لا تتنكر للرحم الذي انجبها فتعطي الثقة لحكومة اثبتت ان قناعاتها في نهج الحكم لا علاقة لها بالديمقراطية وشكراً

دولة رئيس المجلس : شكراً للسيدة توجان فيصل، الكلمة الان للسيد جميل الحشوش والمتحدث الذي يليه السيد ضيف الله المومني.

السيد جميل الحشوش :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس، حضرات النواب المحترمين: من ارض المعاناة، ومن اعظم نقطة على وجه الكرة الارضية، اقف هذا اليوم، مشرفاً بالثقة والامانة التي اولاهها اياه، شركائي في معاناة يعود زمنها الى عمق التاريخ الحديث.

انني اياها السيدات والسادة امثل اكثر فئات الشعب معاناة من التمييز على المستويين، الشعبي والحكومي.

دولة الرئيس، حضرات النواب المحترمين: كان الحسين، وسبقني ويحكم جلدوره

الهاشمية، رمزاً عربياً وإسلامياً، تتطلع فئات الشعب التي امثلها، ان تسير الحكومات في المستقبل على الاسس التي وضعها جلالة في خطابه السامي، لتصحيح المسيرة، وليأخذ كل ذي حق حقه تمسحاً مع قوله حفظه الله، ومتعه بموفور الصحة والعافية: «المواطنون متساوون في الحقوق والواجبات والعدل والمساواة، وتكافؤ الفرص بين المواطنين جميعاً».

دولة الرئيس، حضرات النواب المحترمين: من ثوابت الحسين والمنطلقات التي ارساها جلالة على مدى الاربين عاماً الماضية والتي عاد وكررها في خطابه السامي فانهي ابداً مناقشتي لبرنامج الوزارة الحالية :

اولاً : في المجال السياسي : لقد جانا الله بقيادة امنية، امتزجت فيها الجذور الهاشمية مع خبرة الحسين الطويلة على مستوى العالم، حيث اصبح ينظر اليه دولياً بأنه اوسع قادة العالم اطلاقاً على الشؤون الدولية، ولذا فانهي وبكل امانة، ومادام الحسين يوجه سياستنا الخارجية فانهي على ثقة كاملة باننا في ايد قدرة وامينة، وسنبقى كذلك، كما اتطلع بصدق الى ان يتولى جلالة الحسين قيادة السفينة العربية لاعادة اللحمة بين الاشقاء وليتمكن من ازالة الظلم والحصار الجائر عن شعب العراق الشقيق.

ثانياً : في قضية فلسطين : ان قضية فلسطين، الارض وما عليها من اناس ومقدسات، هي قضية العرب والمسلمين الاولى، ويكفيها ضمانة قول الحسين في خطابه السامي : (اما المقدسات في قدس الاقداس،

كلنا من أهل

مهوى افئدة جميع المؤمنين بالله من اتباع الديانات السباوية الثلاثة، فانا لا، ولن نعرف بسيادة عليها الا الله سبحانه وتعالى).

وكذلك قوله : (واننا لن نقرط او نسلم بمسؤولياتنا الدينية والتاريخية في القدس، ونجاء الاوقاف والمقدسات الاسلامية في فلسطين للمجهول).

ثالثاً : في الوضع الداخلي : ان دعاة التفرقة، ودعاة الوطن البديل، هم اعداء لهذا الشعب ومتآمرون على مصيره ومقدراته، فالفلسطينيون والاردنيون شعب واحد انحدروا من نفس الاصول والجذور، وعاشوا في ضفتي الاردن الخالد كمائلات وعشائر لا يفرق بينها الا اماكن سكنها، كما هي الحال الان بين اخ يعيش في عمان واخ يعيش في الكرك، حتى جاء الاستعمار لينبت بذرة التفرقة بيننا، مثلنا في ذلك، مثل بقية اجزاء العالم العربي والعالم الثالث الذي خضع لسيطرة الاستعمار. انني اياها السيدات والسادة لست مع المشل القسائل (الاردنيون والفلسطينيون شعبان بينهم علاقة عميقة) انما انا مع القول بان الاردنيين والفلسطينيين شعب واحد عاشوا وسيبقوا يعيشون على ضفتي الاردن).

دولة الرئيس، حضرات النواب المحترمين : من منطلق مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص الذي ركز عليه جلالة الحسين، ويشمل ذلك كافة الاردنيين، من شتى الماتب والاصول فانا في هلبه البلبه الامين، نعمت ونفتخر باننا، ونحت الراية المائلمية لاتفرق بين عربي وعربي، او

عربي ومسلم ونؤكد على ضرورة تكافؤ الفرص، لا فرق بين مواطن واخر في تسلم الوظائف العامة وخاصة المناصب العليا، ويجب ان يكون المقياس الوحيد هو الكفاءة وما قدمه كل شخص في خدمة وطنه وشعبه ومليكاه، لا يفضل من هو من خارج المنب او الاصل الاردني والفلسطيني على غيرهم او العكس.

دولة الرئيس حضرات النواب : طالما سمعنا، ومنسمع الكثير الكثير عن التطوير الاداري وكما قال الحسين في بناء الدولة العصرية النبعة، ولكننا لا نزال نرى الحكومات المتعاقبة تضع الشعار دون التنفيذ، واسمحوا لي ان اقترح ان اولى خطوات التطوير الاداري يجب ان تبدأ في تخفيض عدد الوزارات الهائل والذي لا يتفق ابداً مع حجم هذا الوطن حيث يعيش على ارض هذا الوطن حالياً أكثر من مائتي وزير ووزير سابق والذي لا يحاكيه الرقم الموجود في امريكا او بريطانيا او روسيا وغيرها من الدول الكبرى، كما انه من اولى معطيات التطوير الاداري ان تتحول بعض الوزارات الحالية إلى مؤسسات عامة يديرها اكفاء وتبقى سياساتها ثابتة، لاتفضع لتغير الحكومات واهواء الوزراء حتى يسير هذا الوطن على اسس ثابتة في مجالات التربية والتعليم والصحة والزراعة والمياه والري، والطاقة والاشغال العامة وغيرها من الشؤون التي يجب ان تسير حسب معطيات ثابتة تعود بالشفع على الوطن والمواطن وتبقى الوزارات التي يمكن ان تتغير في ظل التعددية السياسية

كوزارة الخارجية والداخلية والمالية وغيرها.

رابعاً : في مجال الخدمات : ١ - في مجال التعليم : من منطلق المساواة بين الجميع وتكافؤ الفرص فاني اتساءل، اين المساواة بين ابناء الاغوار الجنوبية والبادية بخاصة، والجنوب عامة مع مناطق اخرى من المملكة في هذا المجال؟ كلكم يعلم : ان خيرة المعلمين والاساتذة تتواجد في المناطق الاكثر نمواً وحيث تتوفر كافة الخدمات وظروف الحياة الشبه غملية. انني ارى ان على اي حكومة تريد ان تترجم ثوابت الحسين على الأرض، عليها ان تعطي امتيازات كبيرة، مادية واسكانية، وحتى حقوق تقاعدية اشبه بحقوق العسكريين لتشجع (خيرة الخيرة) من المعلمين لهذه المناطق التي تعتبر نائية وظروف معيشتها صعبة، كما يجب على الحكومة ان توفر الابنية الملائمة للمدارس مراعية في ذلك ظروف البيئة والمناخ لتنهض بهذه المجتمعات على المستويين التعليمي والاجتماعي.

- وهنا أنصت الجميع واستمعوا لاذان المغرب - ويعددها اكمل السيد جميل الحشوش كلمته.

السيد جميل الحشوش : دولة الرئيس، حضرات النواب : انني متأكد ان معظمكم لا يعلم انه لا يصل إلى مرحلة التوجيهي في الاغوار الجنوبية الا واحد من كل عشرة ولا ينجح في مرحلة التوجيهي الا نسبة واحد من كل خمسة ولا يدخل الجامعات الا نسبة واحد من مائة ممن يلتحقون في المدارس.

ب - في مجال الرعاية الصحية : من منطلق

المساواة بين الجميع وتكافؤ الفرص، فاني اتساءل اين المساواة بين هذه المناطق والمناطق الاخرى في هذا المجال حيث لا تتوفر لابناء هذه المناطق الامكانيات الطبية من قوى بشرية واجهزة وابنية لتتم معالجة معظم الحالات المرضية وفي الموقع دون تعريض المرضى لخطر الموت بنقلهم من اماكن سكنهم إلى المراكز الموجودة في الاماكن الاكثر حظاً، ولهذا لا بد للدولة ان تعطي نفس الحوافز التشجيعية التي ذكرتها في الفقرة السابقة لتوفير النخبة في مختلف الاختصاصات وكذلك اقامة المستشفيات والمراكز الصحية المتطورة لتلائم وظروف الجور السائدة هناك.

دولة الرئيس، حضرات النواب : لايفوتني في هذه المناسبة ان اؤكد على ضرورة ان تعمل الحكومة وبشكل جدي وعاجل على ان تشمل مظلة التأمين الصحي كل مواطن ومواطنة، بغض النظر عن موقعهم او حالتهم الاجتماعية او الوظيفية.

ج - في مجال الزراعة : الزراعة، اياها السيدات والسادة، هي العمود الفقري لاقتصادنا المحلي، فمن مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص، لماذا لا يعطى المزارعون والزراعة نفس الفرص والحوافز التي تعطى للصناعة والصناعيين خاصة في مجال شركات التأمين، فالزراعة معرضة أكثر من الصناعة بكثير للنكسات نتيجة لتقلبات الطقس والافات الطبيعية ولذا لا بد من

جرافات وآليات كافية للقيام بالأعمال المطلوبة حتى أن الزائر لهذه المحافظات يشاهد آثار الفيضانات التي جرت في الجنوب قبل عامين ونصف ولم تقم الحكومة بالاجراءات الوقائية المطلوبة في مجاري السيول بما يكفي لوقاية الاراضي من فيضانات مستقبلية.

ان ما يطلب من الحكومة بالاضافة إلى كل ذلك ان تستثمر اموالاً مناسبة في مجال البحوث الزراعية لتتوفر للمزارع الاردني كافة متطلباته من بذور وادوية ومواد اخرى باسعار مناسبة مما سيؤدي بالطبع الى توفير العملة الصعبة وتطوير الخبرة الزراعية في الاردن لتقدمها بدورها الى دول اخرى قد تكون بحاجة خاصة وان طبيعة الارض تختلف بين منطقة واخرى من الاغوار إلى الصحراء مروراً بالمناطق الجبلية والسهلية.

دولة الرئيس، حضرات النواب المحترمين: اننا جميعاً مهتمون في موضوع الامن الغذائي، فهذا شأن استراتيجي لابد لنا من التأكيد عليه، والتأكد من ان الحكومات المتعاقبة توليه اهتمامها ورعايتها القصوى، فلا يجوز ان يكون امننا الغذائي رهينة بأيدي الاجانب وتقلبات الاسعار والجشع. وفي هذا المجال فانني اذكر ان الدولة قامت منذ بضع سنين بتأجير اراض في الجنوب لشركات خاصة، وباسعار رمزية من اجل انتاج الحبوب الضرورية لأن المواطن الغذائي، ولكن هذه الشركات الخاصة قامت بزراعة الفواكه والخضار لان ذلك يوفر لها الربح الاوفر، ضاربة عرض الحائط بمصلحة الوطن

تأسيس شركات تأمين عامة او خاصة ليطمأن المزارع إلى قوت اولاده وسداد ديونه المتركمة، كما لابد من اقامة مشاريع اسكان حقيقية ومناسبة للمزارعين في تجمعات سكنية صغيرة وبهذا تشجع اهل الارض المشتتين في انحاء المملكة للعودة لزراعة ارضهم خاصة بعد اطمئنانهم على توفر التعليم المناسب والرعاية الصحية، لهم ولابنائهم وكذلك توفير التأمين الزراعي المناسب.

دولة الرئيس، حضرات النواب المحترمين: لا بد من التنويه في هذا المجال، ان مزارعي الاغوار الجنوبية طالبا، بدون جدوى ومنذ زمن بعيد، بتأسيس اتحاد للمزارعين اسوة باتحاد مزارعي الاغوار الشمالية والوسطى، مما يجعلنا نتساءل مرة اخرى: اين المساواة؟ واين تكافؤ الفرص؟

دولة الرئيس، حضرات النواب المحترمين: يعتبر التسويق من اهم عناصر الزراعة واكثرها تأثيراً على واردات المزارعين ولكنه في بلدنا مع الاسف الشديد يسير بطريقة عشوائية لابل ومشبوهة في بعض الاحيان ولا بد من النهوض بمستوى مؤسسة التسويق من الناحيتين الفنية والادارية لتتمكن من خدمة الزراعة والمزارع على اكمل وجه.

دولة الرئيس حضرات النواب المحترمين: ان محافظات الجنوب تعاني وبشكل ملحوظ من عدم فعالية وزارة الزراعة في موضوع استصلاح الاراضي والطرق الزراعية اما العذر الذي يسمعه كل مزارع انه لا تتوفر في المحافظة

والموطن، ولا زلنا مع الاسف، وفي احسن الحالات نستورد اكثر من ثلثي حاجتنا من الحبوب والاعلاف.

د - في مجال البطالة والفقر: من نفس منطلقات الحسين، المساواة وتكافؤ الفرص، انني اتساءل ماهي الحلول التي تطرحها الحكومة لحل معضلة البطالة والفقر، حيث ان برنامجها يركز على مؤسسات العون الاجتماعي ورفض ما في ذلك من نظرة انسانية لمساعدة الفقراء والمحتاجين إلا انها تخلو من الحفاظ على كرامة الانسان والذي قال عنه الحسين انه «اغلى ما نملك» لابس، ايا السيدات والسادة من ان تقوم هذه المؤسسات بمساعدة من لا يستطيع العمل ولكنها لا تتفق وكرامة انسان قادر على العمل، فلا مناص من تأمين العمل الشريف لكل اردني قادر عليه، وفي رأيي ان جزءاً هاماً من الحل، يكمن في توسيع مظلة الضمان الاجتماعي واعادة النظر في التقاعد الذي يجري في سن مبكر بالاضافة إلى التوسع في نشاطات صندوق التنمية والتشغيل وكذلك التدريب المهني بدلاً من التركيز في سياستنا التعليمية على التدريس الاكاديمي.

هـ - في مجال البيئة والسياحة والشباب: من منطلق المساواة وتكافؤ الفرص، ماهي الخطوط التي تتخلفها الدولة او تنوي اتخاذها في مجال البيئة بالنسبة للاغوار الجنوبية اسوة بالمناطق الاخرى من

المملكة، لقد خرجت علينا دائرة البيئة بدراسات وتحليلات كثيرة عن مناطق متفرقة من الاردن حول التأثيرات البيئية بسبب تلوث الهواء والماء لاسباب تواجد المصانع والاليات، ولكنني لم اسمع باية دراسة حول البيئة في الاغوار الجنوبية من حيث التأثير المباشر للمناخ على حياة المواطنين هناك، فبالاضافة إلى نشاطات البؤس توجد هناك مشاكل مناخية يجب معالجتها بشكل جذري. لتوفير الوقاية الصحية للمواطنين. وفي مجال السياحة فان مناطق الاغوار الجنوبية تستطيع ان توفر مراكز سياحية شتوية مثالية اذا ما قامت الدولة بتأسيس المراكز المناسبة للسياحة الداخلية والخارجية، خاصة وان الجميع يعرف ان مياه البحر الميت، وطيته يمكن استغلالها لغراض علاجية يمكن ان تجلب اليها السواح والمرضى من كافة انحاء العالم مما يعود على الاقتصاد الوطني والمجتمع المحلي بالخير العميم.

وفي مجال الرياضة والشباب ومن منطلق المساواة وتكافؤ الفرص اين المساواة بين محافظات الجنوب والمناطق الاخرى من المملكة في هذا المجال، حيث لاتزال الاندية الرياضية والمراكز الشبابية تقع في اخر سلم اولويات وزارة الشباب، دعماً وتجهيزاً، فهل يجوز اياها الاخرة ان تخلو مساحة تقدر بثلاثة ارباع المملكة من مدينة رياضية؟

و - في موضوع المؤسسات والشركات المتواجدة في الجنوب: من منطلق المساواة وتكافؤ الفرص، فانني اتساءل عن الدور

كلنا من أجل

«حراس السم يذوقه».

ز - في مجال البلديات والمجالس القروية : كلنا يعرف، ان البلديات في كل انحاء المملكة تعاني من ضائقة مالية، فيما بالكم بالبلديات في محافظات الجنوب؟ هل تعلمون ايها السيدات والسادة ان امانة عمان الكبرى تتقاضى اربعة بالمائة من ثمن كل صندوق خضرة او فاكهة تنتج في الاغوار الجنوبية وتباع في عمان؟ نعم، عمان عاصمة الوفاق والاتفاق، وعاصمة كل العرب، ويجب ان تحظى بالدعم والرعاية، ولكنني اؤكد لكم ان ٧٥٪ من سكان الاغوار الجنوبية لم يصلوا عمان، ليس لعدم حبهم في ذلك، انما لعدم تمكنهم من ذلك، وما أطرحه هنا ايها الاخوة ان تحظى بلديات المناطق الزراعية في الجنوب وغيرها، بنصيب من الضريبة التي تدفع في سوق عمان المركزي من منطلق المساواة والحق والعدل، وما ينسحب هنا على الرسوم الزراعية ينسحب ايضاً على شركات البوتاس والفوسفات وغيرها، كرسوم طبيعية لا ان تقوم البلديات باستجداء هذه المؤسسات لدعمها ورفع مواردها المالية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

دولة رئيس المجلس : و عليكم السلام، شكراً للسيد جميل الحشوش، اعلق الجلسة لمدة ١٥ دقيقة ثم نعود لنستأنفها بعد ذلك. - وهنا رفعت الجلسة لمدة ١٥ دقيقة ثم

الذي تقوم به المؤسسات في تنمية المجتمع الحالي، وكما هي الحال في مثيلاتها في مختلف المناطق الاخرى من المملكة، فهل قامت مثلاً، جامعة مؤتة بنفس القدر مما قامت به جامعة اليرموك في محافظة اربد؟ واتني بكل صدق وامانة اقولها عالية مدوية ان جامعة مؤتة لاتدري ان هناك اغوار جنوبية، وان كانت تدري فالمصيبة اكبر.

اما بالنسبة للمؤسسات الاخرى، فالجنوب ايها السيدات والسادة، يوفر للمملكة معظم ما تحصل عليه من العملة الصعبة، كمردودات للمصادر الطبيعية، مثل البوتاس والفوسفات والاسمنت الابيض، والزجاج والصادرات الزراعية وغيرها وكذلك كمردودات اقتصادية من النقل (ميناء العقبة) والسياحة في البتراء وغيرها كقلعة الكرك وصخور رم.

دولة الرئيس، حضرات النواب المحترمين: من مطلق قول الحسين في خطابه السامي إلى هذا المجلس الكريم (ان موازنة هذه الدولة ستكون موازنة محافظات) فاني اكتفي في كلمتي هذه بالقول، انه مادام هذا توجه الحسين، فانه من الاولى ان تنعم كل محافظة بجزء كبير من وارداتها الاقتصادية، واتني ايها السيدات والسادة، اذ أطرح ما أطرح، فاني لا احسد المحافظات الاخرى ولكنه يطرح من مطلق ان محافظات الجنوب لم تحظى بالدعم الذي تستحقه حسب مواردها ومساحتها وتضحياتها ومن مبدأ : «اذا كنتم اخوة لتتقاسموا» ورجوعاً للقول الشعبي :

عادت بعد للانعقاد -

- استئناف الجلسة -

دولة رئيس المجلس : نستأنف الجلسة، السيد ضيف الله المومني والمتحدث الذي يليه الدكتور بسام العموش.

السيد ضيف الله المومني :

بسم الله الرحمن الرحيم

«والعصر ان الانسان لغي خسر الا الذين امنوا وعملوا الصالحات وتواصوا بالحق وتواصوا بالصبر». صدق الله العظيم

دولة الرئيس، الاخوة الزملاء، الاخوة الكريمه : السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

ان الذي يشير للمسؤول لسلبات ممارسة المسؤولية يكون قد أمل كثيراً بالتصحيح والتغيير لتحل الابعاض على السلبية فينعكس ذلك على مصلحة الوطن والمواطن. وهذا ما أشار له عمر بن الخطاب رضي الله عنه بقوله «رحم الله امرأ اهدى الي عيبي» لذلك اقول: ان وحدة الامة وضيان كرامتها وسعادتها رسالة عظيمة لانتفض بها الا نفوس مؤمنة تظهرت بهدي الله فاصبحت مؤهلة لتطهير النفوس، واشير بذلك إلى دعائين ارجو من الله ان تؤخذوا بعين الاعتبار للوصول إلى ما نريد بدل مضيعه الوقت حيث الدعامة الاولى. عبادة الله وحده دون الشبهات ومن ثم طلب العون والنصر منه وحده ليس من غيره، هكذا ثبت في تاريخنا عندما كان الضعيف يتساب امتنا فترة من الزمن فتتذكر عامل الوحدة والعزة فتركن اليه فتنهض بعد

كبوة.

دولة الرئيس، الاخوة الزملاء : ان الامن النفسي والاطمئنان المستقبلي يوفران للانسان طاقة خلقة من العمل النافع المنتج للامة والوطن، هذا عكس ما يجده الضيم والغبن الذي يلحق بالانسان وخصوصاً اذا احس به حيث ان كثيراً من الممارسات التي شاهدنا في العملية الانتخابية تثير كثيراً من التساؤلات، لا اريد التفصيل ابدأ انما مروراً سريعاً إلى بعض السلبات او سلبية واحدة لاتنا رأينا وقوف المسؤول هنا فقط وليس هناك ايضاً لذلك فان للعدل في الممارسة دور كبير في تهدئة النفوس سواء في ذلك الحاكم والمحكوم. ولتذكر قول الفارسي الذي جاء عمر بن الخطاب فوجده نائماً فقال فيه .

امنت لما اقامت العدل بينهم

فمنت نوم قريح العين هانيها واتابع حول هذا المعنى، اي معنى تحقيق العدالة، كيف نسمي الاستمرار بالعمل بقانون او نظام اثبت بطلانه وفشله حيث كان قد وضع اجتهاداً لخدمة المصلحة واذا به غير ذلك ومثال ذلك قانون إفراز الاراضي الذي أضر بمصلحة المواطنين خصوصاً في المناطق التي تقل فيها ملكية المالكين فأهملت الارض من جراء تطبيق هذا القانون.

بالاضافة إلى نظام التقاعد القديم الذي يطبق على النخبة المتقدمة في السن من موظفين وضباط متقاعدين قدماء الذين لم يتوفر لهم العيش الكريم بعد ان قدموا زهرة شبابهم لهذه

كلنا من أهل

الامة. هذا شيء قليل من كثير من القوانين التي لم تعد تخدم الامة.

دولة الرئيس، الاخوة الزملاء : ما ارى سلسلة الحكومات التي تعاقبت على الساحة بعد حرب الخليج الا واقعة تحت ضغط الواقع الموهوم، بان الاولى لنا ان نقبل ما قد كتب علينا من اثار الحقبة الزمنية الماضية التي استطاعت توجيهنا الوجهة المادية البحتة متناسين الواقع الذي يجب ان يكون عقيدة لنا وهو «قل اللهم مالك الملك تؤتي الملك من تشاء وتنزع الملك ممن تشاء وتميز من تشاء ونذل من تشاء» وشتان بين الواقعين حيث جبرنا الواقع العالمي الجديد إلى مؤتمرات السلام الموهومة والذي لن يتحقق الا بعودة كل يسودي إلى المكان الذي جاء منه وهيئات ان يكون ذلك بغير الاعداد والاستعداد الايماني والجهادي.

انني اتساءل كيف نسينا معاملة الشعوب جميعاً عبر التاريخ لليهود، فان نحن نسينا معاملة رسالته ﷺ لهم حين قال بعد نقضهم العهد واعتدائهم على امرأة مسلمة في المدينة قال رسول الله ﷺ هذه الجملة التي ارجو من الله ان تكون في الاذان الصاغية تماماً حتى تدخل إلى زوايا العقل زاوية زاوية «والله لا يسانقونا فيها بعد اليوم»، ان نسينا ذلك فكيف ننسى النظرة الامريكية لهم حيث ان فرانكلين رئيس الولايات المتحدة الامريكية الذي كان يغار على الاجيال الامريكية القادمة ويضاف عليهم من خطر اليهود لذلك ابدى وأبدى غيره العدل لليهود حتى يرسلوهم إلى

منطقة اخرى فكانت منطقتنا كبرميل نفايات بشرية فوق الصناعية لهذا العنصر الفاسد المفسد من العناصر البشرية فميتنا نحن بالمصائب والنكبات لجيلنا واجيالنا المستقبلية.

وفي هذا المجال اذكر ببعض مواقف العزة العالية وليست الاسلامية ولكن اذكر بمواقف عزة كانت في التاريخ بمثال لمفكر فرنسي اطلق شعاراً ووضع امام حكومته لترجمته عملياً وهو بعد هزيمة فرنسا في معركة سيدان سنة ١٨٧٠ حيث قال «هل الفرنسي ان يعيش ليثارة احفظ هذا المثال يا اخي وهذا القول يا اخي حتى يتقيض لنا ان نأخذ من امثال هؤلاء الحكمة وهن ضالة المؤمن. فسخرت وسائل الاعلام والتربية وكل مقدرات البلد لخدمة هذا الشعار فإذا أعدنا اليوم للثأر من الهزيمة بل الهزائم والنكبات والنكسات، وهل نستطيع ان نسمي هجوم السلام ثأراً، لا اتوقع ايها الاخوة ان لنا طريقاً للثأر واحداً سلكه اجدادنا على فترات من التاريخ وثبت نجاحه كما ثبت فشل كل طريق غيره الا وهو طريق اعداد الاجيال اعداداً ايمانياً جهادياً.

دولة الرئيس، الاخوة الزملاء : الديمقراطية الغربية التي نتغنى نحن بها شكلاً نوعاً ما، اريد ان اتحدث عن مفهوم واحد للديمقراطية الغربية المتطورة عن الديمقراطية الاثينية القديمة يقول مفكروها ومنهم جون لوك «الغرض من وجود الحكومة السهر على مصلحة المحكومين فان لم تسهر على مصلحة المحكومين وجب على الشعب تغييرها» وبهذا تحقق الرخاء المادي وتحققت السعادة المادية

نوعاً ما وتحققت المساواة وتكافؤ الفرص نتيجة استعمال العقل البشري وتوصله إلى مثل هذه النظريات والذي اريد ان اقول نريد ان ترجم مثل هذه المبادئ عملياً عليها ان تقودنا إلى التيقن من ان الحكم لله يقص الحق وهو خير الفاصلين واذكر بالممارسات الخاطئة التي نلمسها من الحكومة وهي حين تريد تعيين موظفين كبار نلتمس التحيز يلتمسه الصغير قبل الكبير، يلتمسه الفقير قبل الغني واضحاً ونلتمس التركيز على جهة واحدة من ابناء الامرة الواحدة دون الاخرى وكأن البلد مزروعة لفئة من ابناء الشعب الواحد فجلالة الملك ينادي بانها امرة واحدة فلماذا التمييز بين مناطق الامرة الواحدة؟ فالظلم ظلمات ومثال اخر وهو احتكار بعض الوظائف وكأنها تركة لورثة معينين فوصل بهم الامر إلى استبعاد موظف في احدى الوزارات من غير حاشيتهم شاءت الاقدار إلى وصوله استبعده إلى مكان اخر ليس من اختصاصه وما زال عالماً منذ سنوات في ديوان الخدمة المدنية ولا ذنب له الا لأنه من ابناء احدى عشائر جبل عجلون وكأنه كتب هذه المنطقة او لهذا الجبل ان لا يكون ابناءه في الوظائف المتقدمة.

دولة الرئيس، الاخوة الزملاء : وقبل ان انهي كلمتي لاني اختصرت كثيراً كما طلب مني الامين، وقبل ان انهي لابد من المرور على نقطتين تهمان لواء عجلون والذي اتشرف بتمثيله في هذا المجلس الكريم :

* ترفيع اللواء إلى محافظة حيث ان الذي يطالع التاريخ الحديث لشرق الاردن

يلاحظ ان عجلون كانت احدى ثلاث حكومات قبيل مقدم المغفور له جلالة الملك عبدالله بن الحسين سنة ١٩٢١ وهي حكومات عجلون - السلط - الكرك.

وقد انسלخ من عجلون محافظتان وعدة الوية وقيت عجلون على حالها فالتعب من اهالي اللواء على ابناءه وعلى ممثلي السلط والكرك ومنهم دولة رئيس الوزراء الذين لا يقدمون المساعدة لهذا اللواء للاخذ بيده حتى لايسير دائماً في مؤخرة القافلة وما هذا إلا دليل حي وملسوس على اهمال الحكومات المتعاقبة لهذا اللواء.

* الاجحاف بحق عجلون في عدد المقاعد النيابية، فليس من العدل ان يمثل اللواء الذي يقارب عدد سكانه مئة وعشرة الاف بثلاثة مقاعد حيث يجب ان ينال هذا اللواء حقه من الممثلين حسب نسبة عدد السكان كما هو في باقي المناطق.

واخيراً ان لواء عجلون لم يتل نصيبه من الاهتمام والرعاية من قبل الحكومات كما أسلفت سواء من ناحية الخدمات والتعيينات ولم يتل ابناءه حقهم في مراكز الصف الاول كما اسلفت، لهذه الاسباب ولغيرها من الاسباب التي تختلف قناعاتي بالنسبة لهذه الحكومة فاني اعلن حجب الثقة عن هذه الحكومة متمنياً منها في حال حصولها على الثقة ان تنفذ جميع ما ورد في بيانها الوزاري متوخية في ذلك العدل والمساواة بين الجميل. واذكر الالجبابية الوحيدة لهذه الحكومة وهي ان رئيسها اكرمه الله استبعد من التشكيل الوزاري

هكذا من الشغل

جميع النواب لأن الشعب اختار نوابه لموقع واحد لا لموقعين والله أسأل التوفيق لما يرضي الله... والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام، شكراً شكرياً للسيد ضيف الله المومني، الكلمة الآن للدكتور بسام العموش، والمتحدث الذي يليه السيد سميح الفرح.

الدكتور بسام العموش :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين وبعد

" يا ايها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديدا يصلح لكم اعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزاً عظيماً".

صدق الله العظيم

دولة الرئيس، حضرات النواب المحترمين :

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

ان امتنا تمر بطروف صعبة وأوضاع خطيرة تقتضي منا ان نفتح اعيننا وننظر بمنظار الحضارة والتجربة نثبت عند ثوابتنا دون جمود او انحراف، يتمثل هذا الخطر بقوة السرطان اليهودي المدعوم والمتحالف مع امريكا التي اصبحت وحيد القرن لهذا العالم، ويقابل ذلك تفكك عربي اسلامي كل دولة متغلقة على ذاتها، هم الذين يقدرون ان يستمروا في مدة الحكم دون رعاية للاهداف الاستراتيجية للامة ومنطلقهم المصلحة الذاتية الشخصية.

لقد دخلت امتنا تيهياً زاد عن تيه بني اسرائيل، فمنذ عام ١٩٢٤م وامتنا بلا هوية يمتص دمها الاستعمار واذا ناب الاستعمار وير عليها حين من الدهر في التآكل الداخلي والصراع الفكري حين توجه بعض ابناء الامة الى وهم الاتحاد، واقتتل اخرون معركة (لا وجود لها) بين العروبة والاسلام. واستمر التزيف في الامة وبخاصة بعد زرع الخنجر اليهودي وكانت أزمة الخليج الاولى والثانية واذا بالامة في حالة يرثى لها يطعننا خصمها وتطعن نفسها بيدها في حروب سياسية واقتصادية وعسكرية وفكرية. ونحن في الاردن وان كنا في موقع لا يملك الشرة والسطوة ولكنه قدرنا ان نكون في وسط الميدان نفاخر بالرجال والمهارات، نفاخر بشيء من الاستقرار وشيء من الحرية والتعددية بحسبنا خصمنا عليها ويتمنى زوالها وكثيراً ما سمعنا عن امنيات الخصوم ان يلحق الاردن بركب الآخرين الذين نفذوا اوامر الاجنبي بالمعارك الداخلية والهاء الامة عن عدوها الحقيقي لتدخل معارك الوهم والخوف ولا طائل ولا جدوى الا الندماء والاشلاء والسجون والرعب والتشريد.

هذا البلد الطيب باهله وارضه يحتاج إلى المخلصين الذين ينظرون للامور باعتبار التغيرات المستقبلية التي نراهن عليها. هذا البلد له دوره فهو ارض الخشد والرباط له وعد مع الرسول الكريم ﷺ أن يكون منطلقاً للمعركة الفاصلة مع اعدائه الانسانية والحضارة والاسلام ولن يكون ذلك يادون ضعيف ولا

مع جميع الدول الاسلامية الشقيقة خصوصاً في مجال الدفاع عن سمعة الاسلام الخفيف وجوهره وحقيقته ومبادئه الانسانية السمحة في وجه كل ما مسها من غبار وتكرر هذه المعنى في نهاية البيان الوزاري.

اقول لظالمنا نحدث المسؤولين في هذا البلد عن احترام الدستور وتفعيل مواده وانني اتساءل حول الاسلام الذي نريد هل الاردن بلد يطبق الاسلام ؟ وهل وجود المآذن والمساجد هو الاسلام ؟ هل الاسلام اجزاء ومزق ؟ ام انه دين شامل كامل. انني اؤمن بالاسلام الذي يتناسب مع كل زمان ومكان والذي يفتح باب الاجتهاد للمختصين ليقولوا وجهة نظرهم فيما يجد من اشياء عبر الزمان والمكان. الاسلام وبكل صراحة كما يعرف القاصي والداني غير مطبق في الاردن الا في مجالات محدودة اخذت اسم الاحوال الشخصية وتم تعطيل الاسلام في الجوانب الاخرى الهامة كالسياسة والاقتصاد والعلاقات الاجتماعية وغير ذلك. ليس أحد أولى من الاردن بهذا الاسلام وقد انتسبت المملكة إلى بيت رسول الله ﷺ ان الاسلام على الطريقة العلمانية لا يرضى الله تعالى ولا يقبله المسلمون الواعدون وان واقع هذا البلد وكل بلاد المسلمين يؤكد ان الاسلام هو الحل اذا اخذت به الحكومة والشعب معاً. الاسلام هو الحل ليس شعاراً انتخابياً لحركة او جماعة او حزب بل هو شعار مأخوذ من قوله تعالى (ان تنصروا الله ينصركم).

انني اسأل وبصوت عال من ترجمة ما ورد

بوطن يخترقه الاعداء ولا بمواطن مصلحي، ومن هنا فهمت الحركة الاسلامية ومنها جبهة العمل الاسلامي المعادلة تماماً فكانت مشاركتها الايجابية حتى لا يقع العزل السياسي، وكان النهج الاصلاحي حتى لا تقطف الثمار وهو فجة. شاركت الحركة الاسلامية في انتخابات ١٩٨٩ وأدت الدور الذي تستطيع خلال البرلمان الحادي عشر وليس ذلك غريباً عليها فان تاريخ الاردن لم يسجل اية دنية او سوء عليها انما كانت دائماً مع مصالح الوطن والامة والاسلام. وهاهي تشارك في انتخابات (١٩٩٣) من باب تجلير التجربة وتعميقها وتفويت الفرصة على الاعداء الحضاريين للامة ومع هذه الايجابية فانها كانت دائماً ناصحة مذكرة أمرة بالمعروف ناهية عن المنكر، تعني بالموضوعات لا بالاشخاص لان تجريح الاشخاص ليس من اخلاقها، ولهذا فقد تعاملت مع شتى الحكومات الاردنية من منطلق الاسلام والحرص على الاصلاح والتقدم نحو الحياة الافضل، بغض النظر عن رؤساء الحكومات والاطمق الوزارية اباً كانوا. واليوم نستمر على نفس النهج نتحدث عن البيان الوزاري للحكومة لا عن الاشخاص والاسماء وأحب ان يكون نقاشي للبيان في ضوء النقاط التالية :

اولاً : الحكومة وموقفها من الاسلام :

تقول المادة الثانية من الدستور [الاسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية] ويقول البيان الوزاري [وستواصل حكومتني بل ما تستطيع من قدرات العمل على تعزيز التعاون

في الدستور عن الاسلام وكذلك ما ورد في البيان الوزاري.

لقد اشترطت الحركة الاسلامية على حكومة الرئيس مضر بدران لثقل الثقة شروطاً كثيرة كان اولها (التوجه نحو تطبيق الشريعة الاسلامية) ولم نر درجة واحدة من التوجه نحو الاسلام بل ما نراه هو العكس وانني اتساءل عن رأي الحكومة التي تناقش بيانها اليوم عن هذا الامر الهام. هل تنوي ولو مجرد نية ان تتوجه نحو الاسلام ومماي ادوات هذا التوجه وهل السادة الوزراء يحملون في حقائبهم تعليمات بهذا الخصوص.

ان الاسلام ديننا جميعاً وليس لحزب او جماعة وانني اتحدى اذا كنا ديمقراطيين حقاً ان نجري استفتاء على الشعب لنعرف رأيه في هذه القضية هل يريد استمرار الحكم العلماني ام انه يريد الحكم الاسلامي ؟ انني احب ان ارى غير الاردن على هذا الاسلام في السياسة الخارجية والداخلية والاعلامية والتعليمية واننا اليوم ونحن نستقبل كريستوفر وزير الخارجية الامريكية فانا نتمنى على وزارة خارجيتنا ان يكون لها احتجاج رسمي على استقبال كليتون لسلمان رشدي لان ذلك الاستقبال استفز مشاعر ما يزيد عن مليار مسلم. وتتسابق الدول للاعلان عن وقوفها ضد الارهاب الاسلامي المناهض لسلمان رشدي ولاتمجد فعاليات واضحة للسفراء العرب والمسلمين ولا وزارات الخارجية لنشعر ان هذا الاسلام له اب يدافع عنه ويلدود عن كرامته.

ان المسلم لا يؤمن بالأذى والحقد ولكن الآخرين هم الذين يمارسون هذا الامر تجاهنا في فلسطين والبوسنة والعراق وليبيا والصومال وكشمير وغيرها.

ثانياً : الحكومة وموقفها من القضية الفلسطينية : لقد تحدثت البيان في اكثر من موقع عن القضية الفلسطينية وانها قضية شعب فلسطين مع التركيز على اهتمام الاردن بالمقدسات ووعايتها وان السيادة عليها لله تعالى وحده وان الحل الانسب للقدس يكون بتشكيل هيئة اسلامية عليا. ولم يتحدث البيان عن اليهود انهم اعداء بل ذكرهم بانهم ابناء ابراهيم وانهم لهم الحق في العيش في ظل سلام عادل وديمقراطي وشامل. لم يتحدث البيان عن فلسطين التي نعرفها في الجغرافيا الحقيقية والتاريخية وانني لست بحاجة لاستجلاء رأي الحكومة في هذه المسألة لان الامر واضح كل الوضوح. منذ مؤتمر مدريد وقد اكدت دولة رئيس الحكومة المكلفة لجهة العمل الاسلامي حين تمت المقابلة بين يدي التعديل الوزاري على استمرار نهج مدريد وواشنطن.

لا اريد ان اكرر ما قاله اخوتي في جبهة العمل الاسلامي ولكنني هنا اذكر بكلمات للحسين كنا نتغنى بها في وقت بعيد عن مدريد وواشنطن اذ قال : (الارض ارضنا والقدس قدسنا ولن نفرط بذرة من ترابها الطهور).

ان تدويل القدس امر يرفضه الشرع ويرفضه المسلمون والوطنيون الواعون واننا لا نرى حلاً لقضية فلسطين إلا ان يرجع كل

وافد اليها من حيث جاء وهذا يعني ان يعود ابناء ثمانية واربعين الى حيفا ويافا وان يعود شامير الى بولندا ولا خيار إلا خيار القوة بالجهاد. ان فلسطين لا تتسع لاثنتين اما شعب فلسطين او شتات الصهاينة ولم العالم من الشواذ.

اننا كأمة ضعيفة في الوقت الحاضر لا يجوز ان ننطلق من ضعفنا لاثنا امة لاهوت ولكن المتغيرات قادمة ولقد ضرب الضعفاء مثلاً في الصمود وكانت النهاية لصالحهم سواء في فيتنام او افغانستان وما هو حزب الله في جنوب لبنان يزعم اليهود اياً ازعاج وما هي كتاب عز الدين القسام تسيل دموع اليهوديات رداً على دموع نساء فلسطين التي لا يثار لها احد.

ان المفاوضات في ظرف الضعف تعني التنازل. لان القوي سيفرض شروطه وقد فعل فيها هي منظمة عرفات تعترف بالدولة اليهودية ولم يقابل ذلك اعتراف بدولة فلسطين بل بالمنظمة، وما هم العرب يدينون الارهاب بينما يستمر المستوطنون بقتل الفلسطينيين، مفاوضات في اوسلو وملايخ في غزة وقصف للبيوت بالصواريخ المضادة للدبابات. ليقل التاريخ اننا كنا ضعفاء ولكن العار كل العار ان يقول اننا تأمرنا على انفسنا قصلنا ام لم نقصد. وان ما حصل في كامب ديفيد حيث وعدوا الناس بتحويل مصر الى ارض الخيرات واذا بها تتحول الى مسرح للاغتياالات ونهب للاقتصاد وسوق للمخدرات ومرفأً للايدز ويتغلغل اليهود الى الاسواق وتستمر المأساة. قهل نعي الدرس؟

انني وانا اتحدث عن القضية الفلسطينية اجد نفسي بلون الاسلام والعروبة الوطنية رافضاً لاتفاق غزة اريحا وبلدول الاعمال الاردني الصهيوني حرصاً على الاردن وارضه وشعبه. هذا التوقيع الذي تم لا تقبله ولا نؤيده بل ندينه لان علامات الوطن البديل تلوح في الافق وانني اتساءل عن الخطة التي وضعتها الحكومة لمنع تنفيذ مؤامرة الوطن البديل التي هي مؤامرة على الاردن وفلسطين معاً.

وانني ادعو الحكومة ان تضع ادق تفاصيل الحلول مع اليهود امام نواب الشعب.

اننا مع منظمة التحرير ولنا مع منظمة التوقيع واننا مع الاردن الآمن المستقر ولنا مع وجود علم اليهود في عمان. اننا مع غرس عداوة اليهود في نفوس اولادنا ولنا مع تطبيع العلاقات معهم. ان مخاطر التطبيع كبيرة ولا ادري من اعطى الاشارة للبدء بالتطبيع قبل التوقيع؟ ومن هو صاحب الامر بالتوقيع قبل ان يقول الشعب كلمته؟

ان الاردن لا يستطيع ان يحمل هموم الأمة كلها ولا يستطيع ان يحقق المعجزات ولكنه يملك ان يثبت على المبدأ دون ان نلطيخ تاريخنا بشيء مشين. لقد عرض على الاردن كامب ديفيد فرفض وكان عليه ان يرفض مدريد وما وراءها؟ ان السلام المزعوم له استحقاقات ومنها تقليص قوة الجيوش العربية والها الاردن حتى تكون ساحته سهلة الابتلاع. ومن الاستحقاقات فتح الاسواق الاقتصادية وانني ارى الامر جد خطير حيث ان دهاقنة

هكذا من الأشغال

المال في العالم هم اليهود الذين يستطيعون شراء مصفاة البترول الأردنية والفوسفات والاسمنت وسحاب الصناعات وعندها تتحول إلى عبيد عندهم.

ومن الاستحقاقات التطبيع الثقافي والاعلامي فهل ستبدأ عملية إعادة النظر في المناهج التي تذكر اليهود ومواقفهم التاريخية المشينة؟ وهل ستصبح خطبة الجمعة التي تذكر قتلة الانبياء مطاردة؟ وهل ثمة علاقة بين التطبيع الاعلامي واستناد حقبة وزارة الاعلام لأحد المفوضين مع الاحترام لشخصه الكريم.

وبما اتنا في بلد ديمقراطي فلماذا يجب التفتاز التدوات المضادة للحل السلمي وبيت المؤيدة؟ لماذا لا نتحاور علناً جهاراً نهاراً؟ يهود يجلسون على الطاولة التفاوضية وآخرون يحملون السلاح ولا تناقض عندهم. ان الرافضين للحل السلمي وطنيون مخلصون غيورون لا يجوز كتم انفسهم ولا اغتيال كلماتهم ولا يجوز ان تكون الوسائل الاعلامية وبخاصة التلفاز بيد المؤيدين للسلام المزعوم.

ثالثاً : الحكومة والعلاقات العربية والدولية: تحدث البيان الوزاري عن العلاقات العربية والدولية يقول البيان الوزاري [وهذا الحمى العربي يسعى لتحقيق التضامن العربي الكامل] ويقول [اما علاقاتنا مع الدول الصديقة فستواصل حكومتي رعايتها وتنشطها على اساس الثقة والاحترام المتبادل والمعاملة بالمثل وتحقيق المصالح المشتركة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية] وإذا كان لي من

تعليق على العلاقات العربية فاني ادعو إلى تعزيز علاقات الشعوب وإن لا تكون هذه العلاقات مرهونة بتراضي الحكام ان نجحت قمتهم نجحنا وإن فشلت فشلنا. انني ادعو إلى فك الارتباط بين علاقات الشعوب وعلاقات الحكام وادعو إلى تكوين لوبي شعبي عربي في كل قطر يرفض كل قرار لاية حكومة تؤيد القطيعة العربية لقد مرت البلاد العربية بظروف سيئة وما ساءت العلاقات بين وزارات الداخلية، والاولى ان لا تسوء علاقات اسواق العمالة العربية كما حصل بعد أزمة الخليج الثانية فما ذنب الفلسطينيين ولاردنيين في تلك الأزمة؟

وهل هم الذين اعطوا الاشارة الخضراء للمعراق لدخول الكويت؟ انني ادعو إلى المصالحة العربية التي يكون للشعوب فيها دور وادعو إلى وجود هيئة للامن الاقتصادي العربي فيما يتعلق بالعمال العرب في البلاد العربية وفي هذا المجال فاني احب ان اسمع شيئاً مما بذل من جهد حقيقي حكومي لضمان حقوق الذين كانوا يعملون في الكويت وادعو حكومة وبرلمان الكويت إلى اعادتهم لاهلهم من جديد.

ان الوحدة العربية من صميم اسلامنا وإذا كان المنظور الحالي يقول باستحالة الامر في الوقت الحاضر فلنحي مجالس التعاون شريطة ان نرى شيئاً من التطبيق على ارض الواقع كالغاء التأشيرات وتسهيل العبور والتكامل الاقتصادي والاعلامي والثقافي.

اما علاقتنا مع الآخرين فاني اؤكد على ما

جاء في البيان من عدم التدخل في الشؤون الداخلية وعملياً فانا لم نتدخل في انتخابات الرئاسة الاميركية ولن نرتب شيئاً لانتخابات الكونغرس القادمة ولكن هل تفعل امريكا وغيرها نفس الشيء؟

ان السفير الاميركي عندنا يصول ويجول ويتدخل في كل شيء وأن حكومتنا ان توقفه عند حده وان يتم استدعائه لوزارة الخارجية ليعتزم الاعراف الدبلوماسية والا فلنرفع صوتنا عالياً في وجهه بانه غير مرغوب فيه.

رابعاً : على الصعيد الداخلي :

١ - الانتخابات التي مضت : انني اعتقد ان الانتخابات كانت نزيفة في مناطق دون اخرى وقد كانت هناك ممارسات لم نجدها في انتخابات ١٩٨٩ وانني اتهم جهات معينة بالتدخل في الانتخابات ولقد رأينا في المنشورات التي وزعت وثائق تنشر لا تملكها الا تلك الجهات مما يدل على ضلوعها. واننا نسمع عن اعتقالات لمن وزع منشوراً بطريق غير مشروع ولكننا لم نسمع عن اعتقال احد من اصحاب منشور ١٩٩٣ وللحكومة ان تقول انها منشور مرشحين فيما بينهم وقد يكون ذلك ولكن اكرر السؤال : لماذا لم يتم مرشحو ١٩٨٩ بهذا الاسلوب؟ ومن اين جاء المرشحون بالمعلومات التي لا تملكها الا تلك الجهات.

ويخصوص لجان الطعون فاني اعتقد بضرورة العدول عن ان تكون لجان النظر في الطعون من المجلس وانه لابد من استناد النظر

في الطعون إلى قضاة عدول حيث يقدم الطاعنون طعنهم خلال مدة اقصاها ثلاثة ايام بعد ظهور النتائج ويعطي القضاة مدة اسبوع إلى عشر ايام لابداء الرأي ويكون حكمهم قابلاً للاستئناف امام محكمة العدل العليا والتي تبت الامر خلال ثلاثة ايام وبعد الانتهاء تتم دعوة المجلس النيابي دون وجود اي طعن. اما الوضع الحالي فانه غير منطقي وارى ان عملية الطعن ستكون شكلية لامتنع اشخاص الطاعنين ولن يخرج اي نائب طعن فيه اذ ليس من المنطق بعد ان يدخل المجلس ويقسم ان يخرج منه ثانية. واتني ادعو الى تعديل قانون الانتخابات وتوزيع المقاعد بالتساوي وليس معقولا ان يكون للمليون ساكن مثلاً في الزرقاء اربعة نواب.

٢ - امن الوطن : تحدث البيان عن امن الوطن واستقراره ونحن مع هذا الامن وهو عندنا عبادة نتقرب بها إلى الله تعالى ولايتحقق الامن الا بالحرية المسؤولة لابنائنا، لا يتحقق الامن بكثرة السجون ورجال الامن ولا بالازهاق والتوعد ولا بحجز جواز او منع من سفر بل يتحقق الامن بفرس الايمان في النفوس قال تعالى «الذين آمنوا ولم يلبسوا ايمانهم بظلم اولئك هم الامن وهم مهتدون». واتني ادعو وقد بدأ اختراق الامن بكثير في بلدنا إلى التشديد على غتريقي الامن ايأ كانوا ولا بد ان يقف كل واحد عند حده. ان حرية المواطن وامنه وحرمة منزله وشعوره

هذا من الشغل

وعقيدته امر لا يجوز اغفاله ما دعنا نقول الانسان اغل ما نملك. ان الذين يخترقون الامن كثر ولا يجوز ان نحصر مخترقي الامن في لصوص المنازل ومحلة السكاكين والمشارط بل ان ترخيص التجارة خرق للامن وان بث المسلسل والفلم الداعر خرق للامن وان الرقص الفاجر والنوادي الليلية والحفلات الماجنة خرق للامن، ان الفن براء مما ينسب اليه فالفن رسالة اخرى ليست هذه الصورة المسخ التي نراها. واذا كان القانون هو الذي يخترق الامن فتلك هي المصيبة الكبرى وهذه المناسبة فاني اتمنى على اخواني اعضاء المجلس ان تتعاون لالغاء كل قانون يخترق امن هذا البلد واستقراره.

٣ - البعثات الدبلوماسية : يقول البيان الوزاري (اصدرت حكومتي نظاماً خاصاً بالسلك الدبلوماسي ونظاماً لتنظيم وزارة الخارجية وادارتها يضمن رفع مستوى الاداء والمستوى المعيشي للعاملين في بعثاتنا الدبلوماسية) واتني اتساءل في هذا المقام عن الدور الفاعل الذي يقوم به الدبلوماسيون الاردنيون. ان معلوماتي المحدودة تقول ان البعثات الدبلوماسية مظهر من مظاهر المحسوبة في دولتنا حيث يرث الولد عن ابيه مثل هذه المواقع ويصل اليها المتزلفون وكثيراً ما الحق اشخاص ببعثات دبلوماسية وهم لا يفقهون في السياسة الخارجية شيئاً ولا هم مؤهلون ولا يحتاجهم تلك البعثة وان اخباراً بندي

لها الجبين عما يجري في بعض البعثات الدبلوماسية ابعاد كل هذا نريد ان نحسن لهم الوضع المعيشي وهم يعيشون فوق الريح مسكن مجاني ومأمنون بالمواصلات وتذاكر السفر المجانية ويقضون اكثر اوقاتهم في الولائم والحفلات ومع كل ذلك فالاداء ليس بشيء. انني ادعو وزارة الخارجية لتقديم تقرير مفصل في هذا الشأن وادعو الحكومة إلى تحويل ما تنوي تقديمه للدبلوماسية إلى الفقراء الاردنيين.

٤ - التمييز بين ابناء الوطن : تقول المادة السادسة من الدستور فقرة (١) (الاردنيون امام القانون سواء لا تميز بينهم في الحقوق والواجبات وان اختلفوا في العرق او اللغة او الدين).

ويقول البيان الوزاري (وستواصل حكومتي امتداداً لجهود الحكومات السابقة العمل على تطوير الجهاز الاداري بحيث يصبح جهازاً فاعلاً تتواله خيرة الكفاءات من ابناء الوطن القادرين على تجاوز البيروقراطية والمحسوبية والفردية، والعاملين ابداً على خدمة ابناء الوطن دون غاية او تمييز).

اقول ان هذا الكلام الجميل في الدستور والبيان الوزاري يصطدم بصخرة الواقع فنحن نرى التمييز واضحاً كل الوضوح بين المواطنين وبمعدلات ومكاييل فتارة نجد التمييز بين الفلسطيني والاردني وتارة نجد بين الشمالي والجنوبي وثالثة نجد بين عشيرة واخرى. ان منح المواطن الذي يحمل جواز السفر الاردني والجنسية الاردنية من الدخول إلى أي موقع

هو ضرب من التمييز وإلا فلماذا اعترف له بالجنسية؟ لماذا الخطوط الحمراء على اردني دون آخر اننا نلمس كما يلمس كثيرون من ابناء هذا الاردن انهم قد ضريت امامهم العوائق واتني اتحدث عن بعض العشائر بانها من المغضوب عليهم حيث لا نجد في اكثر عشيرة في الاردن دبلوماسياً واحداً ولا سفيراً ولا محافظاً واذا بلغ العسكري رتبة معينة احيل إلى التقاعد.

آن لنا ان نشعر الجميع بانهم ابناء وطن واحد وان وجودهم في المواقع لا تقف امامه حواجز ظالمة وان التنافس مفتوح امام الجميع وفق معادلة القدرة والكفاءة.

٥ - السياسة الاعلامية : يقول البيان الوزاري [وقد بادرت وزارة الاعلام بوضع استراتيجية للاعلام الاردني]

اننا متعطشون لسياسة اعلامية واضحة تنبع من الامة وحضارتها وثقافتها وتحرص على الوطن والمواطن. وان الاعلام الذي لا يحترم الاسلام جدير بان يقدم للمحاكمة فهو يعاند المادة الثانية من الدستور. وان حرية الصحافة لاتعني حرية الفجور واتني اتعجب من السماح بنشر الصور الخليعة في الصحف والمجلات ثم بعد ذلك يقول وزير الاعلام السابق انني لا اجد في قانون المطبوعات ما يمكنني من منعها.

ان السياسة الاعلامية خطيرة وبخاصة في هذه المرحلة واننا نحذر من التطبيع الاعلامي ونحذر من احتكار وسائل الاعلام لصالح الحكومة. اننا بحاجة إلى اعلام يتفهم الوضع

النفسى الذي تعيشه امتنا فيقدم ما يرفع المعنويات ويشد الى الذات والاصالة مع دعم المشطق والعقل دون ان نصنع جيل الهزيمة والميوعة بانفسنا. لا يجوز للسياسة الاعلامية ان تصنع ازدواجية مع الاعلام المسجدي الهادف والتعليمي الوطني الواعي ولا بد ان تصب كل اجهزة التوجيه في خط واحد لا ان تصنع خطوطاً متناقضة.

وانني بهذه المناسبة احيي الاصلاء من الاعلاميين الذين يستعملون اقلامهم كسلاح يدافعون عن الامة وهويتها وحضارتها ويتميزون عن الذين يؤجرون اقلامهم بعد ان اجرؤا عقولهم وولاهم.

وللاعلام الاردني دور خاص لان بشه يقتحم خطوط العدو الصهيوني، وينظر عرب فلسطين إلى الاعلام الاردني على انه اعلامهم فليكن الاعلام بمستوى الظرف والمرحلة.

وانني ادعو وزارة الاعلام إلى افساح المجال للبرامج الجادة وبخاصة البرامج المتعلقة بالشعائر والعبادات التي يجهلها الكبار قبل الصغار وكذلك تلك الندوات الاجتماعية والسياسية بالمنظار الاسلامي الواعي.

ان استمرار نشر الدعايات الفندقية امر يصيبنا في عقر دورنا وهل انتقلت كل البضائع الخارجية إلى بلدنا؟

وانني اتمنى على وزارة الاعلام وبخاصة التلفزيون عدم تشويه كلمات النواب كما حصل بالامس.

٦ - التعليم المدرسي والجامعي : يقول البيان

هكذا من الأشغال

الوزاري [وفي مجال التربية والتعليم ستواصل حكومتي السير في خطة التطوير التربوي التي بوشر بها منذ ست سنوات مع تأكيد دور التربية الفاعل في مرحلة التحول الديمقراطية والتركيز بشكل خاص على الأبعاد النوعية ويشمل ذلك الارتقاء بمهنة التعليم اداء ومكانة وتطوير المناهج والكتل المدرسية].

وانني اذ اسجل تقديري لتوجه وزارة التربية والتعليم للاستغناء عن الابنية التي لاتصلح واعتماد ابنية جديدة تتناسب مع الجو الذي تقتضيه العملية التعليمية وكذلك اقدر تأهيل المعلمين فائني ادعو ان يكون هذا التأهيل شاملاً لكل حملة الدبلوم بما فيهم خريجو البوليتكنيك.

ولقد نشرت الجورديان تاييمز نص تلك الرسالة واتمنى ان اسمع تكللياً لصحة هذا النبأ، وارجو ان لايفهم انني ضد تطوير المناهج ولكن التطوير الذي ندعو اليه ونقبله هو التطوير نحو الافضل. ان وزارة التربية والتعليم مدعوة لاثقاذ الاجيال التي تردى تعليمها وتراجعت ثقافتها والجميع يذكر اننا اصبحنا نرى طلاباً يتخرجون من الثانوية العامة وهم لايجسئون الكتابة المتوسطة والمقروءة.

اما التعليم العالي فائني وان كنت مع استقلال الجامعات الا ان هذا لايعني الغاء الرقابة على هذا التعليم الذي تحول فيه بعض مدرسي الجامعات إلى بائعي كتب ومذكرات واصبحت الجامعات مجرد جمع الرسوم حيث لا متابعة لقيمة ما يعرض على الطلبة من عمل وثقافة. ان كثيراً من الطلبة منهمم الفقر عن دخول الجامعات ودخل آخرون بالمحسوبة او لانهم يملكون المال. اتنا ونحن على اعتاب القرن الحادي والعشرين لابد ان نضع خطة للوصول إلى التعليم المجاني في الجامعات وهذا تعمل به كثير من الدول العربية، ولابد ان نساعد الطلبة في الجامعات بايجاد اتحاد الطلبة الذي ينشدون.

واحب ان اؤكد على ضرورة فتح الاعين على تطوير المناهج وبخاصة اذا ربط هذا التطوير بالعملية السلمية مما يعني تسريب الافكار التطبيقية لابنائنا ولقد اطلعنا على رسالة امريكية موجهة إلى حكومتنا منها إلى وزارة التربية والتعليم تطالب بتعديل المناهج لتناسب مع توجه الحكومة الاردنية في مسألة

والدكتور بسام العموش : دولة الرئيس ، الاخوة المحترمين : اما عن الاسئلة الجامعين فائني استهجن عدم وجود نقابة لهم، حيث

ان هذا القطاع لا يتوقع منه الفوضى بل لابد من صيانة حقوقهم ولابد من ايجاد مؤسسة ترعى شؤونهم وتربطهم ببعضهم البعض.

ولقد آن الاوان لانصاف حملة الدكتوراة من موظفي الدولة ولو قارنا رواتب هؤلاء برواتب نظرائهم في الجامعات لما بلغت نصف رواتب الدكاترة في الجامعات عن عينا حديثاً.

ان الديمقراطية التي تلف العالم تقف على ابواب الجامعات حيث يفرض رئيس الجامعة والعلماء ورؤساء الاقسام على هذه المواقع فرضاً فلماذا تبقى هذه الصروح تعيش اجواء المحسوبة والدكاتورية والشللية.

النيابي الحادي عشر. انني ادعو إلى سياسة الصدقة المنتجة التي تحول الفقير إلى غني لا ان نستمر على سياسة الصدقة المستهلكة التي يستمرى فيها المتسول عمله لان غيره يطعمه ويسقيه وانني اشك بالحل السحري للبطالة ولكنها تحتاج إلى جهود وبرامج وادعو الحكومة إلى اتباع سياسة احياء الموات وهي سياسة نبوية تقول (من احيا ارضاً ميتة فهي له) ونحن في هذا البلد الزراعي نحتاج إلى الجهود الشبابية لاستغلال ما يسمى باملاك الدولة حتى نحيل هذه الارض الطيبة إلى ارض منتجة يرتبط بها ساكنها حين يشعر انها ملكه الخاص.

٨ - الوضع الصحي : ان بلدنا فيه خير كثير حيث الكوادر الطبية المتقدمة والصروح العلاجية الكبيرة ومع ذلك ورغم قلة عددا فهناك قطاع من الناس لاأمن له ولايملك ان يتعالج حتى في المستشفيات الحكومية التي تعاني من الضيق وقلة الاجهزة والعناية. الحل لا يكون بترخيص المزيد من مستشفيات القطاع الخاص فحسب بل بتحسين وضع المستشفيات الحكومية وعلى سبيل المثال لا الحصر فان مستشفى صغيراً في الزرقاء قد اوكلت له مهمة معالجة ما يقرب من مليون انسان مع انه مستشفى يصلح ان يكون في قرية كبيرة.

٩ - السلطة التشريعية وموظفوها : لقد قام المجلس السابق برفع مذكرة إلى الحكومة يطالبها باستقلالية مجلس الأمة

٧ - البطالة والفقر : يقول البيان الوزاري [كما واصلت حكومتي جهودها للحد من مشكلة البطالة والفقر].

واحب ان اؤكد على تكتيف المشروعات الرامية الى تخفيف هذه المشكلة بتفعيل صندوق التنمية والتشغيل وصندوق المعونة الوطنية وصندوق الزكاة فائني احذر ان الامر يستفحل وان جيوب الفقر أصبحت متسعة وأن سياسة التنمية الاجتماعية في هذا المجال محدودة ولعل بعض المؤسسات الخيرية المحلية والاجنبية تقوم باضعاف ما تقوم به وزارة التنمية الاجتماعية. بل ان الوزارة تضيع العراقيل امام هذه المؤسسات وتكتم انفسها بحجة عدم استغلال البعض لهذه المؤسسات علماً بان بعض المسؤولية في التنمية الاجتماعية قد اقترف جرائم وجرائم وقف لها المجلس

مالياً وإدارياً ولكن الحكومة لم تستجب حتى الآن. ان موظفي هذا المجلس يبذلون جهداً كبيراً ويحتاجون إلى تقدير مقابل وإتقنى على هذه الحكومة النظر بجدية في هذه المسألة.

وفي ختام كلمتي فإني أرجو ان تتحقق بعض النقاط التالية :

- ١ - سرعة تقديم قانون جديد للبلديات.
- ٢ - اظهار نتائج الرقابة والتفتيش للملا عما يشجع المظلومين لاخلد حقهم ويردع المتفطرين عن غيهم.
- ٣ - إيجاد مركز معلومات يخدم السادة النواب كي يستطيعوا ان يقولوا ما يشاؤون وفق حقائق وارقام بعيداً عن الخطابة الانشائية.
- ٤ - الاستمرار في دعم المواد الاساسية وعدم رفع الدعم منها كانت الظروف.
- ٥ - تعميم فكرة تأهيل الموظفين اسوة بوزارة التربية والتعليم لتشمل كل وزارات الدولة وفق نظام خاص.
- ٦ - اعادة النظر في الضمان الاجتماعي بما يحقق العدل لجميع المواطنين.

وفي الختام أسأل الله تعالى ان يحب اردنا العزيز كل سوء وان يحفظ امتنا واستقرارنا وأسف للاطالة والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام،
شكراً للدكتور بسام الموشى، الكلمة الان

للسيد سميج الفرح والمتحدث الذي يليه السيد فياض جرار. وارجو من الاخوة الاهتمام بموضوع النصاب، وهذه الجلسة مستمرة حتى ترفع من قبل الرئاسة.

السيد سميج الفرح : دولة الرئيس،
الاخوة الزملاء الكرام : احبيكم تحية الحق والعروة وبعد،

انا ونحن نستأنف دورتنا البرلمانية الثانية عشر في ظل مسيرتنا الديمقراطية والتي ارسى دعائمها جلالة القائد المقدى والتي اصبحت نموذجاً يحتذى به في المنطقة العربية والعالم اجمع، رغم كل العواصف والاعاصير التي اجتاحت المنطقة، لانا نريد لبلدنا الاردن ان يكون نموذجاً لمبادئ الحرية والعدالة والكرامة وحقوق الانسان وبالتعاون الصادق والأمين بين مجلسنا والسلطة التنفيذية دون ان نغفل دور الرقابة والتشريع، مستمكين وبإذن الله من مواجهة كثير من التحديات التي تواجه بلدنا في مختلف المجالات.

ولا يفوتني ان اتوجه بالشكر والتقدير إلى سيد البلاد الذي امر باجراء الانتخابات النيابية في موعدها المقرر وباجواء حرة ونزعة اوصلت هذه المجموعة من ابناء هذا الشعب إلى قبة البرلمان ليكونوا خيرة الخيرة كما ارادها الحسين املاً ان نكون جميعاً عند حسن ظن شعبنا الذي اودع في اعناقنا مسؤولية تحمل الامانة.

دولة الرئيس، الاخوة الزملاء الكرام :
لقد اثبتت التجربة الملموسة خلال الفترة

الماضية ان الديمقراطية كانت وستظل الضمانة الحقيقية للاستقرار السياسي الداخلي ولترسيخ وحدة وقامك الجبهة الداخلية وانها سلاح الاردن الاقوى في مجابهة الاخطار والضغوط الخارجية ولتعزيز موقفه ودوره الفعال في المنطقة العربية وفي الاطار الاقليمي والدولي دفاعاً عن قضاياء الوطنية والقومية. وقد كان صدور الميثاق الوطني والذي يمثل مع قانون الاحزاب منعطفاً ومكبساً كبيراً للبلاد لان جميع التيارات الفكرية والسياسية قد ساهمت في صياغته مما اشاع مناخاً سياسياً جديداً واطلق حيوية الشعب وجدد قواه، مما ساهم في بناء وتطوير دولة المؤسسات والقانون وتعميق النهج الديمقراطي في البلاد والقائم على التعددية السياسية وضمان ممارسة كافة ابناء الشعب لحقوقهم وحرياتهم بما فيها المشاركة السياسية والرقابة على السلطة التنفيذية واحترام حقوق الانسان وحرياته العامة وتحقيق المساواة بين المواطنين ومكافحة كل اشكال التمييز بينهم.

دولة الرئيس، الاخوة الزملاء الكرام : لقد مر على اردنا منذ ارتضينا الديمقراطية كنهج حياة، تحديات كبيرة رافقتها متغيرات سريعة على الساحة الدولية والعربية واستطاع الاردن من خلال قيادته ووحدة شعبه على ان يخرج منها دون ان تترك بصماتها السلبية على واقع الحياة بشكل عام ودون ان نغفل التحديات التي يتعرض لها بلدنا، والسعي والبحث عن معالجة المشاكل التي تواجه مجتمعنا في كل جوانبه دون القفز عن برنامج التصحيح

والذي جاء لمعالجة الاختلالات بالاقتصاد الاردني والذي نسعى جميعاً لتصحيح مساره وتطويره نحو الافضل لخلق حالة من التوازن بين استهلاكنا العام والخاص ومواردنا المالية وبين نفقات الدولة وزيادة المدخرات والتفاوض والسعي مع صندوق النقد الدولي بان لا تطول براجه ذوي الدخول المحدودة في مجتمعنا لانها اصبحت تشكل شريحة واسعة مع قناعتنا بانه لا يمكن في غياب سياسة التصحيح ان يستأنف اقتصادنا نموه بشكل صحي وسليم ويستعيد عافيته ما لم تقوم الحكومة بالاجراءات التالية :

- ١ - تسريع معدلات النمو الاقتصادي من خلال زيادة الاستثمار ورفع مستوى الانتاج التي تخلق فرص عمل جديدة.
- ٢ - استغلال مواردنا بشكل امثل وهي الزراعة والسياحة والبتونس والفوسفات وغيرها.
- ٣ - السعي الجاد والحثيث في بناء احتياطي للمملكة من العملة الصعبة.
- ٤ - تحديث القوانين والانظمة في مجال تشجيع الاستثمار.
- ٥ - حماية الاجور من ضغوط التضخم وحماية الاقتصاد الوطني الاردني.
- ٦ - انتهاز سياسة تنمية وطنية مستقلة معتمدة على سواعد ابناء شعبنا وعلى عقولهم وارادتهم.
- ٧ - النهوض باوضاع القطاع الزراعي باعتباره القاعدة الاوسع لاقتصادنا، وذلك من

هكذا من الشغل

خلال انتهاج سياسة زراعية وطنية تهدف إلى توفير احتياجات الشعب من الغذاء وتقليل الاعتماد على الاستيراد وتحقيق درجة متقدمة من الأمن الغذائي.

دولة الرئيس، الاخوة الزملاء الكرام : لقد ارتبط الاردن وفلسطين تاريخياً بروابط وثيقة على مختلف الصعد الاقتصادية والاجتماعية والسكانية بفعل غاطر الغزو الصهيوني والنضال المشترك الذي خاضه الشعبان الفلسطيني والاردني في مواجهة هذه الاخطار لاحباط المخططات الهادفة إلى ابتلاع فلسطين وتبديد الهوية الوطنية المميزة للشعب الفلسطيني وحركته الوطنية المستقلة، فمع الهجرة والنزوح ووحدة الضفتين تزايد الترابط الموضوعي بين الشعبين الاردني والفلسطيني وزادت مسؤوليات الشعب الاردني تجاه القضية الفلسطينية كما تزايد الاحساس بالمخاطر الصهيونية لدى أبناء الاردن، وادى من جانب اخر إلى تعزيز وتوثيق الوحدة الكفاحية بين الشعبين واصبحت مقاومة مشاريع التوطيد والتذويب والحلول المنفردة جزءاً من مهام الاردن وقيادته.

كما ان اعتراف الاردن بدولة فلسطين وقرار فك الارتباط القانوني والاداري بالصفة الغربية المحتلة، جاء على قاعدة اعطاء دور لمنظمة التحرير الفلسطينية في كافة المحافل الدولية واجبار اسرائيل على التفاوض مع ممثل الشعب الفلسطيني، ان ذلك يجب ان لا يعني الغناء دور الاردن في الصراع العربي الاسرائيلي وذلك لان الاردن دولة مراجعة وان جزءاً من

اراضيه ومياهه معتدى عليها، ولكن الواجب الوطني والقومي يحلي علينا دعم النضال الوطني الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ويتعاضم هذا الواجب في ضوء العلاقة التاريخية والمصرية التي تربط بين الشعبين الاردني والفلسطيني.

ان معركة المفاوضات التي يخوضها الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية والاطراف العربية الاخرى وفي ظل الظروف الدقيقة التي يشهدها العالم نحو تشكيل نظام عالمي جديد احادي القطب وحالة الاحباط والتشردم والتفكك التي تسود العالم العربي هي التي دفعتنا ان نذهب إلى مدريد وفق شروط صعبة حددت خياراتنا ولكننا دفعنا من خلال المفاوضات إلى السعي لتحسين شروطنا والتي تمخض عنها اتفاق المبادئ الفلسطينية الاسرائيلي والاجندة الاردني الاسرائيلي، وانه من اهم اسلحتنا الان هو وحدتنا الوطنية والوقوف صفاً واحداً وراء المفاوضات الاردني والدعوة لتوحيد الصف الفلسطيني وراء المفاوضات الفلسطينية ليكون اداة ضغط على المفاوضات الاسرائيلي.

هذا ويمكننا القول بان الحكومة في علاقاتها وفي مجمل نشاطاتها المتعلقة بالعملية التفاوضية لاتزال متمسكة بالشوايت الاردنية المعلنة من حيث التنسيق مع منظمة التحرير الفلسطينية والدول العربية الاخرى للسعي للوصول إلى سلام عادل وشامل يستند إلى الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة.

انطلاقاً من رؤيتي وقناعتي بان مستقبل شعبنا ووطننا ليس معزولاً عن بعده القومي، فانني ادعو حكومتنا الرشيدة على العمل المتواصل من اجل اعادة التضامن العربي على اساس الاحترام والمصالح المتبادلة وخاصة نحن كأمة عربية مستهدفة المصير، لاننا نملك ثروات وموارد واسواق تجارية اصبحنا مطعماً للقاصي والداني، لعلنا نصل بجهود كل الحريين في الوطن العربي إلى المصالحة العربية وخاصة ونحن نملك كل المستلزمات التي تفرض علينا توحيد الصف في ظل اجواء التكتلات التي بدأت تظهر في هذا العالم.

دولة الرئيس، الاخوة الزملاء الكرام : ان خطاب العرش الذي اعتمد كبيان وزاري تقلدت به الحكومة من هذا المجلس لنيل الثقة على اسامه قد كان شاملاً لمختلف جوانب الحياة الأردنية السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية ومحور هذا الخطاب هو الانسان الاردني الذي نسعى جميعاً بان يعيش بسعادة وكرامة في وطن حر.

ان البيان الوزاري قد جاء ليعبر عن طموحات كل المواطنين اذا ما ترجم إلى خطط عملية تنفذ على ارض الواقع لتصل إلى كل المواطنين اينما كانت مواقعهم.

وانني اقنئ على الحكومة في حال حصولها على الثقة ان تنفذ باولويات جميع ما وعدت به ولي كامل الثقة بان دولة رئيس الحكومة ووزرائه الكرام قادرين على ذلك املين ان يولوا لواء ماديا وقضاء ذيبان اهتماماً واضحاً راكيداً للمطالب التالية :

١ - حاجة اللواء وقضاء ذيبان إلى مستشفى يستوعب الكثافة السكانية لان المستشفى الحال ورغم الكادر الطبي الجيد الا انه يفتقد إلى كثير من الاجهزة والاسرة وما شراء مستشفى التنديم الا باكورة اعمال هذه الحكومة مما يؤكد حرصها ونيتها في ترجمة خطاب العرش السامي الى خطة عملية ملموسة بدانا نتلمس مردودها.

٢ - رفع لواء ماديا إلى محافظة وقضاء ذيبان إلى متصرفيه.

٣ - اقامة كلية مجتمع في اللواء لتخفيف عبء التنقلات والمصاريف على ابناءها.

٤ - توسيع الطريق الواصل بين المثلث الصحراوي ومدينة ماديا، لان هذا الطريق مقرر منذ عدة سنوات ولم ينفذ حتى الان وقد تسبب في كثير من الحوادث المولفة.

واخيراً، وبصفتي عضواً في الجبهة الوطنية الاردنية سيكون قراره حول الثقة مبنياً على ضوء رد الحكومة على مطالب الجبهة الوطنية الاردنية التالية :

اولاً : التشاور مع الاحزاب والكتل البرلمانية من حين لآخر في مختلف التطورات السياسية.

ثانياً : التشاور مع الاحزاب والكتل النيابية عند اجراء اي تعديل وزاري وليس كما جرى في التعديل الاخير، وذلك ترسيخاً لمبادئ الديمقراطية والتعددية السياسية.

ثالثاً : تحقيق العدالة في التعيينات.

رابعاً : صياغة قانون انتخابات عصري

هكذا من الشاغل

يلائم المرحلة الحالية ويحقق العدالة الدستورية ويتجنب السلبات في القانون الحالي.

خامساً : إعادة النظر في التشريعات الاقتصادية والضريبية بما يضمن دعم الصناعة المحلية والزراعة والسياحة وتشجيع الصادرات الوطنية بما يلائم المرحلة المقبلة وحماية الاقتصاد الوطني.

سادساً : تحسين اوضاع الموظفين المدنيين والعسكريين العاملين والمتقاعدين اسوة بالزيادة التي احدثت للقيادات العليا مؤخراً. وتوسيع مظلة الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي.

سابعاً : وضع خطة وطنية شاملة لمعالجة قضايا البطالة والفقر، ارتفاع الاسعار وذلك بالاستعانة بذوي الاختصاصات الوطنية أولاً من المولا عز وجل ان يوفقنا في خدمة الوطن والامة تحت ظل الراية الهاشمية المظفرة والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام، شكراً للسيد سميج الفرح، السيد فياض جرار غير جاهز لكلمته، الكلمة للسيد عبدالعزيز جبر غير موجود، السيد احمد الكولحي غير موجود ايضاً، السيد انور الحديدي تفضل، المتحدث الذي يليه الدكتور محمد الحاج.

السيد انور الحديدي :

بسم الله الرحمن الرحيم
دولة الرئيس، الزميلة والزملاء النواب :
ابداً من حيث انتهى خطاب العرش السامي

والذي نجتمع اليوم لمناقشته على اعتبار انه بيان الوزارة الذي تطلب الثقة بموجه (وليس هناك من شك ان مسيرة الوطن المباركة، تحتاج إلى كل جهد خلص وعمل دؤوب وتعاون مشمر بين ابناء أسرتنا الواحدة مسؤولين ومواطنين) وإذا ما كانت هذه هي منطلقات البيان الوزاري لحكومة الرئيس المجالي فان هذا المجلس والذي جاء ممثلاً للشعب بكافة فئاته، ليؤكد ان هذا هو مبتغاه في ان يعمل كل مسؤول ابننا كان مركزه ويعطي خير ما لديه من عطاء ذهن ومنطق موصل لاعلاء شأن هذا البلد، وخدمة مواطنه الذي يستحق منا ان نعطيه خير ما لدينا.

واذا ما كنت موجزاً في تناولي لبيان الثقة بالحكومة فإني انطلق من قواعد ومبادئ أساسية تحكمها الرغبة الاكيدة في ان اكون إلى جانب الحق بعيداً عن لغو الكلام وحذلقة، داعياً الله المولى العلي القدير ان يمنحنا القدرة على قول الحق وتبني مواقف الرجال الذين لا يجدون عن جادة الصواب ولا يطمعون إلا إلى مرضاة الله وتثليل ابناء شعبهم الذين قاموا بانتخابهم اصدق وأبيل تمثيل.

دولة الرئيس، الاخوة النواب : قد لا يكون لي الكثير على خطاب العرش فهو الكلام الذي نحتريه ونجمله، ونؤمن ان خلفه جهد القائد قبل جهد هذه الوزارة التي لم يمتنع عن قيامها الا اشهر معدودة . وإذا ما كان خطاب العرش قد استفاض في الحديث عن منجزات الحكومة فإن ذلك يمتد ليشمل الفترة الواقعة ما بين خطاب العرش السابق

والخطاب الحالي وقد يتجاوزه.

ومن هنا تأتي اشكالية الحكم على برنامج عمل هذه الوزارة فيما يتعلق بحجم انجازها في الشهور السابقة وبرنامج عملها في المستقبل.

وبالتأكيد فانه ليس امامنا برنامج عمل واضح المعالم وانما لدينا رئيس وزراء نتق برغبته العارمة في اعطاء صورة نقية للعمل السياسي والعام، ووزراء تربطنا بهم علاقات معروفة طويلة من خلال مراكز عملهم السابقة نرتاح لبعضهم ونذكر ان البعض الآخر ليس قادراً على حمل الامانة والخروج من دائرته الضيقة في ان يكون للجميع في الاردن وقد كانت امنية ان يأخذ التعديل الذي اجراه دولة رئيس الوزراء في الحسبان هذا الجانب، الا ان الرهان على التعديل قد جاء خلافاً لتوقعاتنا.

واذا ما كنت راغباً في بناء قراراتي على برنامج هذه الوزارة، دون شخوصها، فان معرفتنا لحجم السلطة وصلاحيات وزرائنا واسلوب عارستهم تجعلنا في موقف الحائف على هذا البرنامج من مسؤولينا.

ولعني اريد ان احدد موقعي من القضايا المطروحة في البيان الوزاري والتي تبدو انها تتمشى مع متطلقاتي وما انا واثق به واسمع في النهاية الاجابة على هذا الموقف التي سوف تحكم قرارتي.

دولة الرئيس، الاخوة النواب : في الوقت الذي نقدر للحكومة انها قد هيات كل اسباب النجاح للانتخابات النيابية عبر قانون

الانتخابات المعدل لكن هل لها ان تتغلب على الجوانب الاجرائية التي اظلمت صورة الانتخابات بظلال كان بالامكان تجاوزها؟ فيتم تقسيم الدوائر الانتخابية إلى دوائر بنائب واحد، وان تستبدل التسجيل في سجلات الناخبين والبطاقات الانتخابية وكل ما هو تكدير للناخب بأسلوب حضاري يجعل المواطن قادراً على الانتخاب من خلال مواظته وما لديه من وثائق اثبات شخصية وتعطي معنى سليماً وصادقاً للاخوة المواطنين الذين حدد القانون لهم مقاعد مخصصة بحيث يتخون هم لا غيرهم ممثلهم.

ولعل الحكومة التي اجرت الانتخابات تدرك كافة الابعاد التي اتحدث عنها والتي تحتاج إلى موقف واضح وصريح منها نامل ان نستمع اليه من الرئيس المجالي.

دولة الرئيس، الاخوة النواب : ليس منا من لا يرغب في تحقيق السلام العادل والدائم والمشرق الذي ترضى عنه الاجيال القادمة وتصونه، فالحزب والشوات انما تنطلق من اجل الوصول في النهاية إلى هذه المعادلة . الا ان الدلائل التي عشناها في الفترة الاخيرة تطرح سؤالاً كبيراً هل لدينا القدرة التفاوضية على تحقيق هذا الهدف؟ وهل تشير الدلائل على ان هذا السلام يقوم على استرداد حقوقنا كاملة؟ وسوف يضمن للشعب الفلسطيني (الاهل والعشيرة) حقوقه المشروعة على ترابه الوطني؟ وهل استفرد اسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية والتي اتخذت قرار تفردا بالمفاوضات بكامل حريتها وبمحضر اختيارها

كلد من الشغل

كفيل بتحقيق طموحات الامل في فلسطين؟
انني ادرك ان الاردن ومن خلال الاجتدة التي وقع عليها للتفاوض مع اسرائيل ليس لديه مشاكل لا حلول لها مع العدو الاسرائيلي، انما خوفي ان نكون قد وقعنا في شرك الانفراد بالحلول التي لن تحقق لفلسطين وابنائها وللامة العربية الا جمعجة الصورت واذا ما كانت القدس رمز طهر الامة الاسلامية العربية، فهل لنا ان نصمد على مواقفنا من هذه القضية التي ليس للاردن الحق في التنازل عنها وان تبقى القدس أولاً واخيراً عربية اسلامية: واذا كان هنالك تطبيع مع العدو فان ذلك يجب ان لا يتم الا بعد تحقيق السلام الشامل والعدل على كافة الجبهات التي ترضى عنه الاجيال القادمة.

دولة الرئيس، الاخوة النواب: انني مع استمرار الدعم لقواتنا المسلحة واجهزة الامن العام والمخابرات العامة والدفاع المدني وموظفي الدولة إلا ان مسؤولي الكبير هو، كيف نترجم هذا الدعم الى واقع ملموس وخاصة بالنسبة لافراد وجنود هذه الاجهزة وصغار الموظفين والذين يعيشون في حدود الدخولات المتدنية والتي لا تفيهم تلبية حاجاتهم الاساسية؟

دولة الرئيس، والاخوة النواب: اذا ما كان تعزيز التضامن العربي والاسلامي هو مطلب حق نصر عليه، فان هناك حاجة ماسة الى اعادة صياغة خطابنا السياسي في التعامل مع كل الدول العربية والاسلامية وان نكون لغتنا هي الاكبر دقاً والاكثر وصولاً إلى هذا

التضامن بدون اللجوء إلى الاستفزاز او الرد على الهاترات، فهذا هو قدرنا ان نكون في واسطة العقد وعلينا ان نبقي كذلك. واذا ما كان التضامن العربي والاسلامي هو احد ابرز مطالبنا فان الدعم كل الدعم يجب ان ينصب على دور فاعل للاردن في انهاء معاناة الشعب العراقي الاصيل، الذي ما يخل على العروبة من دم ابناؤه في كل معاركهم ونضالهم. ولعل دماء شهداء العراق في جنين والمفرق وقناة السويس والجولان تشهد على اصالة هذا الشعب والذي يتوجب علينا ان نقاسمه موارد عيشنا، وان نعمل بكل امكانياتنا على اعادة شريان الحياة لكل صامد من ابناؤه العراق العظيم.

دولة الرئيس، الاخوة النواب: في الوقت الذي نحترم توجه الاردن لبناء الوطن النموذج ويلورة مفهوم دولة القانون وتأكيد حقوق الانسان وامنه واستقراره وثقته بالمستقبل، فان السؤال المطروح على الحكومة ماهو البرنامج العملي لوضع هذا التوجه موضع التنفيذ؟ فلا استثناءات في الجامعات على اعتبار ان الجميع سواسية، ولا تعيينات في الوظائف الرئيسية لها راحة الشللية والاقليمية، ولا مكاسب للبعض على حساب المصلحة العامة، ولا استغلال للمال العام لصالح مشاريع انتخائية، ولا وساطة ومحسوبية، واذا ما كان ما جاء في البيان الوزاري واضحاً ولا نقاش عليه فان مسؤولي الكبير المطروح هل الوزارة الحالية قادرة على ان تكون نموذجاً مختلفاً عن الوزارات السابقة

فتضع الامور في نصابها؟

ان الجهاز الاداري قد وصل إلى مرحلة اصبح من الصعب اصلاحه الا بمعجزة، ولاننا نعيش عمر المعجزات فان كل ما نطمح اليه من الحكومة الحالية، ان تكون قادرة على ان توقف فقط هذا التدهور والتدنّي في الجهاز ولا تسهم في زيادة عطبه!

دولة الرئيس، الاخوة النواب: ان هناك حاجة إلى مزيد من فتح قنوات التفكير والتعبير والمشاركة للحركات الفكرية والثقافية والادبية والشبابية النشطة، وبالتأكيد فان ذلك يتطلب قدرة كبيرة من الحكومة لاثاحة الفرص للقطاع الخاص بما يؤمن اعلاماً موازياً وخاصة في مجال التلفزيون والاذاعة بحيث لا يبقى ذلك حكراً على المؤسسة الاعلامية الرسمية. ولعلنا هنا بحاجة إلى تأكيد ان المواطن الصالح هو ذلك الذي تخرج من مدرسة صالحة بمناهج مرتبطة بقيمتنا الاسلامية والعربية فكره الوجداني البعيد عن الاقليمية والطائفية. هذه المدرسة التي تصب اهتمامها على صهر ابناؤه الاردن في بوتقة واحدة فيتحدثون لغة واحدة ويدركون التعددية والديمقراطية على اساس انها الاسلوب الوحيد المتاح لنا للوصول إلى مجتمع العدالة والمساواة.

إن عجلة البناء الاقتصادي والاجتماعي لا تتوقف وان التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومفهوم الدولة الحديثة هو ان يصب في الرقاهية الاجتماعية للمواطن وبقينا اننا بحاجة إلى جهد مكثف في كافة مناحي حياتنا لمجابهة

التسارع الحاصل في مجال البحث والتطوير العملي والتكنولوجي والذي اشعر ان الحكومة لم تعطه الاهتمام الذي يستحق. واذا ما كانت المجتمعات المحلية الاقل حظاً وكذلك الفئات الفقيرة والمحتاجة والمعوقة بحاجة إلى الكثير من الامكانيات لمواجهة قضاياها. فاني على قناعة بان الاسلوب التقليدي المعمول به في وزارات الخدمات لن يحقق الكثير ولن يؤدي هذه المجتمعات وهذه الفئات ما تستحق من عناية ورعاية. ان هذا الفقير في هذا البلد له حق معلوم، وان من واجبتنا واعني الدولة ان تعطي هذا الحق بالكامل للفئات الفقيرة والمحتاجة وان تعمل على تحسين وضع المناطق الشعبية المسحوقة التي شرقتي يتمثلهم تحت قبة هذا المجلس النيابي. ولعلني استطيع الحكومة العذر وأنا اؤكد ان من واجبتنا ان تعمل على تأمين المسكن المدعوم لهذه الفئات. كما ان عدم اعطاء اهتمام خاص في البيان الوزاري لموضوع تأهيل ومساعدة العائدين من دول الخليج العربي وخاصة الكويت في اعادة استيعابهم وتأمين الاعمال المناسبة لهم سرف يكون له تأثير سلبي على النسيج الاجتماعي في هذا البلد، ونأمل ان يلقى الامر العناية والرعاية من كافة المسؤولين. فالمرسوم ليس عابر ويحتاج إلى جهد مكثف لمواجهة احتياجات ابناؤه هذا الوطن الذين عادوا من الغربة بعد ان افنوا زهرة شبابهم هناك عندما كانت لديهم القدرة والمال وعملوا على دعم الاردن بكل امكانياتهم. والان جاء دورنا لنرد لهم الجميل فهل نكون على مستوى الطموح؟

هكذا من الأشهر

دولة الرئيس، الاخوة النواب : وإذا ما تم اقرار وثيقة الخطة الخمسية الاقتصادية والاجتماعية للاعوام ١٩٩٣ - ١٩٩٧ فأنني اتمنى ان لا تبقى وثيقة احلام نحدث زوارنا الاجانب وبيوت التمويل عنها. كما تعاملنا مع الخطط السابقة، وإذا ما كانت الخطة قد تم وضعها موضع التنفيذ فانه لم يكن خطأ لو تم اقرارها من خلال مؤتمر اقتصادي وطني كما دعا إلى ذلك مجلس النواب السابق عندما طالب بان يتم ذلك من خلال مؤتمر وطني تشارك به الفعالية الاقتصادية في القطاعين العام والخاص.

ولعلنا هنا بحاجة إلى تأكيد من الحكومة بان برنامج التصحيح الاقتصادي ١٩٩٢ - ١٩٩٨ لن يتم الا من خلال القنوات الرسمية ومشاركة مجلس النواب في وضع اطارها، فنحن كنواب امه كما هي الحكومة حريصون كل الحرص على سلامة المسيرة وصدقها، وارجو ان تتم الامور كلها في العلن بعيداً عن اللجوء إلى الاساليب الادارية التي تحاول اخفاء الاجراءات والممارسات بأساليب أصبح الكل يعرفها ولا يقبلها.

وإذا ما كنا سعداء في الوصول إلى الاعتدال على الذات فان لنا الكثير الكثير على زيادة الاتفاق الحكومي والذي تدل كل الدلائل على انه قد تضخم بدون مبرر وبدون جدوى وكفاءة وأن هناك حاجة للجم هذا الاتفاق الذي اذا ما استمر فانه سوف يؤدي إلى كارثة حقيقية وخاصة اذا ما حاولنا تلبية حاجاته من خلال مزيد من الضرائب والرسوم التي أصبح

من الصعب متابعة حتى اسياؤها! وإذا ما كان لي من وقفه عند الضمان الاجتماعي فهل تعترف الحكومة ان النظام الذي لدينا ليس هو ضماناً اجتماعياً بالمعنى المعروف والمفهوم. وإنا ما لدينا هو نظام تأمينات اجتماعية للقادرين على الاسهام فيه مادياً؟ والسؤال المطروح حتى نضع ضماناً اجتماعياً يغطي كافة ابناء هذا الوطن ويحقق للمواطن امناً اقتصادياً واجتماعياً وصحياً.

دولة الرئيس، الاخوة النواب : طويلة هي همومنا، وطويلة هي مطالبنا وتطلعاتنا، وفي الوقت الذي ندعو المولى العزيز القدير على ان يعطينا القدرة على تحمل اعباء المسيرة فاننا كلنا امل ان يتحقق للاردن وفي ظل القائد الراحل كل الطموحات في حياة امته مستقرة، تعطي المواطن الاحساس الذي يتيحه في ان يشعر انه يمتلك مصيره، وان الجميع في خدمته، وإذا ما كان موقفي من هذه الحكومة سوف يأتي بعد الاستماع إلى ردود رئيسها على طروحاتي فأنني ادعو الله العلي القدير ان يلهمنا الصواب والمنطق.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام، شكراً للسيد انور الحديدي، الكلمة الان للدكتور محمد الحاج :

الدكتور محمد الحاج :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، نبينا محمد وعلى

آله واصحابه الطيبين الطاهرين.

يقول الله جل شأنه «ولا تكتموا الشهادة ومن يكتمها فانه آثم قلبه».

ويقول الرسول الكريم صلوات الله وسلامه عليه «من استرعه الله رعيته فبأني يوم القيامة وهو غاش لرعيته الا حرم الله عليه الجنة».

دولة الرئيس، حضرات النواب المحترمين السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، فان الشعب الذي اعطانا ثقته الغالية واختارنا لنكون نواباً عنه لا شك انه يريدنا اليوم ان نكون صادقين امانة على هذه المسؤولية اوفياء لهذا الشعب الذي طالما اکتري بنار الحكومات المتعاقبة التي شغلها البحث عن مصالح افرادها عن وضع السياسات الثابتة التي ترعى مصلحة الوطن وهذا الشعب.

وحيثما ادينا القسم في هذا المجلس على ان نكون مخلصين لهذا البلد قيادة وشعباً وارضاً فان هذا القسم يفرض علينا ان نقول كل ما نعتقد انه يصب في مصلحة هذا الوطن وان نرفض وبكل قوة كل توجه او سياسة تورث ضرراً او تشكل اعتداء على حرية المواطن او امانه او استقراره.

وانني اذا اقف اليوم نائباً من نواب هذا الشعب اعطاني الدستور حقاً واضحاً ان أناقش بيان الحكومة واقدم سياساتها واقوم بحقي الطبيعي في محاسبتها ومراقبتها وتوجيهها فأنني اجد لزاماً علي ان اضع مجموعة من الشواهد ارى ان الشعب الذي

حملني الى هذا الموقع يتبناها ويتمناها.

الشاب الاول : ان الشعب الاردني شعب عربي مسلم يعتز بانيته الى الاسلام - المسلمون فيه يعتزون بالاسلام عقيدة وشريعة وحضارة، والمسيحيون يعتزون بالاسلام حضارة وتاريخاً - كما يعتز بانتهاه القومي الى هذه الامة التي كانت مصدر اشعاع حضاري للعالم كله.

ولقد اثبتت الاحداث ان هذا الشعب متميز في اتياته ووعيه فعل الرغم من ضعف الحال وقلة المال الا ان ذلك لم يود به الى ان ينكفي على قطريته ومشاكله الداخلية بل رأيناه يؤدي اداءه المتميز في نصره قضايا امته، ويحرص على ان تبقى هذه الامة امه واحدة عزيزة ويرفض اي شكل من اشكال التبعية والولاء لاعدائها.

وهذا الشاهد يعني ان هذا الشعب حريص على ان تحكمه الشريعة الاسلامية بقوانينها الحضارية وعدالتها المطلقة حيث يتحقق في ظلال هذه الشريعة الغراء الامن والاستقرار والرخاء وتحقق المساواة الحقيقية بين المواطنين في التعامل وتكافؤ الفرص، وتتغني اسس الوساطة والرشوة والمحسوبية والشللية.

كما يعني حرص هذا الشعب على وحدة هذه الامة «وان هذه امتكم امه واحدة واتا ربكم فاعبدون» وانني اذ اثنى ما ورد في البيان الوزاري من الدعوة إلى تحقيق اكبر قدر من التعاون والتفسيق والتكامل بين جميع الدول العربية في سبيل استعادة مكانة الامة

العربية التي تليق بتاريخها ورسالتها الاسلامية العظيمة، بعدما اصاب الوهن هذه الامة وابتليت بما ابتليت به من الخلافات والخصومات الجانبية والرضوخ لهيمنة وغطرسة قوى الاستكبار والنظام العالمي الاستعماري الجديد.

انني اذ اؤمن هذا الكلام عالياً فانني ادعو هذه الحكومة - ان كتب لها الحصول على ثقة هذا المجلس - ان تترجم هذا الكلام إلى واقع عملي وان تخطط خطوات ايجابية عملية في سبيل تحقيقه لاننا مدركون ان هذه الامة لا يمكن لها ان تقف في مواجهة التحدي الكبير الذي تواجهه من اعدائها، بهذا الواقع المؤلم من الفرقة الاقليمية والقطرية، ان معركتها مع اعدائها معركة شرسة تستهدف تصفيتاها او تحجيمها إلى حد الذوبان حتى تفقد هويتها الحضارية التي تعلن عن اصلاتها وقوتها وتستهدف فرض غخططات النظام العالمي الجديد الذي يسعى إلى اقتراس هذه الامة وتحويل شعوبها إلى شعوب مستهلكة ومستهلكة معاً، ومنظمتها إلى سوق لترويج سلعهم ومتوجاتهم.

والحكومة التي تستحق ثقة هذا الشعب ونوابه يتوجب عليها ان تحافظ على هذا الثابت وتضع خطة متكاملة تشمل التوجيه التربوي والاعلامي ذلك التوجيه الذي نريد منسجماً مع عقيدة هذه الامة وثقافتها يعزز فيها ثقته بنفسها، واصالتها الحضارية التي تستعصي على اللوبيان والتغريب والتبعية.

الثابت الثاني : القضية الفلسطينية : ان ارتباط الاردن بهذه القضية ارتباط وثيق قام على لحمية هذين الشعبين ليكونا شعباً واحداً لارتبطه العقيدة والعروية فقط بل ارتباط بوشائج الدم والنسب والمصاهرة حتى بات الفصل بينها امراً غير ممكن.

ونحن نتعامل مع هذه القضية على انها قضية عربية اسلامية تهتم كل مسلم يشهد لله تعالى بالوحدانية ولنبية بالنبوة والرسالة كيف لا وهي قضية ارض الاسراء وقضية بيت المقدس اولي القبلتين وثالث الحرمين وقضية المسجد الاقصى الذين تشد اليه الرحال، الذي بارك الله فيه وفيما حوله ليشمل البركة كل بلاد الشام.

وهذا كله يعني ان التفريط بذرة تراب من هذه الارض المباركة جريمة كبرى، وان المساومة على اي جزء من هذه الارض ليست لاحد كان من كان لانها حق المسلمين جميعاً.

اننا مع السلام العادل المشرف الذي ترضى عنه الاجيال اجيال اردن الحشد والرباط، اردن مؤتة والرموك اردن ابي عبيدة وشرحيل ابن حسنة، ومعاذ بن جبل واجيال فلسطين الجهاد والانتفاضة، فلسطين حطين وعين جالوت.

ان السلام الذي نقبله هو الذي يعيد الحقوق إلى اصحابها الشرعيين الذين ورثوا ارضهم جيلاً بعد جيل منذ الفتح العمري والوثيقة العمرية، ولكننا نتساءل اين هو هذا السلام الدائم والعادل والمشرف؟؟

هل نجده في تأييد حكومتنا لاتفاق غزة اريجاً ذلك الاتفاق الهزيل الذي لم يحفظ لهذه الامة هيبتها ولم يضمن لها حتى الحد الأدنى من حقها، ذلك الاتفاق الذي تجاهل حقنا التاريخي في القدس الشريف وتجاهل حق العودة الطبيعي لمن اخرجوا من ارضهم عبر هجرات متلاحقة منذ سنة ١٩٤٨ وتجاهل حقنا في السيادة على هذه الارض المباركة واعترف لليهود الغاصبين الغرياء بحقهم في اقامة دولة امنة مستقرة لا يجوز قتالها لانفرض هيمنتها على فلسطين فحسب بل تفتح لها الابواب لتسيطر هيمنتها السياسية والاقتصادية على المنطقة العربية كلها.

وهل نجد هذا السلام العادل في الموافقة السريعة لحكومتنا على جدول الاعمال تمهيداً لاتفاقية اردنية يهودية لانجني من ورائها شيئاً اللهم الا مسلسل التطبيع مع العدو الصهيوني الذي بدأنا نشاهد حلقاته الاولى في الاعلام ومناهج التربية ورفع المقاطعة عن بعض الشركات والحيل على الجرار.

وهل يمكن ان نحصل على هذا السلام العادل في مثل هذه المرحلة البائسة من تاريخنا، مرحلة الفرقة والضياع، مرحلة التمزق والشتات؟ مرحلة الغاء الجهاد ورفع الرايات البيضاء؟ وهل يمكن ان يصنع هذا الضعف سلاماً عادلاً ترضى عنه الاجيال؟ ولماذا تأتي استجابة العدو الصهيوني في هذه المرحلة بالذات لعملية السلام؟ الجواب واضح هو انهم يريدون ان يستثمروا هذا الضعف العربي، بل هم على عجلة من امرهم لانهم

روا بواذر اليقظة عبر الانتفاضة المباركة وعبر الصحوة الاسلامية في كل مكان. وهل يمكن ان يعطينا اليهود سلاماً ترضى عنه اجيالنا؟ وهل قتلة الانبياء ؟ ناقضو العهد والمواثيق، المبدلون لكلام الله، يمكن ان يعطوا او يوافقوا على هذا السلام ويقدموه هكذا طواعية لامة ممزقة ضعيفة القت سلاحها والقت الجهاد سياجها وصدق الله العظيم اذ يقول «افتطمعون ان يؤمنوا لكم وقد كان فريق منهم يسمعون كلام الله ثم يحرفونه من بعد ما عقلوه وهم يعلمون».

اننا نهيى بحكومتنا وحكومات العالمين العربي والاسلامي ان تعيد حساباتها وان تتوقف عن السير وراء هذا السراب الخادع الذي يسمونه السلام مع العدو الصهيوني وماهو إلا ملهارة كاذبة تستهدف خداع الناس واسترخاءهم في الوقت الذي لا يترك فيه العدو الصهيوني فرصة للإعداد والاستعداد والتسلح الا انتهزها.

دولة الرئيس، حضرات النواب المحترمين:

اما الثابت الثالث : فهو ثابت يتعلق بحرية المواطن وكرامته التي لا تتحقق الا ضمن دولة القانون والمؤسسات. ولقد ضمن الدستور الاردني هذا الثابت حيث نص على ذلك في الفصل الثاني بجميع مواده من الخامسة إلى الثالثة والعشرين، وما ورد في البيان الوزاري يؤكد هذا الثابت حيث دعا البيان نصاً إلى ضرورة تركيز الجهود على بناء الوطن النموذج

هكذا من الأشهر

وبلورة مفهوم دولة القانون باعتباره الضامن لحقوق الانسان والكافل لآمنه وطمأننته واستقرار وثقته بالمستقبل.

وعندما قرأت المواد الدستورية في الوزارة تحت عنوان حقوق الاردنيين وواجباتهم مادة مادة، وجدت وبكل صدق ان هذه الحكومة لا تلتزم شيئاً منها، فبينما ينص الدستور على ان الاردنيين امام القانون سواء لا تميز بينهم نجد الممارسات على خلاف ذلك ابتداء من القبول في الجامعات وانتهاء بالتعيينات فنظام القبول في الجامعات الاردنية نظام متخلف لا يوجد له مثيل في اي دولة في العالم ويكفي ان تعلم ان التنافس في العلامات مقتصر على حوالي ٣٠٪ فقط من مقاعد الجامعات واكثر من ٧٠٪ من مقاعدها اعطي حسب نظام الاستثناءات الذي يعد اعتداء صارخاً على المادة السادسة من الدستور.

اننا لسنا ضد هذه المكرمات ولكننا نرفض ان تكون على حساب بقية ابناء شعبنا فالمواطنون يجب ان يكونوا سواء وبينما ينص الدستور على حرية الرأي لكل اردني، نرى الاساليب العرفية التي يارسها بعض مدراء الاوقاف من توقيف الخطباء ومنعهم من الخطابة دون محاكمتهم او محاسبتهم على اساس حتى على اساس قانون الوعظ والارشاد، ويات كل امام وخطيب مهتداً بنقله او انتهاء عقده ان لم يستجيب للتعليمات والتعاليم المتلاحقة.

وبينما اعطى الدستور حق الاجتماع فاننا نرى من الحكام الاداريين ما يناقض ذلك

وبالنسبة فإني اؤيد ما ذكرته الزميله توجان فيصل حول الصلاحيات التي اعطيت للحكام الاداريين حول ما يسمى باللامركزية بان وصول ما يسمى باللامركزية لان هذه قضية تحتاج إلى ضبط اعادة نظر اما الجمعيات والاحزاب السياسية التي اعطى الدستور للاردنيين الحق في تأليفها، فان هذه الجمعيات وحتى لجان الزكاة ولجان اعمار المساجد لازالت تخضع لموافقة الجهات الامنية وأمزجتها في ذلك. ورغم صدور قانون الاحزاب السياسية الا اننا لازلنا نرى مضايقات على متسبي هذه الاحزاب ولازالت هناك مؤسسات عامة وخاصة تمنع العاملين فيها من ممارسة حقهم في الانسحاب إلى هذه الاحزاب التي تشكلت وفق هذا القانون.

وبينما نص الدستور على اعتبار جميع المراسلات البريدية والبرقية والمخاطبات الهاتفية سرية لا تخضع للمراقبة فان الجميع يعلم ان المراسلات والمكالمات الهاتفية تخضع للرقابة والتجسس عليها خلافاً لكل الاسس الديمقراطية والدستورية. وهل التعيينات في الدولة والادارات الملحقة بها والبلديات يكون على اساس الكفاءات والمؤهلات كما نص الدستور ام اننا لازلنا نعيش عصر الوساطة والمحسوبية والشللية.

وهل قانون العمل المتخلف الذي لازال سيقاً مسلطاً على رقاب العمال ايدي المعطاء، هل هذا القانون يختاسب مع ما ورد في الدستور الاردني من حماية الدولة للعمل والعمال.

ولماذا توضع كل هذه المراقيل امام اخراج قانون نقابة المعلمين او امام انشاء اتحاد لطلبة الاردن.

ان على الحكومة ان لا تخاف من الديمقراطية والموسمية، بل عليها ان تخاف من التجاوزات والمزاجية.

دولة الرئيس، حضرات النواب المحترمين.

والشاب الرابع ان الذي يحرص عليه هذا الشعب يكمن في حرص هذا الشعب على الحياة الكريمة نعم الحياة الكريمة التي تقتضي حصوله بعزة وكرامة على متطلبات العيش الكريم من مأكول ومشرب ومسكن وتعليم وتأمينه لحقوقه الطبيعية: حق العمل وحق التعلم وحق العلاج وحق الانتقال والسفر والحقوق السياسية وفي مقدمتها حق ابداء رأيه بحرية وامان.

وفي هذا المجال فان الشعب يطالب الحكومة باجراء دراسة دقيقة جادة تشخص الداء وتضع له العلاج المناسب، لكل المشكلات التي تؤرق المواطنين وعلى رأسها مشاكل الفقر والبطالة وغلاء الاسعار والفرايب المتصاعدة والرواتب المتدنية والكلفة العالية للعلاج في ظل غياب التأمين الصحي الشامل وهذا بالإضافة إلى ما ترتب عن ذلك من فساد اجتماعي وزيادة حجم الجريمة وتطور اشكالها.

دولة الرئيس، حضرات النواب المحترمين: لا اكتسبكم ان هذه المشكلات الحساسة باتت

تؤرق المواطنين وتقلقهم، وهم بصدق لا يرون جدية عند هذه الحكومة لمعالجة هذه المشكلات، اننا نؤمن ان مشكلة الفقر يمكن حلها وبسهولة في ظل الشريعة الاسلامية التي فرضت الزكاة تؤخذ من الاغنياء وترد إلى الفقراء، ولتقريب الصورة وتبسيطها اقول لكم ايها السادة ان زكاة المليون تساوي خمسة وعشرين الف دينار، ارايتم لو اخذت الزكاة بقانون ملزم من اصحاب الملايين، واصحاب المصانع والتاجر والمؤسسات وهي بلا شك تساوي عشرات الملايين في كل سنة ارايتم لو حصلت هذه الملايين ووضعت في مؤسسات احسنت استثمارها وشغلت اعداداً كبيرة من العمال وسدت حاجات الاف الاسر الفقيرة هنا وهناك فهل يبقى في هذا البلد فقير واحد؟ وهذه الجريمة التي بدأت تتطور مع الاسف في بلدنا لو وجد هؤلاء المجرمون العقوبة الرادعة كما جاءت بها الشريعة الاسلامية لما تجرأ واحد من هؤلاء الذين يتسكعون في شوارع مدننا إلى ما بعد منتصف الليل على الاستمرار في افعاله.

ولا تأتي معالجة الجريمة في العقوبة الرادعة فقط وانما تأتي عبر عملية تربوية تشارك فيها مراكز التوجيه الوطني، المدارس والمساجد ووسائل الاعلام المختلفة، ولكننا ومع الاسف نجد تناقضاً بين ما تعطيه هذه الجهات الموجهة وهذا التناقض يؤدي بلا ريب إلى تشويه في الشخصية واضطراب في السلوك.

ومن هنا فانني اتمنى على مجلسنا الكريم ان يوافق على تشكيل لجنة للاعلام والتوجيه

كلنا من الشعب

الوطني، وادعو الحكومة الى انشاء مجلس اعل للتوجيه الوطني حتى نضمن وجود سياسة ثابتة وصورة واضحة لتحديد هويتها الثقافية والحضارية تلك الهوية العربية الاسلامية التي ننشئ جيلاً متسجماً في تربيته مع عقيدته الاسلامية وانتائه القومي وراثته الحضاري ليتمكن هذا الجيل من مواجهة التحدي الحضاري الذي يستهدف فصح شخصيته وطمس معالمها الحضارية.

دولة الرئيس، الاخوة النواب : هذه هي الثوابت الرئيسية والمنطلقات الاساسية التي لا بد لهذه الحكومة او اية حكومة تترع على كرسي الادارة في هذا البلد ان توليها كل رعاية واهتمام.

أما عن موقفني من هذه الحكومة فاذني مع احترامي وتقديري لشخصية رئيسها الذي عرفته رئيساً للجامعة الاردنية يوم كنت طالبا ويوم كنت مدرسا وكنت معجبا بادارته الحازمة وشخصيته القوية وجديته في العمل المتواصل لتطوير المؤسسة التي يديرها. الا انني ارى ان حكومته رضيت ان تحل مجلس النواب وتعطل الحياة النيابية لتتفرد بالسلطة دون رقيب او حسيب ورضيت ان تفرض على الاردن قانوناً رفضه النواب والاعيان وكل الواعين الفايورين على مصلحة هذا البلد ووقفت عاجزة عن حل مشكلات ابنائها وتتخذ هذه الحكومة لرفع الاسعار وفرض ضريبة المبيعات دون ان تبدي رغبته في زيادة رواتب الموظفين او تحسين احوال التقاعدين او المستفيدين من الضمان الاجتماعي بقانونه

الهزيل، ولا ادري كيف ترضى هذه الحكومة لنفسها ان تعيش في برج عاجي بعيد عن هموم الشعب وآلامه فلم تكلف خاطرها القيام بدراسة حال المعلم الذي يقضي وقت دوامه يربي الاجيال ويعلمهم ويقضي الليل يصلح اوراقهم ويفكر في الاسلوب الناجح لايصال المعلومات اليهم. او حال ذلك الجندي المربط الذي لا تغمض جفونه حارساً على ثغور هذا البلد او حارساً لمؤسساته.

ان حكومة تتعامل بهذه العفوية مع هذه المشكلات الحادة التي تؤرق المواطنين، ولا تسعى لتطبيق الشريعة الاسلامية التي تضمن سعادتهم وحل مشكلاتهم، حكومة لا تستحق ثقة الشعب الذي اوصلني الى هذا الموقع وجعلني اميناً على ثقته الغالية اربنا لا تزغ قلوبنا بعد ان هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة انك انت الوهاب

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

دولة رئيس المجلس : وعليكم السلام، شكراً للدكتور محمد الحاج وهو اخر المتحدثين سوف نستأنف جلستنا غداً الساعة الثامنة صباحاً وسيكون اول المتكلمين السادة، سعد السرور، سمير الجباشنة، عبدالله النصور، عبدالعزيز جبر، ترفع الجلسة.

- انتهت الجلسة -

« رفعت الجلسة »

امين عام
مجلس الامة
صالح الزعبي

دولة رئيس
مجلس النواب
طاهر المصري

كلنا من الشعب